

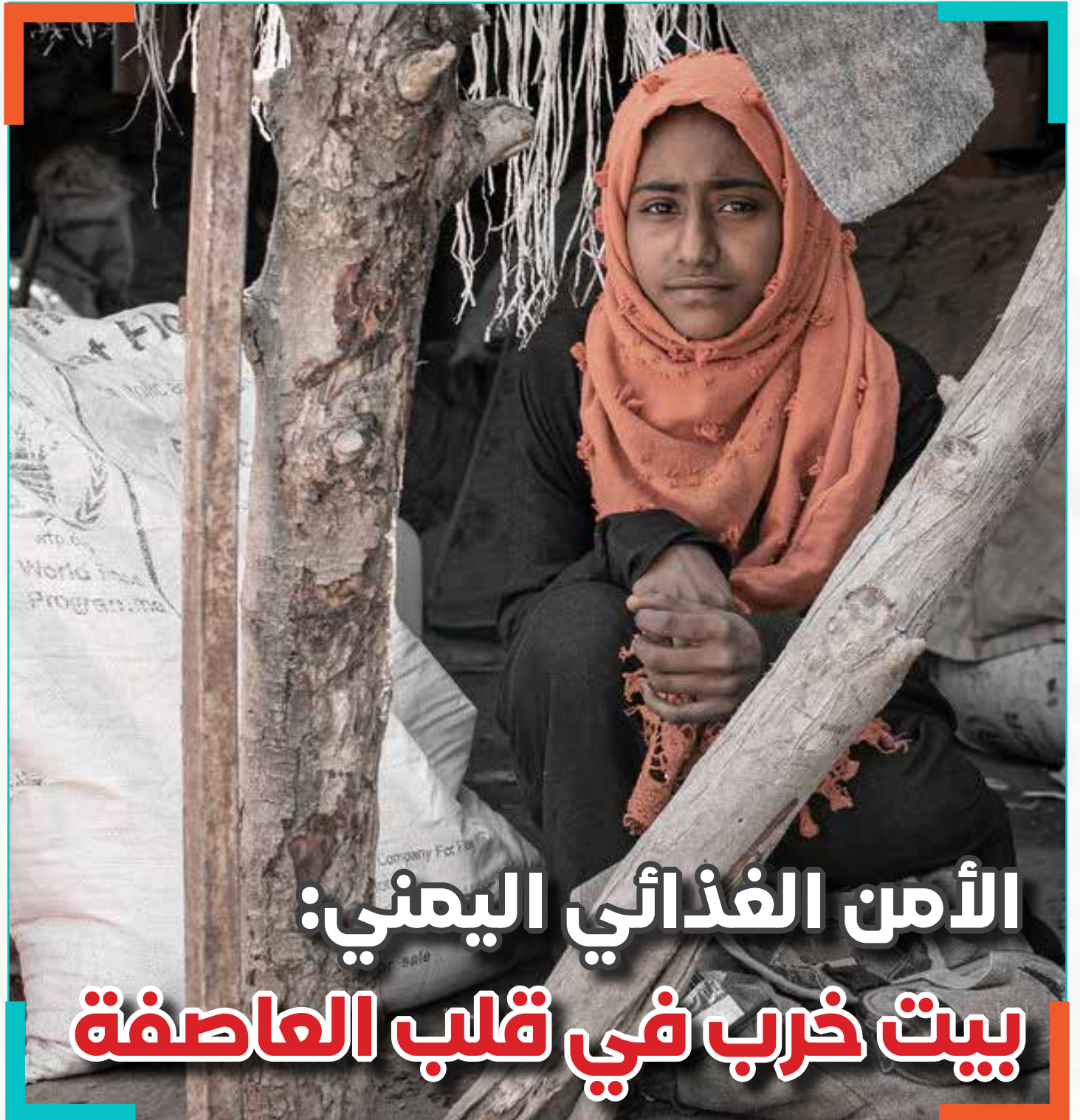
اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

العدد (30) يوليو 2024م | السنة الثالثة

شراكة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد



الرابطة الاقتصادية



الأمن الغذائي اليمني:

بيت خرب في قلب العاصفة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاوله النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدـن - الـيـمـن ☎ www.eaf-ye.com 📌 facebook.com/107194314898407 📧 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

شروط النشر في المجلة
07

من نحن
06

افتتاحية العدد
04

هيئة التحرير
03



شخصية اقتصادية

د/ محمد عبدالواحد الميتمي

وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق،
وسفير اليمن لدى الصين الشعبية.. **12**

تحليل أسعار السلع الغذائية
لشهر يونيو 2024..... **38**

تحليل أسعار الصرف
لشهر يونيو 2024... **22**

تجارب ناجحة



اليمنيون في أمريكا تجربة
اقتصادية ناجحة - د. سامي
محمد قاسم..... **66**

إلى من يهمه الأمر



اوقفوا انهيار الريال

- د. حسين الملعسي - رئيس
مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... **69**

مقالات اقتصادية

- المشاريع الخاصة تحدي لا بد منه. د/ فهمي شعبان فراره..... **47**
- تنمية الإيرادات. أ/ حسين شيخ
بارجاء..... **49**
- دور برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي في اليمن. د/ محمد
جمال الشعبي..... **52**
- دولارة الرواتب. أ/ سارة
خدابخش..... **59**
- تعزيز الحوار بين القطاع الخاص
والحكومة والقطاع العام.
د/ احمد مبارك بشير..... **61**



تطورات اقتصادية

- سياسات وإجراءات البنك
المركزي عدن المتخذة مؤخراً.
د/ محمد علي قحطان..... **27**
- صناعة الاسمنت.. الضرورة
والحاجة والامكانية. د/ حسين
الملعسي..... **31**
- الأمن الغذائي اليمني: بيت
خرب في قلب العاصفة. خلدون
عبدالله..... **33**



- أهم نهضت بعد الحروب.
م/ ناصر صالح متاش..... **41**
- الزراعة نجاحات في ظل غياب
الدعم الحكومي. م/ عبدالقادر
السميطي..... **44**



د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير
د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير
د. صالح القملي - سكرتير التحرير

هيئة التحرير:

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيبا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
أ. فضل مبارك
د. حاتم باسرده
د. نهى عمر العبد شرويظ
أ. محمد ابوبكر سالم

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

الجغرافيا نعمة أم نقمة

■ **يلعب موقع الدول دورا مهما في تطورها واستقرارها إذا ما تم الاستفادة منه وتسخيره لخدمة الدولة بعيدا عن التجاذبات والصراعات والتدخلات الأجنبية**



قدرتها على الاستفادة منة اقتصاديا واستراتيجيا وعسكريا والحفاظ على المنطقة كجزء من الامن القومي للدولة او استخدامه في فرض نفوذها وعلاقاتها السياسية مع بقية دول العالم

ان تحول الموقع الجغرافي من نعمة الى نغمة واضح وضوح الشمس حيث تحول باب المندب وجنوب البحر الاحمر الى مشكلة كبيرة لليمن وذلك بعد ان حولته بعض القوى اليمنية المتحاربة الى موطن قدم للصراعات والتدخلات الاقليمية والدولية وتحول اخيرا الى منطقة حرب خطيرة بين ايران ووكلائها من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة اخرى، حيث تحولت مزايا المنطقة جغرافيا الى طارد للحركة الملاحية والتجارية العالمية واثرت الحرب على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاد وتجارة دول المنطقة وبالذات اليمن

ان التمتع بنعم الموقع الجغرافي يستلزم وقف الحرب وسيادة السلام المستدام والسيطرة الوطنية على المنطقة ورفض التدخلات الخارجية والسيطرة على الموانئ والمطارات وحركة الملاحة والتجارة واستثمارها لأجل بناء اقتصاد نامي ومستدام

د. حسين الملحسي
رئيس التحرير

او بشرية كان ولا يزال وسيظل مضيق باب المندب منطقة منافسة وصراع دولي واقليمي رغما عن اليمن وجيرانها. فقد شهد المضيق تنافس دولي عبر التاريخ من اجل استخدام مزاياه كمر تجاري دولي وموقع استراتيجي عسكريا وامنيا تستخدمه الدول القوية لتحقيق وحماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية واستخدام موانئ منطقة باب المندب في نهب الموارد الطبيعية في المنطقة وحتى استخدامه في تجارة الرقيق ونهب واستعمار البلاد المتخلفة لصالح الدول المتقدمة وعلى حساب مصالح المنطقة لم تستطع البلدان المتشاطئة على مضيق باب المندب ومنها اليمن الاستفادة من المزايا الاقتصادية والإستراتيجية للمضيق وذلك بسبب التخلف الاقتصادي وغياب استراتيجية واضحة لاستغلال مزايا الموقع الجغرافي وغياب الاستقرار السياسي لتلك الدول لفتترات طويلة وغياب الدولة الوطنية حيث تتسم دول تلك المنطقة بالاضطرابات والصراعات والتبعية للقوى العظمى لفتترات طويلة جدا والامثلة واضحة وجليّة لما دار ويدور من حروب في اليمن والصومال وارتيريا واثيوبيا وتبعية جيوتي للدول الغربية على الرغم من اهمية موقع اليمن وسيادتها على باب المندب فأنها لم تتمكن من فرض سيطرتها على الموقع الجغرافي وخاصة باب المندب وعدم

لعل من اهم المزايا النسبية لليمن هي الموقع الجغرافي الذي حباة الله بهذه البلاد

تربض اليمن في اهم موقع جغرافي اقليميا ودوليا حيث تتوسط العالم وتربط بين عدة قارات كما تربط شرق العالم بغربه ولجغرافية اليمن اهمية استراتيجية واقتصادية وعسكرية عبر التاريخ

ساهم الموقع الجغرافي لبلاد العربية السعيدة مساهمة حيوية في ازدهار المنطقة والعالم ثقافيا وحضاريا وتجاريا حيث كانت بلاد العربية السعيدة همزة وصل بين شعوب شرق آسيا كالصين والهند وما ورائهما ومنطقة شرق افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط وما ورائهما حيث كانت بلاد السعيدة همزة وصل من خلال استخدام اراضيها سواء كان برا او بحرا سوقا لتبادل السلع ولتبادل التجارة والثقافة والحضارة لتلك الشعوب عبر الازمنة والعصور كما كانت ممرا لعبور السلع والبشر والثقافة والحضارة ولعل ما يكسب الموقع الجغرافي اهميته هو مضيق باب المندب والذي يسميه بعض المؤرخين باب الدموع والذي يبرز علامة من تاريخ المضيق كمر تجاري وسياحي للإنسانية ترافق المرور عبرة او العيش حواليه مآسي ونعم حدثت في الماضي السحيق والتي سجل بعضها التاريخ من خلال استخدام المضيق والصفات التي وصف بها المضيق تلك الاحداث قد تكون بفعل عوامل طبيعية

من نحن؟



الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقديم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وأشهر التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملاحظات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الاستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

نبذة عن التأسيس:



تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملحسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تسعى الرابطة أن تكون منبراً اقتصادياً لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام



الرسالة:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد



الرؤية:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي



القيم:



قواعد النشر في مجلة الرابطة الاقتصادية:

- 1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
 - 2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر او تتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
 - 3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
 - 4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
 - مقالات اقتصادية
 - تطورات اقتصادية حديثة.
 - الاقتصاد والناس.
 - 5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمة.
 - 6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
 - 7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير



تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

السعر (ريال يمني)	الحجم	مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني) أولاً: عرض سعر شهري
80000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
80000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
80000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
80000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
65000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
55000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
45000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
65000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
60000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
50000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
40000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
60000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان

حليب مركز طعم غني وكريمي



عدن-الشيخ عثمان-السيلة
02 - 383350

أرسل حوالتك

من السعودية عبر وكيلنا **بن يعلا** واستلمها
بالريال السعودي عبر أحد فروعنا أو وكلائنا

سهولة.. سرعة.. أمان



أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

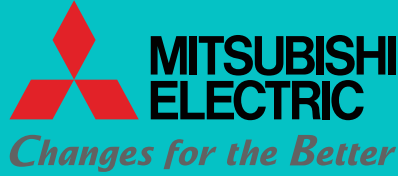
شَاهِين
SHAHEEN



الطاقة المتجددة



الأنظمة الأمنية

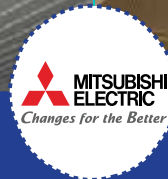


سلام ومصاعد
كهربائية

مولدات كهربائية



الاسقف المستعارة



شخصية اقتصادية



اجرى اللقاء: د. حسين الملغسي - رئيس التحرير

أ. د. محمد عبدالواحد الميتمي خبير اقتصادي وسفير اليمن لدى الصين

حاضرا ومستقبلا وارجو ان
تسمح لي سعادة السفير
ان اتقدم بشكري وتقديري
على اتاحة هذه الفرصة
المفيدة لنا و للقراء
والمتابعين الكرام لتسليط
الضوء على التطورات
في الشأن الاقتصادي
واتجاهاتها المستقبلية.

التخطيط والتعاون الدولي
الاسبق وسفير اليمن لدى
جمهورية الصين الشعبية
الصديقة، لاستعراض عدد
من القضايا الاقتصادية
والمالية والنقدية
الحساسة المتصلة بالأزمة
الاقتصادية والاجتماعية
الراهنة في ظروف
الحرب واثارها الخطيرة

اعزائي القراء الكرام
متابعي مجلة الرابطة
الاقتصادية يسرنا ويسعدنا
ان نستضيف رجل الدولة
والخبير الاقتصادي
المعروف واستاذ الاقتصاد
وحاليا الدبلوماسي الاستاذ
الدكتور محمد عبدالواحد
الميتمي وزير الصناعة
والتجارة الاسبق ووزير

المجلة: بادى ذي بدء نرجو
شاكرين التفضل بإعطاء القراء
الكرام نبذة مختصرة عن سيرتكم
الشخصية والمهنية
الدكتور الميتمي:

هناك نقطتا دخول لهذا
الحوار، مع هذه المجلة الاقتصادية
الرصينة - مجلة الرابطة التي أعتز
بها وأقدر دورها المعرفي في الشأن
الاقتصادي اليمني، تمثلان استهلالا
لهذا الحوار والتجابة على أسئلة
المجلة.

النقطة الأولى: عندما طلب
مني الأجل العزيز الأستاذ الدكتور
حسين رئيس منتدى الرابطة
الاقتصادية تنظيم حوار معي حول
المسألة الاقتصادية اليمنية الماثلة
اليوم: التحديات والمعالجات
المطلوبة لتخطي ما نحن فيه
من محنة عميقة الجذور متشابكة
الأبعاد متعددة المستويات وذلك
من منظوري كإقتصادي، استهوتني
الفكرة للوهلة الأولى في محاولة
للإسهام بقدر المستطاع مثلي مثل
جميع الاقتصاديين المسكونين بهموم
الشأن الاقتصادي اليمني لتقديم
فهم موضوعي للمشكلة الاقتصادية
وللبحث عن مخارج ممكنة للامانة
الاقتصادية الطاحنة التي فرضتها
الحرب المستمرة منذ عشر سنوات.
وفي نفس الوقت ترددت بالموافقة
بكوني سفيرا لدولتي في جمهورية
الصين الشعبية محكما باعتبارات
ومقتضيات سياسية ودبلوماسية
للحكومة والدولة التي أمثلها في
المحافل الدولية من على هذا
الموقع الرفيع الذي تحكمه قواعد
والتزامات صارمة يتعين احترامها
والتقيد بها. وبعد تداول موضوعي
وصريح مع رئيس الرابطة تم

الاتفاق على أن يقتصر الحوار
على المسائل الاقتصادية البحتة"
إذا صح التعبير، دون أن ينجر
الحوار في أعماق السياسة، رغم
قناعتني الشديدة أن السياسة هي
تعبير مكثف عن الاقتصاد، وأن
هذا الأخير هو العمود الفقري
الذي تقوم عليه السياسة، وعندما
يعوخ هذا العمود أو ينهار تعوخ
السياسة أو تنهار. أخذاً كل ذلك
في الاعتبار، سوف أحاول التوفيق
في اجاباتي على أسئلة المجلة
ليس كما يفعل إقتصادي 'ينتمي'
إلى المدرسة الاقتصادية النمساوية
التي أفرغت الاقتصاد من روحه
السياسية، عندما سلخت العنوان
الذي أعتاد الأباء المؤسسون "لعلم
الاقتصاد" في القرن الثامن عشر
ابتداء من آدم سميث وريكاردو وميل
وانتهاء بمارشال وكارل ماركس الذي
صكوا عليه اسم الاقتصاد السياسي
باعتباره المجال الذي يبحث في
العلاقة بين السياسة والاقتصاد
ويدرس التفاعل والترابط العضوي
بين المؤسسات السياسية والأنظمة
الاقتصادية. كان أنصار المدرسة
النمساوية ابتداء من (منجر)
(جيفونز) و(فالراس) ومن تبعوهم
قد جزموا أن الاقتصاديين يمكنهم
الخروج بمبادئ وقوانين تصلح لكل
زمان ومكان. وفي ذلك تجاهل
وقفز على حقائق التاريخ وقواعد
السياسة والثقافة والمجتمع،
وتجاهل لقوة فعل الزمان والمكان.
وهو نزاع منهجي كبير بين هذه
المدرسة ومنهج علم الاقتصاد
السياسي الرصين، امتد لقرون
وما زال حاضرا حتى اليوم. إنني
على قناعة من منطلق منهج
علم الاقتصادي السياسي الذي

أنتمي إليه أن النظم والديناميات
والمصالح الاقتصادية تؤثر حتما
وتوجه المؤسسات السياسية ومجمل
السياسات والبرامج وهيكل السلطة،
وترسم علاقات القوة والتوازنات
الاجتماعية. كما أن طبيعة النظم
السياسية ترسم وجه الاقتصاد
وتحدد ملامحه واتجاهاته. ولهذا لا
مناص من الخوض في الاقتصاد
وتجنب الحديث في السياسة. في
هذا الحوار سنفعل ذلك بمقاربة
حذرة نردم فيها الفجوة بين
الرغبة والاحجام.

النقطة الثانية: هي موضوع
السيرة الذاتية المهنية التي
طلبتها مني المجلة كمدخل
للحوار. لقد تأملت مليا في
الطلب ولم أشأ أن أجيب على
السؤال بالطريقة التقليدية الذي
يتحدث فيها المجيب عن سيرته
الذاتية كعلامة تجارية يعرض فيها
خصائصه ومزاياه في سوق البحث
عن وظيفة أو مهنة أو ترقية. فذلك
لم يعد ذات أهمية في جدول أعمال
حياتي. فلقد وصلت أنا خلال رحلة
حياتي التي تجاوزت ستة عقود
ونيف مرت بمحطات ومنعطفات
صعبة وحرجه وأحيانا مصيرية حتى
وصلت إلى ما أنا عليه اليوم. كل
تلك المحطات والمنعطفات في
حياتي قد شكلت وعيي ونظرتي
للعالم الذي أعيش فيه وأنفعل
معه، مواقف الوطنية العامة
والذاتية. ولدت في النصف الثاني
من خمسينات القرن الماضي حين
كان شطر من وطني اليمن يخضع
للاستعمار البريطاني والشطر الآخر
خاضع لحكم بيت حميد الدين
أو ما كان يطلق عليها بالمملكة
المتوكلية الهاشمية. كان الشعب

اليمني في الشطرين يعيش بلا مبالغة ظروف وشروط حياة القرن الثاني عشر على واجهة القرن العشرين باستثناء مدينة عدن التي عرفت بعض مظاهر حياة القرن التاسع عشر والعشرين، لكن تلك المظاهر والامتيازات كانت مقصورة على البريطانيين والهنود بينما حُرم منها عامة الشعب اليمني. ورغم حداثة عمري الذي لم يكن يتجاوز سن الخامسة صادفت خلالها مواقف صعبة هزت كياني الصغير وشكل نظرتي الكاسحة الراضية للاستعمار وكل اشكال الظلم والاستبداد والطغيان التي كان يزرع تحت نيره أبناء وطني اليمن في كل أرجائه. لقد اخترت طريق العلم والمعرفة للقيام بما يمليه وعيي وضميري تجاه وطني. مع ملاحظة أن ما كنت أدركه كطفل صغير وصبي في المدرسة عن الاستعمار والطغيان لا يمت بصلة إلى ما تعنيه هذه الكلمات بالنسبة لي في مرحلة النضوح درست الابتدائية والاعدادية والثانوية في مدينة إب. وبعد تخرجي من الثانوية — بعد أن قمت بالتدريس في مدينة القاعدة لمدة عام كجزء من الواجب الوطني بعد التخرج من الثانوية العامة — تقدمت لمنحة دراسية في مجال الطب بدولة الكويت الشقيقة مع ثلاثة من زملائي في نفس المدرسة. فأعاق موظف فاسد في إدارة البعثات بوزارة التربية والتعليم في حينه من استكمال إجراءات المنحة لأنه طلب منا مبلغا من المال له لقاء سماحه ذلك، وهو مبلغ لم يكن بوسع اثنين منا تلبيته، رغم توسلنا له بإعفائنا

من طلبه لعجزنا عن تحقيقه. لكنه كان قد حسم أمره وتصرف بتلك المنحيتين وأحال أمرنا إلى الاتحاد السوفيتي التي كانت تقدم المنح بسخاء لليمن في ذلك الحين، وهو البلد الذي لم نكن نعلم عنه الا النزر اليسير. وكان تلك هي البقعة الداكنة الثانية التي علقت في ذاكرتي عن الفساد الذي ينخر الأوطان، وأنه شر مستطير ينبغي مكافحته. سافرت إلى الاتحاد السوفيتي لأدرس الطب، وخلال تخرجي من كلية اللغات في عام 1974، جاءت رسالة من وزارة التربية والتعليم بصنعاء تطلب إحالة معظم طلاب تلك السنة للدراسة في مجال الهندسة الزراعية، على إثر اتفاقية وقعتها اليمن مع وكالة التنمية الأمريكية لمساعدة اليمن في التنمية الزراعية. ولأنني كنت نا اطيع مادة بيولوجيا النبات فقد اعترضت على ذلك. فقام المحلق الثقافي بالسفارة الأستاذ القدير عبد القوي حاميم في حينه بظرافته المعهودة تحويلي إلى حقل الاقتصاد السياسي الذي احببته لاحقا بعد أن كنت مكرها عليه. وقد أسهم أستاذ الاقتصاد السياسي السوفيتي من أصل جورجي ألكساندر تشيفادزه وهو أستاذ مميز رفيع المشاعر والخلق عاش في مصر لسنوات ويعرف اللغة والثقافة العربية معرفة وثيقة، أسهم بدور كبير في تحبيب 'علم الاقتصاد' إلى نفسي بعد أن كنت في الشهور الأولى نا اطيعه. لقد لاحظ ذلك الأستاذ البار أني كنت أتململ وأتشاءب عند حضوري مادة علم الاقتصاد السياسي الاشتراكي الغارق في

الأيديولوجيا ومطوق بها بلا كياسة. فبدأ يعرض عليّ كتب رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي مثل سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل والفرد مارشال بصورة خفية — لأنها تدريسها كان محظورا في الجامعات السوفيتية، وكذا بيعها في المكتاب العامة. شغفت بها واقتنيتها جميعا وهي التي كانت مترجمة الى اللغة الروسية بصورة خاصة للوسط الأكاديمي الروسي. وبفضله تعرفت على معظم المدارس الاقتصادية الشرقية منها والغربية، وبفضله أيضا كنت أول طالب يمني يتيسر له الالتحاق بأكاديمية العلوم السوفيتية لدراسة الدكتوراه. وبفضل دعمه المبكر لي في معرفة روافد علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وتيسيره لي سبل المعرفة الشاملة في هذا الحقل الواسع مكنتني لاحقا وبعد نحو عقد من تخرجي الأكاديمي أن أكون أول يمني يحصل على منحة كباحث زائر في أكاديمية العلوم الفرنسية في مدينة أكسنبرفونس، 1994-1995 كما كنت أول يمني يقتحم أحد أشهر الجامعات الأمريكية وهي جامعة بيركلي بولاية كاليفورنيا للفترة 1997-1999. توالى بعد ذلك خطوات ارتقاء السلم الأكاديمي والمهني في مسيرة حياتي المفعمة بالأمل وعدم اليقين في آن واحد. فقد أصبحت عضوا في شبكة التنمية في العالم التي مقرها سيدني (استراليا)، وعضوا في المنتدى الدولي للبحوث الاقتصادية الذي مقره القاهرة، وأستاذنا زائرا في جامعة جورج تاون بواشنطن دي سي، ومديرا قُطريا لمركز المشروعات الدولية الخاصة



الذي مقره واشنطن، ورئيساً لجامعة تونتك الماليزية الدولية في اليمن، ونائباً لرئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني الذي ترأسه حتى رحيله الأستاذ الشاعر والأديب الكبير الدكتور عبد العزيز المقالح، ومديراً عاماً للغرفة التجارية والصناعية بالجمهورية اليمنية، وممثلاً قُطرياً لمؤسسة صلتك في اليمن، هذا فضلاً عن عملي الأكاديمي الثابت كاستاذ للاقتصاد بجامعة صنعاء. تبوأ مناصب حكومية رفيعة، كوزير للتخطيط والتعاون الدولي، وزير للصناعة والتجارة، وسفيراً في الوقت الراهن لليمن في بكين. كما أسست وشاركت في تأسيس عدداً من مؤسسات المجتمع المدني من بينها مؤسسة العفيف الثقافية، المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية (صنعاء)، منتدى الشرق الأوسط للديموقراطية (واشنطن)، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، مركز خبراء للاستشارات والدراسات وغيرها. كنت شاباً نشطاً متفانياً مفعماً بالحيوية يرتجى لوطنه اليمن وشعبه موقعاً لائقاً يستحقه بين الأمم في العالم المعاصر. لم أتردد يوماً في توجيه النقد اللاذع والموضوعي للأوضاع القائمة والمؤسسات والشخصيات اليمنية التي رسمت وترسم وجه اليمن عبر دراسات ومقالات تم نشرها باللغات العربية، والانجليزية، والروسية، والفرنسية. أنا الآن على نهاية مشارف العقد السادس من حياتي وما زلت بكل ما تراكمت لدي من معارف متواضعة وخبرات وتجارب في الحياة أصطف بلا هوادة ولنا مواربة إلى جانب وطني

الواقع المحلي والاقليمي والدولي، في اخفاقات جهود التنمية في اليمن. في عام 2010م قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإصدار تقرير تقييمي لنتائج برنامج أهداف الألفية التي اقراها والتزم بها اليمن عام 1990، مباشرة بعد تحقيق الوحدة اليمنية. يخلص التقرير في النهاية إلى أن غالبية أهداف الألفية ليس فقط لم تنجز وحسب، بل أنها تخلّفت عما رسم لها وتراجعت إلى الوراء. وفي ذلكم تأكيداً رسمياً على اخفاقات التنمية. ويمكن أن أوجز في جوابي على هذا السؤال أن التنمية قد ظلّت طريقها في اليمن، وأن عقد التسعينات من القرن العشرين هو العقد الذهبي الضائع في حياة اليمنيين

اليمن وأبناء شعبه الذي يكابد اليوم الملمات العظام والتحديات الجسام.

■ المجلة: من خلال خبراتكم

وعملكم في الحكومات السابقة كيف تقيمون تجربة التنمية الاقتصادية في اليمن في فترة ما قبل الحرب الاخيرة من حيث النجاحات والإخفاقات

■ الدكتور الميتمي: الشواهد

والمعطيات المادية والاحصائية تشير إلى أن جهود التنمية في اليمن خلال العقود الستة التي تلت قيام الثورتين اليمنيتين الخالدين قد تعثرت واخفقت في تحقيق أهداف تلك الثورتين ولأسباب وعوامل كثيرة منها عوامل موضوعية وأخرى ذاتية، منها أيضاً ما هو داخلي وآخر خارجي. ولا شك ان الصراعات والحروب التي تكررت خلال تلك الفترة كانت من بين الأسباب الحاكمة في إخفاق عملية التنمية. كما أسهم غياب فكر تنموي شامل وناضج ومسؤول، ومدرك إدراكاً علمياً ومعرفياً عميقاً ومفصلاً لشروط وظروف

■ المجلة: من وجهة نظركم

هل هناك اسباب اقتصادية للحرب الدائرة في اليمن

■ الدكتور الميتمي: هناك أسباب

كثيرة وراء الحروب والصراعات التي تكابدها بعض الأقطار في العصر الحديث التي تكتسب تسمية حروب

والاستقرار المجتمعي. ونفيان لا يصنعان وطن؛ كما قال الصحفي اللبناني (جورخ نقاش) هناك خلل قديم مزمن وجديد متفاقم في البناء الاجتماعي السياسي اليمني وهو ذلك الخلل في الانتماء الوطني العام والخاص الذي تتصف به بعض النخب والقيادات الاجتماعية والسياسية اليمنية يحرك نوازع الصراع ومورثاته القديمة، تحفزها وتغذيها المطامع الخارجية. ولحين تشكّل إجماع وطني ساحق في مواجهة المحنة الراهنة وتبلور كتلة تاريخية صلبة موحدة سيظل اليمن دولة وشعبا يقاسي مرارة الحروب وشقائها وتبعاتها

المجلة: ماهي اهم الخسائر

التي لحقت باقتصاد البلاد بسبب الحرب الدائرة منذ حوالي عشر سنوات

الدكتور الميتمي: تتفق

المصادر الدولية والإقليمية والمحلية أن الخسائر التي منيت بها اليمن من جراء هذه الحرب هائلة وشاهقة وبعضها لا يمكن تعويضه أبدا. خاصة منها تلك الخسائر البشرية من فقدان مئات الآلاف من الأرواح ومئات الآلاف من الجرحى وملايين المعاقين جسديا ونفسيا وتشظي النسيج الاجتماعي الذي قد يحتاج لترميم ما أصابه من أعطاب إلى دهر طويل يتقرر بحسب طبيعة ونوعية وكفاءة النخب الحاكمة التي تتولى إدارة فترة ما بعد الحرب. كما أن هناك جيل كامل من الشباب والأطفال تم إخراجهم بفعل الحرب من مقومات رأسمال البشري القادر

الأسباب والدوافع وراء الحروب التي عاشها اليمن خلال السبعة عقود الأخيرة وحتى اليوم. فاليمن تتمتع بموارد طبيعية هائلة وموقع جغرافي استراتيجي فريد وهام وثررة بشرية كبيرة محمولة على حضارة عريقة وتراث غني جعلها دوما مطمعا للغزاة. فقد وقعت خلال السبعين السنة الماضية في اليمن قبل الوحدة وبعدها نحو 12 انقلابا عسكريا و11 حرب أهلية وتشكلت خلال الفترة أكثر من 40 حكومة وقتل أربعة رؤساء ونفي أربعة آخرون. بخلاف الصراعات المحلية التي لا تعد ولا تحصى، حتى قيل إن الباحث البريطاني المختص بالشؤون اليمنية (فرد هوليداي) قال عن اليمن أنها بلد المليون قتيل من دون استعمار فرنسي. إن البلدان التي تقع في حرب أهلية أو صراع مسلح دامي ولو لمرة واحدة تكون أكثر من غيرها ميلا للوقوع في حرب جديدة كما يدل على ذلك الاقتصادي البريطاني المعروف (باول كوليبه) في كتابه الشهير مليار القاع وباحثين آخرين غيره كثر. فما بال اليمن التي لم تعرف الاستقرار والسلام سوى فترات قليلة متقطعة منذ قيام الثورتين المجيدتين سبتمبر وأكتوبر. فكلما شمرت سواعد التنمية لرفع مستوي حياة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومعرفيا خلال استراحة قصيرة من الحرب، أنقضت حرب جديدة على كل إنجازات التنمية السابقة. والأخطر أنها تخلف وتراكم مخزونا كبيرا وثقيل من الثأر والانتقام لإشعال حروبا قادمة وتولد انقساما هائلا داخل البناء الاجتماعي يؤسس نفيًا للسلام

داخلية أو أهلية بلغت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم أكثر من 140 حربا، تكون العوامل الاقتصادية فيها مجرد ذرائع أو محفزات تُفجّر ديناميت الصراعات المتراكم والمخزون في جسد المجتمعات التي تعصف بها حروب أهلية سابقة حركتها الانقسامات الاجتماعية والمذهبية ونظم الحكم المغلقة، واليمن نموذجًا لذلك. صحيح أن معظم الحروب الأهلية في العالم تتركز في المجتمعات الفقيرة والدول الرخوة التي تكون مؤسساتها ضعيفة والانقسامات المجتمعية التي تخلفها نظم الحكم المغلقة واسعة، لكن معظم تلك المجتمعات الفقيرة إما إنها كانت سابقا خاضعة للاستعمار الذي قام بنهب ثرواتها وكرس استلابها الثقافي والوطني وخلق تلك الانقسامات المجتمعية، أو أنها لم تتحرر من نضوه المتعدد الأشكال حتى بعد نيل استقلالها السياسي. كما أن هناك دول أخرى كثيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والشرق العربي انزلت إلى صراعات مسلحة وحروب أهلية دامية بالرغم مما تتمتع به من وفرة في ثرواتها الطبيعية والاقتصادية والسياحية وموقعها الاستراتيجي، لكن حتى هذه الامتيازات كانت سببا في وقوعها في مصائد الصراعات والحروب، كانت من بين محركاتها الأساسية مصيدة الجغرافيا ولعنة الموارد. واليمن لسوء الحظ كان انتقام الجغرافيا بحسب تعبير الكاتب الأمريكي (روبرت كابلمان) ولعنة الموارد الذي صك مصطلحه الاقتصادي البريطاني (ريتشارد أوتي) أحد أبرز

على العطاء والإنتاج بكفاءة واقتدار. سوف أركز في اجابتي هنا على الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد. تقول المصادر المختلفة أن نصف المنشآت الاقتصادية الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية والمدنية العامة منها والخاصة قد تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي. وقد قدر البنك الدولي — من خلال برنامج تقييم الأضرار والاحتياجات (DNA) الذي نفذته بالشراكة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية وبالتنسيق والاشراف مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط منذ نهاية عام 2015 وعلى ثلاثة مراحل — أن كلفة هذه الخسائر المادية حتى نهاية 2020 م تقدر بمبلغ 125 مليار دولار بعد أن كان قد قدرها بنهاية عام 2018 م بمبلغ 75 مليار دولار. وهذا يعني أن خسائر الحرب في الوقت الراهن تفوق تقديرات البنك لعام 2020 م وسوف تتعاظم مادياً ومعنوياً، اجتماعياً ونفسياً مع استمرار هذه الحرب. لقد انحسر الناتج المحلي الإجمالي بمقدار النصف من 34 مليار دولار عام 2014م إلى النصف تقريباً في الوقت الحاضر، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي من 4% تقريباً سنوياً قبل الحرب إلى ما دون الصفر أي إلى قيم سالبة مع اندلاع الحرب. وتراجع مستوى المعيشة بشكل كبير معبراً عنه بانخفاض المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1550 دولار في العام الذي سبق قيام الحرب إلى أقل من 550 دولار في الوقت الراهن.

وارتفع معدل الفقر من 48% عام 2014م إلى نحو 80%، كما ارتفع معدل البطالة وخاصة بين الشباب من ثلث قوة العمل قبل اندلاع الحرب إلى أكثر من ثلثي القوى العاملة على العمل خلال نفس الفترة. لا تستطيع هذه الأرقام أن تفصح ببلأغة عن عمق وفداحة الخسائر الاقتصادية - الاجتماعية التي منيت بها اليمن من جراء هذه الحرب. يظهر التراجع المحبط في معاميل التنمية البشرية الخسائر الفادحة التي منيت بها اليمن من جراء الحرب حيث انخفض هذا المؤشر من 0.505 عام 2014م إلى 0.420 بحلول عام 2022، وهو تقريباً نصف المتوسط العالمي، لتصطف اليمن بهذا المؤشر اليوم مع مجموعة البلدان الأكثر فقراً واضطراباً وتخلفاً في العالم كالصومال وجنوب السودان، والنيجر وتشاد وغيرها

إن تصريحاً للأمم المتحدة في وقت سابق أشار فيه إلى أن اليمن يمثل أكبر أزمة إنسانية في القرن الواحد والعشرين هو أكثر بلاغة وتعبيراً ودلالة من تلك الأرقام. كما أن ملايين المشردين من ملاذاتهم الأمانة في الداخل اليمني وملايين المتسولين والجياع في شوارع المدن وأريافها، والمهجريين واللاجئين خارج اليمن تحكي قصة هؤلاء المعذبين في الأرض الذي تتجاوز في وقعها وهيئتها ملحمة 'البؤساء' للروائي الفرنسي الشهير فيكتور هوجو التي صور فيها الكاتب عالم الجريمة والبؤس والحرمان في فرنسا في منتصف القرن الثامن كارتداد للثورة الفرنسية. يمكن لنا أن نضيف

مؤشراً آخر نحتسب به حجم الخسائر الاقتصادية لقياس الزمن الضائع التي خسرتها اليمن خلال سنوات الحرب كما يلي: فمن أجل استعادة نفس مستوى مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 سيحتاج اليمن سبعين عاماً لبلوغ ذلك المستوى عند متوسط معدل نمو سنوي قدره 4%، ونحو 53 عاماً لتصنيف معدل الفقر إلى معدل 40% وذلك في ظل مقومات دولة مستقرة مع جهود تنموية جبارة وعادلة المضمون ومعدلات نمو اقتصادي مستدامة لا تقل عن 4% سنوياً. بكلمات أخرى أن كل سنة تمر مع هذه الحرب تكون قد سرقت من اليمن سبع سنوات من جهود التنمية فقط، بخلاف خسائر الكلفة البديلة الباهظة التي يصعب حسابها على مستوى منظومة القيم والأخلاق الاجتماعية وتهتك النسيج الاجتماعي وموقع اليمن بصورة عامة في سلم الحضارة الإنسانية المعاصرة.

■ المجلة: لعل انقسام

المؤسسات الاقتصادية والمالية السيادية هي من أخطر نتائج الحرب الكارثية تأثيراً على اقتصاد البلاد. كيف أثر ذلك على الأداء الاقتصادي؟

■ الدكتور الميتمي: إن انقسام

المؤسسات الاقتصادية والمالية هو تحصيل حاصل للانقسام المجتمعي الشامل في زمن الحرب على كل الأصعدة إلى أن تضع الحرب أوزارها وتستعيد الشرعية الدستورية سلطتها. لا شك أن لهذا الانقسام عواقب وخيمة أجبنا على بعضها

في ردنا على السؤال الثالث. نضيف إلى إجابتنا السابقة عن هذه الآثار تراجع قيمة العملة الوطنية (الريال) أمام الدولار بنحو 86% خلال سنوات الحرب الأخيرة أو بعبارة أخرى أن قيمة الدولار ارتفع مقابل الريال بمقدار 609%. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بمتوسط معدل نمو سنوي مقدر بنحو 30% وانحسار الموارد الاقتصادية والمالية المحلية منها والأجنبية. وتراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وعزوفهم عن الاستثمار في اليمن، وأيضا تراجع ثقة المؤسسات المالية والنقدية العالمية والإقليمية بالبنوك والمصارف والمؤسسات المالية اليمنية وتردها في التعامل مع النظام المصرفي اليمني. بل أنها توقفت لبعض الوقت عن تقديم منح القروض والمنح والمساعدات لليمن التي تعاني من الصراع المسلح. كما توقفت معظم برامج ومشاريع التنمية الذي تحتاجها اليمن في هذا الوقت العصيب. ومع ذلك فكل العواقب المادية المذكورة أعلاه من حيث عنفها وعمقها وعواقبها لا تقارن بمظاهر التشظي المجتمعي وانهيار القيم والأخلاق الحميدة المتوارثة على مدى قرون وأجيال مديدة. في مذكراتها قالت السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند لأربعة فترات متتالية وانتهت باغتيالها على يد أحد المعارضين السيخ وهو البلد الذي كانت تعصف به الصراعات الأهلية والانقسامات الطائفية، إنها سألت ذات يوم والدها نهر ما يحدث في الحرب؟ فأجابها باقتضاب ينهار الاقتصاد. وما يحدث عندما ينهار

الاقتصاد؟ أجبها- تنهار الأخلاق. حينها وقفت من مقعدها متوترة تسأله وما الذي يحدث عندما تنهار الأخلاق؟ فرد عليها بصمت حزين وما الذي يبقيك في بلد انهارت أخلاقه!

■ المجلة: من نتائج الحرب

انقسام البنك المركزي وانقسام السوق النقدية ويزور طبيعتين نقديتين للريال واختلاف أسعار الصرف في عدن وصنعاء، ما آثار كل ذلك على الاقتصاد وعلى الوضع الإنساني

■ الدكتور الميتمي: البنك

المركزي هو أهم مؤسسة اقتصادية مالية في أي بلد كان في العصر الحديث. وقد علق بشأنه الكوميدي الأمريكي (ويل روجرز) وبأسلوبه الساخر معبرا عن أهميته قائلا إن من أهم الاختراعات العظيمة التي أنجزها الإنسان منذ فجر التاريخ هي النار والعجلة والبنك المركزي. أنه بنك البنوك والمسؤول الأول والأخير عن توجيه النظام المصرفي ومراقبته، والمناطق به الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للدولة وطباعة النقود. هو صانع السياسة النقدية ومصدر السيولة التي تقرر إلى حد كبير مصير العملة الوطنية. وهو في الأول والأخير بنك الحكومة وملاذها الأول والأخير للإقراض. البنك المركزي اليمني هو بنك الحكومة ويتبعها بموجب الدستور والقانون الذي أنشأت على ضوءها مرجعياته وأهدافه وصلاحياته. وحيث تتموضع الحكومة الشرعية يكون هناك البنك المركزي، وأي بنك مركزي آخر رديف له ينافس هو بنك

لا تعترف به المؤسسات المالية والنقدية العالمية وتعتبره بنكا خارجا عن سلطة النظام المالي والنقدي المعترف به، وكلما يصدر عنه من سياسات نقدية أو أوراق نقدية يُعدّه النظام المالي والنقدي العالمي عملا باطلا. أما الآثار على الوضع الإنساني فهو تحصيل حاصل للحرب التي تتجلى بأقصى مظاهرها في كل شيء بما في ذلك مستوى أداء البنك المركزي ذاته وقدرته على أداء وظائفه الحيوية الخمسة التي من دونها تفقد النقود قيمتها ومعناها ويصاب الجسد الاقتصادي بالشلل التام كما يصبح البنك عاجزا تماما عن تنفيذ مهامه وسياسته التي تقرر حياة الاقتصاد القومي من موته. كادت هذه الحرب أن تطيح بالبنك المركزي. فقد قادت، منذ السنوات الأولى، إلى نضوب الاحتياطي النقدي الذي كان قبل الحرب يصل إلى أكثر من 5 مليارات دولار وهو ما كان يغطي واردات البلد من السلع والخدمات لمدة سبعة أشهر لينخفض هذا الاحتياطي إلى أقل من 700 مليون دولار بحيث لا يكاد يغطي سوى أياما معدودة. يمثل الاحتياطي النقدي مؤشرا هاما ووسيلة للمدفوعات الدولية ومصدر أمان وقوة لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الخارجية ووسادة مهمة مريحة لميزان العمليات الجارية وميزان المدفوعات، وكلما انخفض الاحتياطي النقدي كلما تأكلت قيمة الريال وفقد المتعاملون الثقة بالعملية الوطنية. وفي سياق الحديث عن الاحتياطي النقدي للبنك المركزي فإن مصادره الأساسية تتمثل في عائدات البلد

السبل هو تحقيق السلام والسلم المجتمعي وبناء الدولة اليمينية الديمقراطية الحديثة وتحقيق السلام الشامل العادل والمستدام الذي يضمن للجميع حياة حرة كريمة وللمجتمع التقدم والازدهار

المجلة: تبذل حلول

دولية وإقليمية لوضع حلول في الشأن الاقتصادي ومنها استئناف تصدير النفط ودفن الأجور. من وجهة نظركم كيف يمكن التوصل لتفاهات بين عدن وصنعاء لتخفيف الأزمة الاقتصادية والإنسانية الحادة

الدكتور الميتمي: في

تقدير إن تلك الحلول في حال أثمرت ستكون بمثابة مسكنات قصيرة الأجل ولن تكون قابلة للاستدامة. فهي ليست سوى محاولات ترقيعيه محكوم عليها بالفشل في الأجلين المتوسط والطويل. والمجتمع الدولي أن صح مثل هذا المصطلح المتداول يعلم ذلك علم اليقين، وهناك شواهد تمثل هذه المبادرات الدولية في دول عديدة من دول العالم التي تعاني من الصراع المسلح باءت بالفشل الذريع وانتكس فيها السلام لتعود من جديد إلى مربع الصراعات والحروب.

المجلة: ما هي أهم آثار

الحرب عموماً وحرب البحر الأحمر علي العلاقات التجارية الاقتصادية لليمن مع بقية العالم

الدكتور الميتمي: كما سبق

وأن ذكرت بأن الحرب هي مسار معاكس لعملية التنمية فهي تجلب الموت والدمار والخراب. نقاط

ضد بعضهم البعض. أنهم بكل أسف يتماهون من حيث لا يدركون مع الكراهية والحقد ويتخلون عن أدوارهم كمتقنين لحماية الانسان والإنسانية، ويرنمون النغم الذي يطرب أربابهم

خلاصة القول هنا أن إدارة البنك المركزي في عدن تبذل جهوداً جبارة لإبقاء البنك المركزي على قيد الحياة والحفاظ على وجوده وبقاءه لتأدية وظائفه الحيوية في ظل هذه الظروف العصيبة. وفي ذلك شرط أساسي لحماية الدولة اليمينية من الانهيار التام وإبقائها على قيد الحياة. وإلى أن تقف الحرب وتعود الشرعية الدستورية لممارسة مهامها وصلاحياتها والقيام بأدوارها التي يمنحها الدستور والقانون ويستتب الأمن والسلام في كافة أرجاء اليمن سيظل البنك المركزي يعاني الكثير من الاختلالات والصعوبات.

المجلة: من وجهة نظركم

كيف يمكن تجاوز آثار الحرب على اقتصاد البلاد وعلى الوضع الإنساني الخطير

الدكتور الميتمي: لا اعتقد

أن بالإمكان تجاوز آثار الحرب وطاحونة الحرب ما زالت شغالة تحصد الأرواح وتدمر الممتلكات الخاصة والعامة وتآكل الحرت والنسل

المجلة: ما هي أفضل

السبل لحل المشكل المتصلة بانقسام البنك المركزي والعملية وسعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية

الدكتور الميتمي: أفضل

من صادرات السلع والخدمات، وتحويلات العاملين والشركات اليمينية في الخارج، والمنح والمساعدات والقروض التي تراجعت جميعها بشكل درامي مع هذه الحرب. من المؤسف حقاً أن يقوم بعض الكتاب والإعلاميين بتضليل الرأي العام حول معطيات عائدات اليمن خلال فترة الحرب من صادرات النفط والغاز. فقد أفادت بعض الكتابات مؤخراً أن الحكومة الشرعية قد تحصلت من عائدات النفط والغاز خلال الفترة 2015-2022 ما قيمته 13 مليار دولار مستتدة في ذلك على تقارير وهمية لا وجود لها على أرض الواقع. ولوراجع أولئك الكتاب إلى ما استندوا إليه في مزاعمهم بأن تحقيقاً استقصائياً للمركز الدولي للصحفيين قد نقل عن منظمة (الأوبك) لخباب ظنهم فيما كتبوه. لأنه في الواقع لا يوجد أي تقرير من هذا النوع. بل أن آخر بيانات التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة (الأوبك) عن اليمن، التي تشمل بيانات عن جميع الدول المصدرة للنفط مثل حجم انتاجها وكمية صادرات وقيمة عائدات، كان قد أوردتها تقرير كهذا عام 2015م. جميع الحقول في التقارير السنوية اللاحقة من بعد ذلك التاريخ التي تخص اليمن فارغة من البيانات. إن وظيفة المثقف والأديب وال كاتب، وخاصة في الظروف الصعبة التي تمر بها أوطانهم أن يتحروا الحقيقة وأن يسهموا في إطفاء الحرائق لا أن يزيدوا الطين بله، في أوضاع هي مزرية وموحشة وبائسة من الأصل، وهناك متلقون كثر من أعضاء المجتمع مهيوون وجاهزون لتحويل الأوهام والأكاذيب إلى حراب للقتال

إعمارها. وقد تشكل فريق دولي للقيام بهذه المهمة في 2015م برئاسة مجموعة البنك الدولي، وعضوية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية. أطلق عليه برنامج تقييم الأضرار والاحتياجات (Damage and Need Assessments) وتم تقسيمه على ثلاثة مراحل يتم مراجعته بشكل دوري مع وزاره التخطيط والتعاون الدولي. تم مسح المنشآت الاقتصادية العامة منها والخاصة التي تضررت بفعل الحرب وقدرت التكاليف الأولية مع نهاية 2020 لإعادة إعمار ما دمرته الحرب بنحو 125 مليار دولار. ولا شك أن كلفة الأعمار اليوم تكون قد حلقت شاهقا في السماء، وكلما طال أمد الحرب تعاظمت الخسائر وزادت التكاليف. وبالتالي لا يمكن تنفيذ ما أطلق عليه برنامج إعادة الأعمار والتعافي الا بمشاركة كبيرة وفعالة مع دول الإقليم والمجتمع الدولي. اليمن بمفردها لا تستطيع أن تقوم بهذه المهمة وليس لديها القدرة المالية والفنية لمواجهة مثل هذه الاحتياجات، وتحديدًا مع انهيار المنظومة المؤسسية كنتيجة حتمية للحرب. اليمن بحاجة إلى مشروع إقليمي دولي اشبه بمشروع مارشال الذي ساعد أوروبا لأن تقف على قدميها بعد الدمار الذي لحق بها في الحرب العالمية الثانية. والدمار الذي أصاب اليمن بعد حرب عشر سنوات وخاصة مع تهتك نسيجها الاجتماعي وتآكل رأس المال البشري لهو أكثر بكثير مما فعلت الحرب العالمية الثانية بالمجتمعات الأوروبية

الإنسانية الخارجية. وحينما يكون الأمن الغذائي لأمة ما ليس من حرت أرضها، وإنما رهنا بإرادة من الخارخ فهي أمة لا أمن لها ولا سيادة. ومما زاد الطين بله أنه مع أزمة البحر الأحمر تراجعت التجارة الخارجية من وإلى اليمن وارتفعت تكاليف الشحن البحري بنحو 4 مرات وهو ما ضاعف من غلاء الأسعار أكثر مما هي عليه وعمق الأزمة الإنسانية وزادها اتساعا

■ المجلة: مرحلة إعادة الأعمار

ومعافاة الاقتصاد تتطلب تمويلات مالية ضخمة- كيف يمكن تحقيق ذلك في ظل ظروف شحة الموارد المالية للحكومة

■ الدكتور الميتمي: قامت

الحكومة اليمنية منذ وقت مبكر منذ اندلاع الحرب في 2015م بتشكيل لجنة عليا لإعادة الأعمار والتعافي ضم في عضويتها عدد من وزراء الحكومة. توليت رئاستها لمدة ثلاث سنوات حينما كنت وزيرا للتخطيط والتعاون الدولي. انتجت هذه اللجنة بعد عمل شاق وطويل دام أكثر من عام وثيقة برنامج إعادة الأعمار والتعافي الوطني الشامل حظيت بقبول وترحيب وتقدير عالي من مجتمع المانحين وعقد على أساسها مؤتمرات دوليين شارك فيها القطاع الخاص اليمني ومنظمات المجتمع المدني وأكثر من 23 دولة وهيئة ومنظمة دولية. من بين أهم ما قامت به هذه اللجنة بالإضافة إلى وثيقة الأعمار التي صادقت عليها الحكومة هو التنسيق مع المانحين بالقيام بمسح شامل للأضرار التي أحدثتها الحرب وتقدير الاحتياجات لإعادة

الدخول للجواب على السؤال عديدة ويعتمد على الزاوية التي ينظر منها إليه. فالبحر الأحمر وباب المندب هو ثاني أهم ممر مائي في العالم تمر عبره نحو 15% من التجارة العالمية. ولهذا تقع اليمن جيوسياسياً في قلب اهتمام الدول العظمى، حيث طالما تنافست الدول عبر التاريخ في إحكام السيطرة عليه لإضعاف خصومها أو إملاء شروطها عليها. ودور هذا الممر المائي في حرب أكتوبر 1973 خير دليل على ذلك. وتشير التقارير من مصادر متعددة أن 29 شركة كبرى للشحن والطاقة غيرت مسارها في الآونة الأخيرة بعيدا عن هذا الممر. ويبلغ طول الطريق البديل للالتفاف نحو 11 ألف ميل بحري بحيث يكلف التفاف كل سفينة بعيدا عن البحر الأحمر وباب المندب نحو أسبوعين من الأبحار ومليون دولار من الوقود. لهذا أنخفض شحن الحاويات عبر البحر الأحمر بمقدار 90% وارتفعت أقساط التأمين بنحو 1% من القيمة الاجمالية للسفينة في نفس الإطار الزمني وتأثرت بفعل ذلك مصالح أكثر من 65 دولة. وعلى مستوى الداخل اليمني توقفت بفعل الحرب معظم عمليات الإنتاج في معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية ومعها تراجعت صادرات اليمن إلى الحدود الدنيا التي لا تضي بأي حال بتغطية قائمة السلع الضرورية المستوردة. وأصبح اليمن مستورد صافي للغذاء. إن من المحزن جدا أن نسمع من التقارير الدولية أن نحو 17 مليون مواطن يمني ونيف يعتمدون اليوم في بقائهم على قيد الحياة على المساعدات

المجلة: كيف تنظرون لمستقبل اليمن الاقتصادي والتنموي وما هي المحددات التي تساعد الاستقرار والنمو المستدامين

الدكتور الميتمي: وقفت مع هذا السؤال حائرا ومحتارا في كيفية الإجابة عليه لمشقته النظرية والعملية، المعرفية والتاريخية. فالتنمية الاقتصادية كنظريات وممارسة هي حديثه العهد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وتشكلت بمنطوق معسكرين أيديولوجيين تمحورت حولهما دول 'العالم الثالث'، واليمن من بينها. لم تكن التنمية الاقتصادية فكرا أو مذهباً مستقلاً بذاته. بل هي مشتقة من المذاهب الاقتصادية المتعاقبة على امتداد 500 عام منذ نشأة المذاهب الاقتصادية مع نهاية القرن الخامس عشر: الطبيعيين (الفيزيوقراط)، التجاريين، الكلاسيك وحتى المذاهب الاقتصادية المهيمنة في الوقت الراهن. نحن نستخدم هنا مصطلح مذهب (doctrine) مشيرين بذلك إلى أن التنمية الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام ليس علما شأنه شأن العلوم الطبيعية، بل هي أيديولوجيا تتخفي وراءها مصالح وتحيزات وأهواء النخب الحاكمة المهيمنة في المركز والأطراف على حد سواء. لهذا ليس من الغرابة أن أستاذاً للرياضيات بجامعة كمبردج البريطانية سأل ذات يوم أستاذة الاقتصاد الشهيرة (جوان روبنسون) التي كانت تعمل معه في نفس الجامعة وذلك في مطلع القرن العشرين مستغنياً: "لقد لاحظت أنكم تضعون نفس أسئلة الامتحان لطلبة الاقتصاد كل عام

دون أن تغيروها. بينما نحن أساتذة الرياضيات نجري عليها تغييرا كل عام حتى لا ينجح الطالب الممتحن بمجرد حفظها، فيتعذر حينئذ التمييز بين الطالب النجيب والمجتهد دون سواء. فابتسمت الأستاذة (روبينسون) وأجابته قائلة "صحيح أننا لا نغير الأسئلة من عام لآخر وذلك لسبب بسيط هو أننا نغير الأجوبة". والحقيقة هنا أن الاقتصاديين يغيرون آراءهم باستمرار في الشأن الاقتصادي دون أن يتفقوا على رأي واحد من مذهب اقتصادي لآخر وبين فترة زمنية وأخرى. فكلما تغيرت الظروف والأحوال تغيرت معها الإجابات، بل والأسئلة أحيانا. أن التغيير في معاني وأهداف التنمية ونظرياتها يعكس تغير المصالح السائدة المهيمنة والتغير في مراكز القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبنى المؤسسية التابعة لها سواء على الصعيد العالمي أو ملحقاتها على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ولهذا فإن الإجابة على هذا السؤال يتقرر بالعوامل التي تحدد درجة استقلالية وتبعية هذا البلد أو ذاك للقوى والديناميات الفاعلة من خارجه التي تحدد مصيره

المجلة: في نهاية اللقاء هل لكم من رسالة تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية

الدكتور الميتمي: الرسالة الوحيدة التي أتوجه بها إلى اليمنيين كافة، وإلى نخبه السياسية بشكل خاص أن الحياة لا تزدهر إلا بالسلام وأن التنمية هي عنوان الحياة والرخاء والازدهار وأداتها الحاسمة. فالسلام والاستقرار

هو شرط حتمي لوجود وفعل التنمية. لقد قاسى اليمنيون مرارة الصراعات وشهدوا تكاليفها الباهظة، بينما تنعم كثير من دول الجوار بثمار التنمية والاستقرار والسلام. حان الوقت لنبدأ الفرقة والكف عن الاقصاء والتهميش والنفي للآخر والتعايش بين أبناء الوطن الواحد في سلام ووئام في ظل دولة مدنية ديموقراطية حديثه يستظل بها الجميع. إن هذه الحرب اللعينة الشرسة يجب أن ترشدنا وتلهمنا بأن الاستقرار والأمن أنعم من الفوضى والخوف، وأن التعايش والوئام أجدي من الكراهية والحقد، وأن السلام أسمى من الحرب، وهي تمثل مجتمعة كنه الحياة التي ينبغي إن ننشدها ونعمل من أجلها.

المجلة: في نهاية هذا اللقاء الاستثنائي اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام عبر المجلة وباسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأستاذ الدكتور سعادة السفير محمد عبدالواحد الميتمي على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة إجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط النضوء على عدد من قضايا الساعة في الشأن الاقتصادي متمنياً له التوفيق في حياته وعمله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

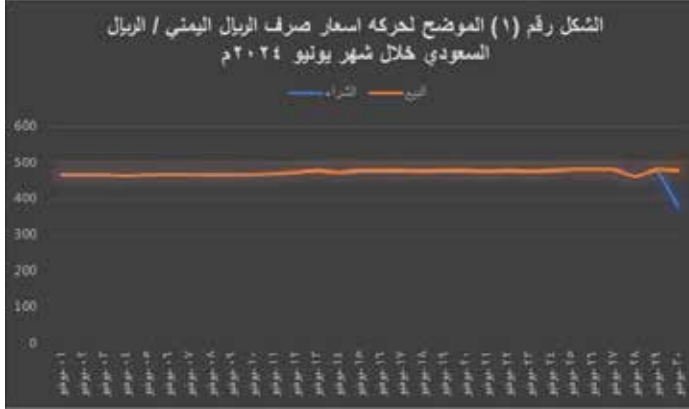
تحليل

أسعار الصرف لشهر يونيو 2024

إعداد:

د. نهال علي عكبور
أ. نصر السناني

تقرير أسعار العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني لشهر يونيو 2024م:



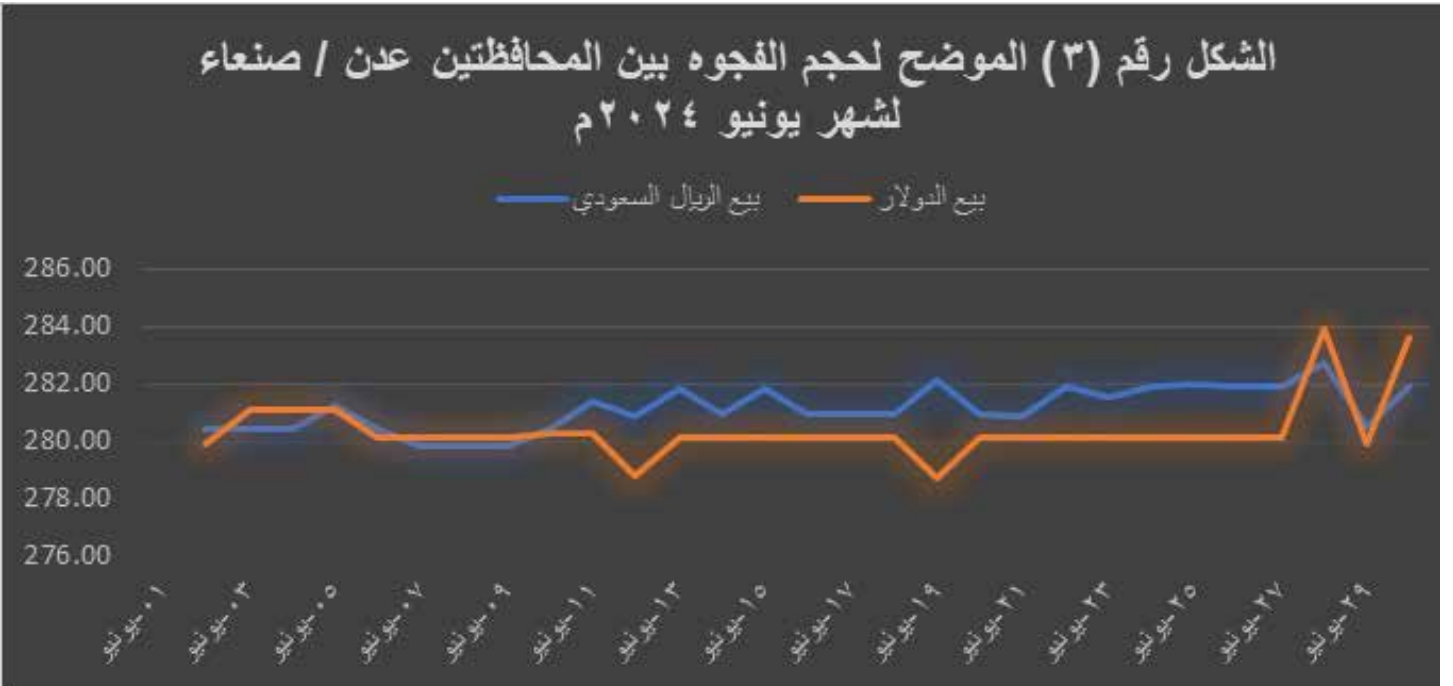
ثانياً : حجم الفجوة بين عدن و صنعاء:

من خلال الشكل رقم (3) الموضح لحجم الفجوة نلاحظ من تفاقمها في سعر بيع الريال اليمني مقابل كلا من الريال السعودي والدولار على التوالي فقد بلغ أقصاها 283 ريال. نظرا لاختلاف السياسات النقدية المتبعة في البنك المركزي اليمني عدن وصنعاء

الزيادة في الثلث الأول من الشهر بحوالي 0.4%، تعقبها ارتفاع في الثلث الثاني من الشهر بحوالي 1.3%، وارتفع بنسبه 0.8%. عما هو عليه الريال اليمني مقابل الريال السعودي كما هو الحال بسعر صرف الدولار فقد ارتفع هو الآخر بالثلث الأول من الشهر بنسبة 0.6%، وتعبها ارتفاع في الثلث الثاني من الشهر بنسبه 1.2% وشهد الثلث الأخير من الشهر ارتفاعا بحوالي 0.5%

أولاً: حركة أسعار الصرف:

بعد ان اتخذ البنك المركزي جملة من القرارات استمر ارتفاع أسعار الصرف الى اعلى حدود له بمتوسط شهري بلغ 473 ريال يمني / الريال السعودي، و1801 ريال يمني / الدولار فني نهاية شهر يونيو بلغ اعلى حدود له في تاريخ 29 يونيو بحوالي 480 ريال يمني مقابل الريال السعودي، 1833 ريال يمني / الدولار. فقد كانت نسبة





جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يونيو لعام 2024م

أسعار السوق - محافظة صنعاء

أسعار السوق - محافظة عدن

الدولار		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		البيانات
البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	
533	530	140.3	139.7	1770	1762	465.3	464.3	01 يونيو
535	531	140.4	139.8	1771	1760	465.5	464	02 يونيو
535	531	140.4	139.8	1771	1762	465.5	464.5	03 يونيو
535	531	140.4	139.8	1765	1757	463	464	04 يونيو
536	532	141	140	1771	1767	465.5	464.5	05 يونيو
536	532	141	140	1770	1762	466	465	06 يونيو
536	532	141	140	1770	1762	466	465	07 يونيو
536	532	141	140	1768	1760	465.5	464.8	08 يونيو
535	530	140.7	140	1771	1765	465.5	464.5	09 يونيو
535	530	140.7	140	1781	1768	467	465.5	10 يونيو
533	530	140.7	140	1792	1784	470.5	469.5	11 يونيو
536	532	141	140	1806	1796	473	471.5	12 يونيو
536	532	141	140	1821	1812	478	477	13 يونيو
536	532	141	140	1806	1794	473	471	14 يونيو
536	532	141	140	1817	1805	477	475	15 يونيو
536	532	141	140	1817	1805	477	475	16 يونيو
536	532	141	140	1817	1805	477	475	17 يونيو
534	530	141	140	1815	1805	475	476.5	18 يونيو
536	532	141	140	1817	1808	477	476	19 يونيو
536	532	141	140	1815	1806	476.5	475.5	20 يونيو
536	532	141	140	1818	1809	476	475	21 يونيو
536	532	141	140	1820	1805	477	475	22 يونيو
536	532	141	140	1818	1809	476	475	23 يونيو
536	532	141	140	1822	1813	477	476	24 يونيو
536	532	141	140	1833	1821	480	479	25 يونيو
536	532	141	140	1839	1830	481.5	480.5	26 يونيو
539	535	140.4	139.5	1835	1826	479.5	480.5	27 يونيو
533	530	140.3	139.7	1754	1745	461	460	28 يونيو
539	535	140.5	139.7	1833	1824	480	479	29 يونيو
539	535	140.5	139.7	1827	1819	478.5	377.5	30 يونيو



السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة



شركة طيبات عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين - برج القطيفي

info@taibataden.com

TaibatAdenTrading taibataden4

www.taibataden.com

تطورات اقتصادية



55.01



أ.د. محمد علي قطان

استاذ الاقتصاد / جامعة تعز

سياسات وإجراءات البنك المركزي عدن المتخذة مؤخراً

■ اتخذ البنك قراراتين:

الأول: يقضي بوقف التعامل مع البنوك التي فروعها الرئيسية في صنعاء وخلفية هذا القرار يمكن توضيحها بالآتي:

وان بعد رفض تنفيذ سياسات وتوجيهات بنك عدن وتجاهل اعتباره بنك الدولة المعترف به دولياً وبقائها خاضعة لسياسات وتوجيهات بنك مركزي صنعاء الفاقدة للشرعية منذ إعلان نقل وظائفه من صنعاء إلى عدن، حيث ظل يمارس سلطته على البنوك الواقعة تحت سيطرته متجاهلاً الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل البنك والجهاز المصرفي كبنك مركزي رئيسي معترف به دولياً، وانقسام البنك المركزي لفرعين رئيسيين وبالتالي تصادم السياسات النقدية وانقسام الجهاز المصرفي بين سلطتين وسياستين متنافرتين وخروج الدورة النقدية عن الدورة الاقتصادية وانهيارها. في عموم البلاد ويروز ظاهرتي التضخم والركود وانهيار الوضع الانساني. بالإضافة إلى صعوبة الانتقال والتبادل التجاري وتكامل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي كان قائماً قبل الحرب فقد حتم على بنك مركزي عدن وهو



واستمرت البنوك ترفض التعامل مع سياسات بنك مركزي عدن باعتباره السلطة النقدية الرسمية المعترف بها دولياً تحت ضغط سلطة الأمر الواقع في صنعاء، والتي كما يبدو غير مستوعبة للأثار المدمرة للجهاز المصرفي وتجاهلها لوضعها السياسي الحالي بتصنيفها كمنظمة إرهابية دولية وما ينطوي عليه من آثار سلبية على الجهاز المصرفي الواقع تحت سيطرتها.

الثاني: يقضي بسحب الطبعة القديمة من الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة

وخلفية هذا القرار يمكن توضيحها بالآتي:
بعد انتقال البنك المركزي إلى عدن، كان قد تم تفريغه وهو في صنعاء من كافة الأرصدة

يسعى لمواجهة التضخم والركود إلى إصدار قرارات متتابعة بدأت بإلزام البنوك للدخول في الشبكة الموحدة وعدم الانصياع لأوامر بنك مركزي صنعاء ثم تلى ذلك قرار نقل الفروع الرئيسية للبنوك من صنعاء إلى عدن خلال مهلة زمنية مدتها شهرين.... وعندما مرت فترة الشهرين والبنوك لم تتمكن من الاستجابة لقرار بنك مركزي عدن، تم إصدار قرار منع التعامل مع تلك البنوك. وربما يتبع هذا القرار قرارات أخرى من شأنها أن تنهي نشاط تلك البنوك بالرغم من احتلالها مساحة كبيرة من النشاط المصرفي لعموم اليمن. وخصوصاً إذا استمر بنك مركزي عدن متابعاً لتنفيذ قراراته بهدف إصلاح اختلالات الجهاز المصرفي

التابعة للبنك وارصدة واحتياطات المؤسسات المالية الخاصة، كما كان الجهاز المالي للدولة منهارا بفعل استمرار الحرب وانفلات الأوعية الايرادية للدولة. وكانت معظم الكتلة النقدية من الطبقات السابقة للحرب منتهية العمر الافتراضي وجزءا كبيرا منها محالة للالتلاف.

وعندئذ قرر البنك المركزي بعدن أن يطبع أوراق نقدية جديدة للريال لمواجهة عجز خزنته لتسديد رواتب واجور الموظفين والموازنات التشغيلية اللازمة لتفعيل أجهزة الدولة، ولم ينتبه إلى أن ما قام به سيمكن سلطة صنعاء من الإحتفاظ بالأوراق النقدية القديمة بما فيها التالفة واعتبارها النقد الخاص للتبادل في مناطق سيطرتها مع تزامن ذلك بإجراءات منع دخول الطبعة الجديدة لتلك المناطق ومصادرة اي كمية منها، الأمر الذي خلق شكلين للريال اليمني ((قديم وجديد))، الأول عملة للتداول في مناطق سيطرة الحوثيين والآخر عملة للتداول في مناطق سيطرة السلطة الشرعية المعترف بها دوليا

وعدم اتخاذ سياسات وإجراءات لمواجهة هذا الانقسام. ومع مرور الوقت عمق الانقسام للعملة الوطنية وانتهجت سلطة صنعاء سياسات مالية ونقدية مغايرة للسياسة المالية والنقدية المعمول بها قبل الحرب والمنتهجة من قبل سلطة عدن. ونتج عن ذلك انقسام الجهاز المصرفي كما أشرنا سابقا وكذا العملة الوطنية واستمر هذا الوضع يتجذر ويؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي والإنساني دون

أي مواجهة حكومية الأمر الذي ضاعف مشكلة انهيار سعر صرف الريال بطبعته الجديدة المتداولة في مناطق نفوذ بنك مركزي عدن وارتفاع حاد للتضخم واحتجاجات واسعة. وكل ذلك قد أدى إلى أن البنك المركزي بعدن يفكر بمعالجات مناسبة لمواجهة انقسام العملة وحضي تحركه بظروف سياسية مناسبة ودعم إقليمي ودولي فأقدم على اصدار قرار بسحب الأوراق النقدية القديمة من مناطق سيطرة الشرعية كمرحلة تمهيدية لتالفيها وتعميم التبادل بالفئة النقدية الجديدة فقط. وربما اصدار قرارات جديدة من شأنها مواجهة الانقسام في سعر صرف الريال بطبعته القديمة والجديدة، ومنها رفع الغطاء القانوني عن الطبعة القديمة باعتبارها منتهية الصلاحية ومعظمها تالفة وبالتالي إجبار بنك مركزي صنعاء اما القبول بتداول الطبعة الجديدة في مناطق نفوذه أو مواجهة تعقيدات وأوضاع تريك السوق النقدية في مناطق نفوذه وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تعميق سوء الأوضاع الاقتصادية والإنسانية بصورة حادة في صنعاء والمناطق التابعة لها وبالتالي خروج الوضع عن السيطرة. وحتى يكون للقرارات السابقة تأثير سريع للضغط على سلطة صنعاء للتجاوب مع السياسات النقدية التي اتخذها بنك مركزي عدن، لوحظ العديد من الإجراءات، أهمها:

التعميم لمؤسسات التحويلات المالية الدولية بما اتخذ البنك المركزي من قرارات وطلب أن تكون التحويلات المالية لليمن عبر

الجهاز المصرفي التابع لسيطرته فقط، على أن أي تحويلات خارجة عن الشبكة الموحدة للجهاز المصرفي اليمني التابع لبنك عدن أموال مهربة ويمكن المحاسبة على ذلك وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها دوليا.

كما عززت هذه السياسات والإجراءات بإجراءات حكومية أخرى من شأنها دعم البنك المركزي وتمكينه من النجاح في برنامجه الإصلاحية للجهاز المصرفي وتميكنه من الوصول لقدرات مالية تعزز من قدرته للمضي قدما في الإصلاحات. ومن أهمها:

- إجراءات وزارة النقل الخاصة بإعلان اعتزامها نقل مكاتب النقل من صنعاء إلى عدن والمدن التابعة لها.

- إجراءات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الخاصة بتصحيح وضع شركات الاتصالات.

وكل ذلك قد أدى إلى ردود أفعال سريعة من سلطة صنعاء تمثلت بالآتي:

- تشديد قبضتها على البنوك الواقعة تحت سيطرتها ومنعها من تنفيذ قرارات بنك مركزي عدن، الأمر الذي أثر سلبا على ما تبقى من نشاط هذه البنوك وجعلها مهددة بالإفلاس والإغلاق إن لم يحصل تفاهمات لمعالجة أوضاعها المازومة.

- إخراج الأموال المصادرة من الأوراق النقدية الجديدة والمخزنة لديهم لشراء الأوراق النقدية القديمة التي أعلن بنك عدن استبدالها خلال فترة 60 يوما. وبأسعار مغرية تعادل أكثر من 3

أضعاف سعر الطبعة الجديدة. - إعلان مبادرات فتح الطرق المغلقة بين المحافظات منذ بداية الحرب وأهمها فتح طرق لمحافظتي مأرب وتعز. في خطوة استباقية لتيسير عمليات الانتقال من مناطق سيطرتهم لمناطق سيطرة الشرعية بحيث انه في حالة نجاح بنك مركزي عدن بتنفيذ قراراته يكون هناك قدرة أعلى للخروج والدخول من مناطق سيطرتهم لمناطق سيطرة الشرعية وبالتالي توسيع عمليات التبادل التجاري والتحويلات النقدية ومواجهة الاختناقات المتوقعة.

وبرأينا أن هذه التطورات بالرغم من أثرها السلبي المباشر في تصعيد الصراع بين سلطتي عدن وصنعاء والمتمثل في تعميق الانقسام للجهاز المصرفي وقيمة العملة الوطنية، إلا أنها تبشر بتطورات إيجابية من شأنها وضع نهاية لانقسام الجهاز المصرفي والعملة الوطنية والذهاب نحو وضع نهاية للحرب وتحقيق السلام. ويمكن إيضاح ذلك بالآتي:

اولا: موضوع اعلان إخراج أهم البنوك من الجهاز المصرفي اليمني بتأثيراتها العريضة والواسعة محليا ودوليا سينشط سلطات الحكم المحلية ورجال المال والأعمال والداعمين الإقليميين والدوليين للعب دور فاعل في تسوية وضع الجهاز المصرفي اليمني المنهار والمنقسم.

ثانيا: موضوع اعلان سحب الأوراق النقدية القديمة من شأنه تسليط الضوء على مساوئ انقسام الريال اليمني وتأثيراته المدمرة

على التبادل التجاري والدورة النقدية والاقتصادية وما أدى إليه من صعوبة وسوء الأوضاع المعيشية والإنسانية لعموم سكان اليمن شماله وجنوبه. بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة. وبالتالي التحرك نحو المعالجة من خلال توحيد التعامل بالريال اليمني بطبعته الجديدة في عموم البلاد، شمالا وجنوبا. ومن شأن ذلك إحداث تراجع في الانهيار لسعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى. وبالخصوص إذا عززت هذه السياسات والإجراءات بسياسات واجراءات مالية تؤدي لخفض الإنفاق العام وتدفق الموارد المالية للدولة لخزائن البنك المركزي في المحافظات والحد من الأنفاق الخارجي وتراجع عجز ميزان المدفوعات.

ثالثا: كل ما أعلن عنها من السياسات والإجراءات الحكومية في مجال النقل، الإتصالات وغيرها، المشار إليها سابقا والتي في حالة تنفيذها سيكون لها بالغ الأثر بتعزيز قرارات البنك المركزي المتخذة في بنك عدن ومن الآثار المتوقعة: تحفيز مصادر تمويل سلطة صنعاء متزامنا مع تغير المزاج الدولي نحوها بسبب العمليات العسكرية ضد الملاحية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وامتداداتها الأخرى التي طالمت البحر العربي وتهدد بتوسعها للمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط بسبب أحداث غزة. الأمر الذي سيضع الحوثيين في مأزق يصعب الخروج منه في حالة استمرار صنعاء برفض

التعاطي مع سياسات واجراءات بنك مركزي عدن والعمل على وضع نهاية للحرب وتحقيق السلام. مع أهمية عدم إغفال الدور الصيني والروسي في الدفع بعجلة السلام في اليمن من خلال تعزيز الشراكة والتعاون مع الصين وروسيا.

وبرأينا أن أولى الخطوات الجوهرية الهامة لمواجهة الانقسام المشار إليه والسير في مسيرة السلام وإعادة بناء الدولة اليمنية يمكن ايجازها بالآتي:

(1) الاستمرار في فتح الطرق وإزالة كافة حواجز الانتقال بين جميع المحافظات اليمنية. الأمر الذي من شأنه إشاعة السلم والسكينة العامة وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو التعافي.

(2) تعزيز السياسات المتخذة لمواجهة انقسام الجهاز المصرفي بجملة من السياسات والإجراءات الحكومية الداعمة وإعادة بنائه بصورة صحيحة وتمكينه من التعافي والاستقلالية التامة بعيدا عن التدخلات السياسية، وبما يحفظ للجهاز المصرفي تماسكه وعدم تكرار انقسامه

(3) اتلاف كل ما يصل للبنك المركزي من الأوراق النقدية القديمة ومعالجة الانقسام في سعر صرف العملة الوطنية وكذا تعدد سعر صرف الدولار والعمل على استعادة العملة الوطنية لقوتها الشرائية التي كانت عليها قبل الحرب. ومع تحقيق ذلك يمكن مواجهة انهيار الوضع الاقتصادي والإنساني وتحسين حياة الناس في عموم البلاد.



Marketing Team

- ✓ الاستعلام عن الرصيد
- ✓ عرض ملخص الحسابات
- ✓ سداد باقات عدن نت
- ✓ التحويل بين حسابات العميل
- ✓ التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- ✓ طلب دفتر شيكات

تطبيق

الأهلي موبايل

البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق



بنك
مملوك
الدولة
100%



pay.cards@nbyemen.com

الإدارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر، عدن

nbyemen.com

أرقام خدمة العملاء: 02 250581 / 02 250582



د. حسين الملغسي

رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

صناعة الاسمنت.. الضرورة والحاجة والامكانية

■ ضرورة تشجيع صناعة

الاسمنت

صناعة الاسمنت صناعة استراتيجية توليها الدول اهتماما وتشجيعا خاصين وتعمل على تهيئة المناخ اللازم لجذب رؤوس الاموال المحلية والأجنبية من خلال تقديم عدد من الحوافز والإعفاءات والضمانات، وذلك لدور صناعة الاسمنت الهام في النهوض بالاقتصاد الوطني باعتبارها صناعة ثقيلة تنتج الاسمنت بكافة أنواعه واستخداماته التي تدخل في عملية التنمية في جميع القطاعات خاصة ما يتعلق بإقامة البنية التحتية وإقامة المجتمعات العمرانية والسكانية والمدن الجديدة وغيرها

■ الحاجة لصناعة الاسمنت

وفي اليمن من المتوقع ان تتطلب مرحلة اعادة اعمار ما دمرته الحرب والأضرار الناتجة عن فشل التنمية الاقتصادية وايقاف مشروعات التنمية خلال فترة الحرب الى كميات كبيرة جدا من منتجات الاسمنت تفوق بكثير الطاقة الإنتاجية لمصانع الاسمنت القائمة حاليا

ويتوفر الاسمنت حاليا من عدة مصادر محلية وخارجية، فعلى المستوى المحلي توجد عدد من مشروعات ومصانع الاسمنت وهي:

- مصانع انتاخ الاسمنت.
- مصانع طحن الاسمنت.
- مصانع تعبئة الاسمنت.

وكل تلك المشروعات والمصانع لا تستطيع تغطية الطلب وبالتالي يتم استيراد الاسمنت المعبأ لتغطية احتياجات السوق وبنسبة قد تصل الى أكثر من 40% من الاستهلاك المحلي

وآثرت الحرب سلبيا على صناعة الاسمنت حيث تم تعطيل بعض المصانع ومنها مصنع اسمنت البرح ومشروع مصنع باتيس والتأثير السلبي على انتظام الانتاخ في بقية مصانع الانتاخ الأخرى

■ الحاجة الى الاستثمار في

صناعة الطحن والتغليظ

ان تراجع الطلب حاليا على الاسمنت هو ظاهرة مؤقتة ناتجة عن :

- توقف مشاريع الاستثمار الحكومية وبالتالي تراجع الطلب
- هروب رأس المال الى الخارج

بسبب بيئة الاستثمار الطارئة

- القيود المفروضة على مشاريع البناء الخاص وتعقيد اجراءات منح التراخيص
- تراجع النشاط الاقتصادي ووقف صادرات النفط والغاز
- انتشار الفقر والمجاعة وتدهور الوضع الإنساني

ان تلك العوامل قد تسببت في ضعف الطلب مؤقتا في السوق وهو ما أثر على تسويق مصانع انتاخ الاسمنت وهي صعوبات تسويقية مؤقتة

ان دراسة البدائل المفيدة اقتصاديا لمشاريع صناعة الاسمنت تؤكد الحاجة الى كل انواع الصناعة جنبا الى جنب في تكامل لسد حاجة السوق التي سوف تزداد في المستقبل القريب

■ البدائل المتاحة للاستثمار

في صناعة الاسمنت

ان الحاجة ماسة لتنويع صناعة الاسمنت لما لذلك من اهمية وخاصة

■ التحكم بالجودة

والتي تعد أحد المزايا التنافسية

توازن الطبيعة المعتاد. وهو ما يشكل مخاطر عديدة على البشر وجميع أشكال الحياة الأخرى على الأرض، لذا اتجهت بعض الدول المتقدمة إلى تصدير صناعة انتاخ الكلنكر في البلدان المتخلفة واستيراد الكلنكر من تلك الدول لطحنه في البلدان المتقدمة لتجنب الأضرار البيئية لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون مصاحباً لغازات الكبريت والنيروجين. أيضاً مصانع الطحن تساعد على الحد من إهدار مصادر الثروة الطبيعية

السوق خير حكم

إن المنافسة بين مختلف أشكال مشروعات انتاخ الاسمنت هي دافع مهم للتطوير والتحديث وضمان لتوفير السلع بجودة عالية وسعر منافس وتساعد على بناء مشروعات صناعة وطنية منافسة تساعد على الحد من الاستيراد من الخارج وبالتالي تعزيز التنافسية للمنتج المحلي أمام المنتجات الأجنبية

إن الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني الراهن لا يشجع على إقامة مصانع انتاخ بسبب تكاليف الطاقة وغيرها حيث تنتج كلنكر بأسعار أعلى من أسعار السوق العالمية مما يدفعها إلى استيراد كلنكر من الخارج

ندعو السلطات إلى تشجيع كل مشاريع صناعة الاسمنت والعمل وفق قانون الاستثمار في سهولة منح التراخيص والعمل بجدول الأعضاء المقررة وعدم اتخاذ أي إجراءات جديدة تحد من تطوير وديمومة تطور هذا القطاع الهام

من خلال دفع الضرائب والجمارك وغيرها من الرسوم

أفضليات واضحة

وهناك أفضليات أخرى لمصانع الطحن فهي لا تؤدي إلى خروج العملات الأجنبية بقيمة هائلة كما أنها تستخدم تكنولوجيا حديثة صديقة للبيئة وتستخدم عمالة أجنبية محدودة وتساعد في تدريب العمالة المحلية على أحدث التكنولوجيا في مجال صناعة الاسمنت

وبالتالي فإن مصانع الطحن والتغليظ هي استثمارات وطنية تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق قيمة مضافة عالية مقارنة بغيرها من المشاريع الاستثمارية

الأثر البيئي

تسهم مصانع الطحن والتغليظ إلى تجنب الأثار البيئية لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حيث تعد عملية انتاخ الكلنكر في مصانع انتاخ الاسمنت من أكثر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت بالعالم حيث ينبعث من عملية التكسير الحراري لكربونات الكالسيوم وعملية احراق الوقود بالفرن على الشكل التالي، فمقابل انتاخ كل طن كلنكر ينبعث حوالي 850 كجم من ثاني أكسيد الكربون والذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري والامطار الحمضية وتغير المناخ. حيث ترتفع درجة حرارة العالم حالياً بشكل أسرع من أي وقت مضى في التاريخ المسجل. ويمرور الوقت، تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تغيرات في أنماط الطقس واضطرابات في

لشركات صناعة الاسمنت بالإضافة إلى الأسعار ولكن عملية الالتزام بالجودة وفقاً للمعايير العالمية عملية ليست بالسهلة ففي مصانع الانتاخ تتعامل الشركات في ظروف وعوامل جيولوجية معقدة حيث تحتوي مصادر المواد الخام على بعض العناصر الغير مرغوب فيها مثل القلويات والكبريتات والتي تؤثر سلباً على جودة الكلنكر والذي بدوره يؤثر في جودة منتج الاسمنت

بينما في حالة انتاخ الاسمنت في مشاريع الطحن والتغليظ يستطيع المستورد انتقاء الكلنكر ذو الجودة العالية من بين عدة منتجات مختلفة الجودة في السوق العالمية وتجنب استيراد الكلنكر ذو الجودة المنخفضة وذلك بهدف انتاخ اسمنت ذو جودة عالية جداً وبالإضافة إلى أفضلية مشاريع طحن وتعبئة الاسمنت من ناحية الجودة فهناك امكانية لعرض منتج بسعر تنافسي في السوق المحلية والدليل على ذلك هو قيام مصانع انتاخ الكلنكر والاسمنت الكبيرة باستيراد الكلنكر من الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع الكلفة محلياً

لا تمييز في مشاريع صناعة الاسمنت

أما من ناحية الاستثمار فلا يمكن التمييز بين مصانع الانتاخ ومصانع الطحن والتغليظ من حيث الأهمية وتوفير فرص عمل وتوفير العملات الأجنبية وخدمتها للمجتمع ودورها الهام في رفد ميزانية الدولة بالموارد المالية



خلدون عبدالله

مدير عام مكتب نائب وزير النقل

الأمن الغذائي اليمني: بيتٌ خرب في قلب العاصفة

من غير الدول، والكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ، كالحرائق والفيضانات والجفاف، وكذا ظهور أنماط جديدة من الأسلحة والحروب كالحروب الاقتصادية والسيبرانية. ما يفرض إعادة تعريف 'الأمن' خارج السياقات التقليدية للحروب المباشرة بين الدول

ورد اصطلاح الأمن الغذائي لأول مرة في مؤتمر الغذاء العالمي 1974م، وتبلور لاحقاً في أروقة المدارس العلمية المختلفة في مجال الأمن الدولي، على غرار 'مدرسة كوبنهاجن' التي نشأت مطلع تسعينيات القرن الماضي، وسعت إلى توسعة مفهوم الأمن ليشمل خمس قطاعات تتفاعل فيما بينها وهي: السياسي، العسكري، الاقتصادي، المجتمعي، والبيئي. واعتبار الإنسان واحتياجاته، جزءاً من المعادلة المراد تأمينها

اليوم، وفي ظل عولمة اقتصادات الدول وتربط سلاسل الإمداد، باتت العديد من الحكومات تضع استراتيجياتها للأمن الغذائي ضمن سياق دولي وكلي يتصل بالسوق العالمية واحتياجاتها من السلع، ما يقودها نحو الاعتماد على الاستيراد بصورة كبيرة، وفي بعض الأحيان، التوقف عن إنتاج محاصيل أساسية يمكن تأمينها من سلاسل الإمداد، لإنتاج أخرى كمالية لم يتم تغطية احتياجاتها في الأسواق العالمية. أو حتى تحويل استخدام الأرض إلى

وحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية 'الأوتشا'، فإن أكثر من 377 ألف يمني قضوا نحبهم منذ اندلاع الحرب، توفي معظمهم بمسببات غير مباشرة، تصدرها المجاعات والوبئة. كما يورد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في مارس 2023م، أن 83% من الشعب اليمني يعيشون تحت خط الفقر، 50% منهم بحاجة ماسة إلى إغاثة إنسانية طارئة

خارج المشهد اليمني، يقف العالم اليوم على صفيح ساخن، يهدد بإلقاء المزيد من الوزر على الأمن الغذائي اليمني في ظل ترابط سلاسل الإمداد العالمية، والاعتماد المتزايد على الواردات في تغطية الاحتياجات الغذائية للبلد. في هذا السياق، يسعى المقال إلى تحليل تحديات الأمن الغذائي اليمني، بداية من استعراض المفهوم، ومن ثم دراسة تأثيرات الصراعات الدولية والإقليمية على الحالة اليمنية، وطرح محددات عامة للحلول والتوجهات الممكنة

الأمن الغذائي: النشأة والتطور بالرغم من تداوله في الأوساط السياسية والعسكرية والمدنية المختلفة، لم يزل 'الأمن' مصطلحاً ضبابياً عصبياً على التعريف على الصعيدين النظري والتطبيقي، وخاصة مع ظهور أنماط جديدة من التهديدات على غرار التنظيمات



■ منذ اندلاع الحرب الأهلية في مارس 2015م، تعاني اليمن من أزمة إنسانية خانقة تحصد أرواح آلاف المدنيين كل عام، حيث أدت الحرب إلى توقف العديد من القطاعات الإنتاجية، وانقطاع الطرق الرئيسية بين المحافظات الكبرى، وحصار قرى ومدن فرعية، بالإضافة إلى فرض قيود وتعقيدات على عمليات الاستيراد والشحن البحري



حيث يشعل توتر حدودي بين الصين والفلبين، قامت على أثره ببيكين بإرسال قطع بحرية إلى محيط المياه والجزر المتنازع عليها، استجابت له مانيلا من خلال اجراء مناورات بحرية، في ظل الحديث عن احتمالية توقيع اتفاقية دفاع مع طوكيو، حليفة واشنطن، التي تتوجس هي الأخرى من أي توسع صيني محتمل وعلى ذات المنوال، يتعمق الصدع بين الصين وتايوان، ولأسيما بعد دعم الولايات المتحدة للمرشح ذو الميول الانفصالية "لاي تشينج" للفوز في الانتخابات الرئاسية، ما ردت عليه إدارة تشي شينبينج بتدشين مناورة عسكرية في خليج تايوان، قام فيها جيش التحرير الشعبي الصيني بعمل محاكاة لسيناريو حرب بحرية-جوية لمدة يومين بين 24-25 مايو المنصرم ويمر حوالي ثلث التجارة العالمية عبر المياه الشرق آسيوية المضطربة، وفي الحالة اليمنية، يشير تقرير مرصد التعقيد الاقتصادي، أن الصين تتصدر قائمة الشركاء التجاريين لليمن بحجم واردات 2,8 مليار دولار، كما تم

المحصول في سوقها المحلية في اليمن، يتم تغطية احتياخ السوق من القمح والطحين بصورة شبه كاملة عبر الاستيراد، غالباً عبر روسيا (25%) وأوكرانيا (20%) بالإضافة إلى الهند وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. وقد أدت الحرب إلى إيقاف استيراد القمح من أوكرانيا والهند، بينما تم استئناف الاستيراد عبر روسيا منذ أكتوبر 2022م. وبالمجمل العام انخفضت الواردات اليمنية من القمح والطحين بنسبة 7% - 9% مع ارتفاع في قيمتها السوقية بحوالي 50% في المقابل، امتدت الأصداء الجيوسياسية للحرب الروسية - الأوكرانية إلى أقاليم أخرى، تلقى بظلالها على سلامة سلاسل الإمداد. حيث اتخذت ببيكين موقفاً مسانداً لموسكو كان سبباً في صمود الأخيرة أمام حزمة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة البيت الأبيض، ما يدفع بالعلاقة الصينية-الأمريكية نحو المزيد من التوتر، الذي تجلى في تصعيد الصراع الجيوسياسي بين الصين وجاراتها الحليفة لواشنطن في بحر الصين وخليج تايوان.

النشاط الصناعي. وبالتالي تعليق الأمن الغذائي على سلامة سلاسل الإمداد، واستقرار النظام الدولي الأزمت الدولية وانعكاساتها على الأمن الغذائي اليمني تعرضت سلاسل الإمداد العالمية في الأعوام القليلة الماضية لمجموعة من الصدمات التي انعكست على الأمن الغذائي العالمي، بداية من تفشي وباء كورونا مطلع 2020م، والذي أدى إلى اغلاق المطارات والموانئ وعرقلة خطوط النقل الدولية، محدثاً شللاً تاماً في حركة التجارة العالمية، وشحة في الموارد، دفعت العديد من الدول إلى فرض حظر على تصدير منتجات أساسية خوفاً من تبعات الأزمة العالمية على أمنها الغذائي وبالرغم من تجاوز الوباء، وإعادة تدوير عجلة التجارة الدولية، هزت أزمة كورونا موثوقية سياسة الاعتماد المتبادل في تأمين احتياجات الأسواق المحلية للدول، ولأسيما في ظل نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية، ويعد بمزيد من التوتر لتضارب مصالح القوى الكبرى، وسعيها للهيمنة على نقاط الاتصال في خطوط الإمداد ضمن محيطها الجغرافي في فبراير 2022م، اندلعت الحرب الروسية - الأوكرانية، التي لا تزال رحاها تدور في شرق القارة الأوروبية، وتلفح نيرانها حمى الأمن الغذائي العالمي، حيث تنتج الدولتان قرابة ثلث محصول القمح والشعير في الأسواق العالمية، ما انعكس بصورة مباشرة على ميزان العرض والطلب، ولأسيما مع قيام بعض الدول المنتجة كالهند بفرض حظر على تصدير القمح لتأمين احتياجاتها، والحفاظ على سعر



ولاسيما مع تبادل الهجمات بين الطرفين.

ويؤدي ذلك إلى تعديل خطوط ابحار السفن في البحر العربي وخليج عدن بعيداً عن السواحل اليمنية، بما يزيد نسبة الانحراف في المسار، ويقلل من فرص تسيير المزيد من الخطوط الملاحية المباشرة إلى موانئ المناطق المحررة، وينعكس سلباً على تكاليف النقل، وأسعار السلع في السوق. وفي ظل اعتماد اليمن على الواردات لتأمين 70% من الاحتياجات الغذائية للبلد- تصل حوالي 80% منها عبر ميناء عدن - فإن الأمن الغذائي اليمني يواجه تهديداً محتملاً في حالة ارتفعت وتيرة العمليات المتبادلة بين التحالف الدولي والحوثيين.

كما تفضي عسكرة المياه اليمنية إلى التضيق على قطاع الاصطياد، الذي يمثل مصدر الغذاء الرئيسي لسكان المحافظات الساحلية، وأحد أهم ركائز الأمن الغذائي للبلد بشكل عام، ولم ينزل القطاع واعداداً بقدرة تصل إلى 400 ألف طن من الغذاء سنوياً. وبحسب إفادات الصيادين، فإن البوارخ البحرية، ولدواعي أمنية،

بحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن مؤسستي موانئ خليج عدن وموانئ البحر الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة تفتيش السفن المتجهة إلى اليمن 'يُونفيم'.

إلا أن التهديد يتمثل في ردة فعل المجتمع الدولي على الصعيدين التجاري والعسكري. فعلى الصعيد التجاري، ضاعفت شركات التامين البحري رسومها على السفن المتوجهة إلى الموانئ اليمنية، بعدما كانت قد رفعتها بمقدار 16 ضعفاً بعد اندلاع الحرب في 2015م، ما ينعكس سلباً على تكاليف النقل وأسعار السلع في السوق، في ظل انهيار اقتصادي وتضخم مالي انهار فيه سعر العملة المحلية بأكثر من ثمانية أضعاف.

عسكرياً، قامت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف "حراس الازدهار" لحماية حركة الملاحة الدولية من التهديدات الحوثية، إلا أن اتخاذ القطع الحربية من المياه الإقليمية اليمنية ومناطقها الاقتصادية الخالصة مسرحاً لعملياتها، يهدد بتحويل الحدود البحرية لليمن إلى مناطق صراع،

تدشين خطين ملاحيين مباشرين في فبراير ومارس 2024م بين الموانئ الصينية وميناء عدن، ومن المتوقع تسيير الرحلات فيهما بصورة شهرية

مشهد إقليمي متوتر

في خضم التوتر الدولي، يبدو المشهد الإقليمي أشد اضطراباً، فتدخل الحرب الإسرائيلية على غزة شهرها التاسع في وتيرة متصاعدة، لا تسلم من التدايعات الإقليمية، ولاسيما في البحر الأحمر، الذي أعلن فيه الحوثيون استهدافهم لحركة التجارة الإسرائيلية، سواء السفن المملوكة لشركات ورجال أعمال إسرائيليين، أو تلك المتوجهة إلى موانئ الأراضي المحتلة.

ولا يكمن الخطر في العمليات الحوثية في ذاتها، فلم تزل قدرات الجماعة، المتسلحة بالجغرافيا اليمنية، على خوض حرب بحرية محدودة، وهو ما انعكس على وتيرة العمليات ومدى تأثيرها. وبالمجمل العام لم تؤثر هجمات الحوثيين على عدد السفن وحجم البضائع الواردة إلى الموانئ اليمنية، سواء في مناطق السلطة الشرعية أو الانقلابيين، وذلك

منعتهم في مناسبات عديدة من ممارسة نشاطهم في مناطق الاصطياد المعتادة.

التوجهات العامة للحلول والاستجابة

بالمجمل العام، يمكن القول أن الأمن الغذائي في اليمن — المثل بتداعيات الحرب الأهلية — يجابه تحديات مستجدة على المستويين الدولي والإقليمي تهدد سلامة تدفق الواردات، والحركة التجارية في المياه وموانئ المناطق المحررة. وبالرغم من أن تأثير هذه العوامل لم يزل محدوداً بصورة نسبية، يؤدي الاعتماد المفرط على الاستيراد في تأمين احتياجات السوق من السلع الغذائية إلى تحويلها إلى مصدر قلق ملح، يتطلب الاستجابة على خمسة محاور مختلفة

المحور الأول: يتعلق بإعادة تقييم السياسة الخارجية للبلد، خصوصاً في البحر الأحمر والمياه الإقليمية، حيث اتسمت السياسة الخارجية للحكومات المتعاقبة، قبل وبعد الوحدة، بصناعة مبدأ مونرو وطني في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، واعتبار تأمين هذه المياه من اختصاص الدول المشاطئة لها. وهو ما يجب إعادة فرضه في الوقت الحاضر والتحديات الراهنة واحتمالية تصاعدها

المحور الثاني: يرتبط بالاستراتيجية الكبرى للدولة، وضرورة تصدير ملف الأمن الغذائي، بعدما تم إيكاله بصورة شبه كاملة لمنظمات الإغاثة الدولية. إذ يتوجب على الحكومة وضع رؤية استراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي

من المحاصيل الأساسية والثروة الحيوانية والإنتاج الغذائي بشكل عام، وفق برنامج يتم تقسيمه في مراحل تدريجية مزمنة.

المحور الثالث: يتناول

الاستجابات الآنية على صعيد السياسات والقوانين والإجراءات المنظمة لاستخدامات الأرض، وطرق الري، وتصدير واستيراد السلع الغذائية. فعلى سبيل المثال، يتوجب على الحكومة وضع قوانين لتنظيم عمليات النمو السكاني وحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني والاستخدام التجاري والصناعي، وكذا تشجيع ودعم التحول من زراعة المحاصيل النقدية كالقنات إلى زراعة البن والحبوب وغيرها من المحاصيل الغذائية، وكذا وضع قوانين تنظم عمليات حفر الآبار وطرق الري كما يجب على الحكومة وضع قوانين ومحددات لضبط عمليات تصدير الأسماك والمحاصيل الزراعية وغيرها من المنتجات، التي أثرت بصورة واضحة على حجم العرض في السوق المحلية، وكذا تقنين استيراد السلع الغذائية التي يتم أو يمكن إنتاجها محلياً. وفي سبيل ذلك يمكن للحكومة أن تتبنى حزمة من التشريعات والتسهيلات للمنتجين المحليين سواء المزارعين أو الصيادين أو المصانع الغذائية، تتمثل في إلغاء أو خفض الرسوم والضرائب وما في حكمها، وكذا دعم القطاع الخاص

المحور الرابع: وضع اليات

لتمويل مشاريع القطاعات الغذائية المختلفة، مثل تأسيس صناديق مالية/ تعزيز المؤسسات المالية القائمة المعنية بدعم التنمية

والاستثمار في الزراعة وتربية المواشي والصناعات الغذائية، وتعميق الشراكة الإيجابية مع المجتمع الدولي والمانحين، وتوجيه قنوات الدعم نحو الحلول المستدامة عوضاً عن الاستجابة الطارئة، والتركيز على الإنتاج الزراعي العضوي من البذور المحلية.

فخلال العامين 2022م و2023م أقر المانحون حزمة من البرامج الداعمة للأمن الغذائي في اليمن التي يجب على الحكومة والأطراف ذات الصلة توظيفها بما يخدم الرؤية الوطنية. فعلى سبيل المثال اعتمد البنك الدولي في ديسمبر 2022م منحة بمقدار 150 مليون دولار لدعم الإنتاج الزراعي. بينما أقام برنامج المساعدات الأمريكي برنامجاً تدريبياً للمزارعين على الطرق الحديثة في الزراعة وتربية المواشي.

المحور الخامس: دراسة

الخيارات والحلول التقنية الحديثة لمعالجة المشاكل التي تواجه الإنتاج الغذائي ومن أبرزها الجفاف، على غرار تقنيات تحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وطرق الري الحديثة، واستصلاح الأراضي الزراعية، وإنتاج الأسمدة الطبيعية والعضوية. وفي هذا المسعى، على الحكومة تشجيع البحث العلمي ودعم الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية والقطاع الخاص، الذي يمكنه تحويل المخرجات البحثية إلى منتجات تجارية أو استغلالها مباشرة في تحسين جودة ورفع كفاءة الإنتاج الغذائي سواء عبر الزراعة أو الثروة الحيوانية أو الاصطياد أو التصنيع.



YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... **إلهام المستقبل**



تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر يونيو 2024



رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

الأسبوع 5		الأسبوع 4		الأسبوع 3		الأسبوع 2		الأسبوع 1		البيان		م
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة	سعر الصرف	
		1827	1819	1818	1809	1806	1794	1778	1767	دولار		
		479	477	477	475	473	471	466	464	سعودي		

أولاً: السلع الأساسية

36000	36000	36000	36000	36000	50	01	كيس القمح
40000	40000	40000	40000	40000	50	02	دقيق السنابل ابيض
95000	95000	95000	95000	95000	40	03	أرز الفخامة
69000	69000	65000	65000	65000	50	04	سكر برازيلي
18000	18000	18000	18000	18000	8 لتر	05	زيت الطبخ
12000	12000	12000	12000	12000	0.4	06	علبة حليب الاطفال ببلاك رقم 3

ثانياً: السلع المكملة

33500	33500	33500	33500	33500	2.25	07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم
11000	11000	11000	11000	11000	1	08	شاي الكبوس
3000	3000	3000	3000	3000	1	09	الفاصوليا الحمراء
2000	2000	2000	2000	2000	1	10	الفاصوليا البيضاء
2400	2400	2400	2400	2400	1	11	العدس الأصفر
6500	6500	6500	6500	6500	كرتون	12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70 جم
790	790	790	790	790	400	13	مكرونة المائدة (جرام)

ثالثاً: الفواكه

3500	3500	3500	3500	3500	1	14	التفاح
3500	3500	3500	3500	3500	1	15	البرتقال
1000	1000	800	800	800	1	16	الموز
2500	2500	2500	2500	2500	1	17	التمور

رابعاً: الخضروات

1000	1000	1000	1000	1000	1	18	البطاطس
2000	1500	1500	2000	2000	1	19	البصل الجاف
1000	1000	1000	1000	1000	1	20	الباذنجان
1500	1500	1000	600	600	1	21	الطماطم
2000	2000	3000	3000	3000	1	22	الباميا

خامساً: اللحوم ومشتقاتها

15000	17000	17000	15000	15000	1	23	لحم الغنم بلدي
7000	7000	7000	6500	6500	1	24	الدجاج الحي
6500	6500	600	6200	6200	1	25	الدجاج المجمد ساديا
4500	4500	4500	4500	4500	1	26	طبق البيض

سادساً: الأسماك

12000	10000	12000	10000	10000	1	27	الثمد
24000	22000	20000	24000	24000	1	28	الديرك
18000	18000	16000	18000	18000	1	29	السحلة

تحليل اسعار السلع لشهر يونيو 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

بينما انخفضت البامية من 3000 ريال الى 2000 ريال للكيلو بين بداية الشهر ونهايته.

■ اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك شهدت تغيرات متفاوتة في اسعارها وذلك بسبب موسم الاعياد فقد وصل كيلو اللحم البلدي الى 17 ألف ريال ثم عاد الى سعره المعتاد في نهاية الشهر 15 ألف ريال، والاسماك ايضا ارتفع سعر الكيلو التمد من 10 ألف ريال الى 12 ألف ريال للكيلو بينما سعر الكيلو الديرك والسخلة اسعارها انخفضت قليلا في منتصف الشهر بسبب توجه المواطنين لشراء اللحوم للأعياد ثم عادت اسعارها كما بدأت في بداية الشهر 18 ألف الكيلو السخلة و24 ألف الكيلو الديرك.

شهر يونيو ارتفع في الاسعار وهو نتيجة طبيعية لارتفاع اسعار الصرف

■ السلع المكملة:

السلع المكملة التي ترصدها المجلة لم يحدث فيها اي تغيرات في اسعارها بين بداية الشهر ونهايته ولكنها مرشحه على الارتفاع عطفًا على ارتفاع سعر صرف الدولار

■ الفواكه والخضار:

شهدت بعض اسعار الخضار والفواكه ارتفاعا خلال شهر يونيو فزي الفواكه ارتفع الموز من 800 ريال للكيلو الى 1000 ريال للكيلو كما ارتفعت الطماطم من 600 ريال للكيلو الى 1500 ريال وهذه الارتفاعات حصلت بسبب موسم الاعياد

■ بدأ الاسبوع الاول من شهر يونيو بسعر صرف الدولار 1778 ريال وانتهاء آخر اسبوع من شهر مايو 1824 ريال بزيادة قدرها 46 ريال ونسبة 3%، عن بداية الشهر وهذا مؤشر على ان الدولار لازال يواصل الارتفاع، وهذا الارتفاع سينعكس بشكل حتمي على اسعار السلع المستوردة، وايضا سينعكس على انخفاض القوة الشرائية لدى المواطن

■ السلع الأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة لم تشهد اسعارها أي تغيرات، عدا كيس السكر البرازيلي 50 كيلو والذي ارتفع من 65 ألف ريال الى 69 ألف ريال في نهاية الشهر، ومن المحتمل ان يشهد



ناصر صالح مناش

باحث اقتصادي

أمر نهضت بعد الحروب

(لي كوان يو) منصب أول رئيس وزراء للدولة المستقلة حديثا، ليجد نفسه أمام تحديات من الصعب جدا مواجهتها:

بلد يعوم على بحر من القذارة وعدم التخطيط، شعب غير متجانس هو خليط من صينيين وهنود ومالاييين، فساد إداري ضارب في أعماق جهاز الدولة والمجتمع، نسبة فقر مرتفعة للغاية، أفواه جائعة، مساكن معظمها صفيحي يعيش فيه الفقراء.

اليوم، هذه الدولة نفسها تغيّرت تماما؛ حيث تحتل بشكل دائم تقريبا مرتبة ثابتة في قائمة أغنى عشر دول في العالم، ومن أكثر دول العالم احتيازا للعملة الصعبة، ومن أكثر دول العالم من حيث الاستقرار السياسي في قارة آسيا، وتعتبر أيضا واحدة من أفضل دول العالم في التعليم، حيث تستقطب وفودا وبعثات عالمية للدراسة في مدارسها وجامعاتها، وتعد نموذجا فريدا للصعود الاقتصادي يتجاوز أغنى الدول النفطية.

ما بين الماضي والحاضر يقبع السؤال الصعب المكوّن من ثلاثة حروف: كيف؟

كيف يمكن أن تتحول دولة كانت تعيش فيها مجموعة من متواضعي التعليم والصحة والإمكانيات والكفاءات، ينخر فيها الفساد، ويقطن معظم شعبها الصفائح المتهاككة،

في النصف الثاني من القرن العشرين شهد العالم صعودا مدهشا لمجموعة من الأمم ربما كان يقبع في آخر قائمة توقعاتها أن يكون لها حاضر مليء بالانتعاش الاقتصادي والتنموي الذي تعيشه الآن

أمم ريادية استطاعت أن تحقق قفزات هائلة خلال زمن قياسي، لتتصد من قاع الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى قمة التقدم الاقتصادي والرفاهية، وتتحول إلى لاعب رئيسي في الساحة العالمية.

سوف نسلط الضوء على المضامح التي قادت هذه الأمم إلى النهوض، ونقارن بين الماضي البائس والحاضر المبهر والمستقبل الواعد بالمزيد من التطور، بعد أن دارت العجلة التي كان الجميع يعتبرها صدئة. تجارب واقعية لأمم رائدة تنتظر من يدرسها ويسير على خطاها، وفهم مفاتيحها لضّمها لأي نموذج نهضوي محتمل قادم

سنغافورة.. من دولة المستنقعات إلى المعجزة الاقتصادية

في عام 1965 تم الإعلان عن استقلال سنغافورة، والذي لم يكن أمرا مبشرا على الإطلاق لهذه الجزيرة التي تعتبر أصغر دولة في قارة آسيا على الإطلاق، والأقل من ناحية الموارد. في العام نفسه تولى



■ إن واحدا من أهم أسباب مشاكل دولنا هو الافتقار إلى "نموذج" ما. النموذج الاسترشادي الذي يأتي بتجربة عالمية لدولة خارج النطاق الإقليمي مرت بظروف شبيهة -أو ربما أسوأ- من التخطيط الأمني والسياسي وصراع ماراثوني طويل مع الفساد والّا استقرار، ثم استطاعت أن ترسو في النهاية -بعد حزمة إجراءات تنموية- على بر الحضارة والإبداع والتميز الاقتصادي والعلمي والتقني

ذلك رفع مستوى المرتب الشهري للمعلم. وكذلك كأحد برامج تطوير التعليم تم تطوير المناهج لتناسب مع توجه الرؤية التطويرية الشاملة للدولة واستحداث مناهج قائمة على عمليات الاستكشاف والتجريب واستخلاص النتائج عن طريق المنهجية المتبعة في بناء المناهج الدراسية التي لا تركز على كمية المعارف بقدر ما تركز على كيفية الوصول إليها وهذا يسير وفق رؤية تطوير النظام التعليمي في كيفية تعليم الطالب لا كمية تعليمه. وتم اعتماد اللغة الانجليزية كلغة رسمية للبلاد كونها اللغة الأكثر والأسرع انتشاراً حول العالم وهذا ما يساعد الطالب على سرعة التعلم وإمكانية الاستفادة من معرفته وإنتاجه على نطاق جغرافي واسع

رابعاً: إعطاء المدارس حرية كاملة في ممارسة أنشطتها وأعمالها بما يتناسب مع ظروفها وبيئتها والفئات الملتحقة بها بعيداً عن المركزية التي تفرض نظام موحد على الجميع مما ساعد على ظهور مواهب فريدة ومختلفة في مجالات متنوعة تم دعمها من قبل النظام التعليمي المرن حتى أصبحت تشكل ثروة قومية للبلاد بشكل كامل

خامساً: جعل النظام التعليمي متوافقاً من طبيعة ومهاراتهم واحتياجاتهم وميولهم الطالب وليس العكس

التطبيقات الممكنة للتجريب السنغافورية في مكافحة الفساد 1 - وضع قانون خاص بمكافحة الفساد ومحاربه والوقاية منه يتضمن عقوبات مشددة تتعلق بالفساد (الحبس او الغرامات وإعادة

لتطوير منظومة التعليم يمكن عرضها فيما يلي: أولاً: توفير المناخ اللازم لتحفيز الاطفال وتشجيعهم على الاكتشاف والاستكشاف والتعلم من خلال التجربة والاستنتاج والتدريب على التعلم الدائم طوال الحياة والعمل بشكل قوي على بناء الشخصية المتوازنة للطالب وهذا الأمر هو أحد محاور رؤية تطوير البلد.

ثانياً: التركيز على المرحلة الابتدائية كونها ركيزة أساسية للمعرفة وموطن جيد لصهر الاختلافات العرقية والدينية لينعم الجميع بالسلام والتعايش فيه وهذه المرحلة يتم فيها زراعة الشغف بالمعرفة والعلم والاعتماد على الذات في الحصول عليها حيث يتم توجيه هذا الشغف في المراحل اللاحقة

- على سبيل المثال مادة الرياضيات تم تحويلها من مادة جافة إلى مادة ممتعة من خلال إحيائها بالأنشطة الحية التي تحقق الهدف التعليمي في بيئة محببة للجميع، وكذلك مادة الإلكترونيات وبرمجة الروبوتات تم إدراجها ضمن مناهج المرحلة الابتدائية بهدف تقريب البرمجة والإلكترونيات في خيال الطالب ومحاولة التعامل مع الإلكترونيات وبرمجة الروبوتات منذ وقت مبكر

ثالثاً: الاهتمام بمنظومة التعليم كاملة (طالب، معلم، ومنهج) حيث تم تأهيل المعلمين كبرنامج متكامل ضمن حزمة تطوير التعليم ويتضمن هذا البرنامج التأكيد على التخصصية العلمية ورفع مستوى المهارات المكتسبة لدى المعلم ليتمكن من تقديم المعرفة وفق نموذج حديث، كما تضمن

وينتشر فيها الفقر بأسوأ أشكاله على الإطلاق إلى دولة عصرية تعتبر محط أنظار رؤوس الأموال والمستثمرين، ويقترن اسمها دائماً بالرفاهية والتميز والإبداع والكفاءة والجودة في كل ركن من أركانها. بل وتحولت إلى واحدة من أكثر دول العالم من حيث "غلاء المعيشة" بسبب الارتفاع الهائل لمستوى الرفاهية لسكانها وقدراتهم الاقتصادية على المستوى الفردي إجابة هذا السؤال عامرة بالتفاصيل الدقيقة التي شهدها كل يوم تقريباً من أيام الاستقلال سنة 1965 حتى منتصف التسعينيات على الأقل، وهي الفترة التي شهدت معجزة سنغافورة الاقتصادية وتحولها إلى نموذج مذهل عالمياً. إلا أنه من الممكن إجمالها في ثلاث كلمات مفتاحية:

- قائد مستنير، - التعليم، - ضرب الفساد بكل الوسائل.

كان لي كوان يو - الذي يعتبر الأب الروحي للتجربة السنغافورية- مهتماً بتطوير التعليم في البلاد لدرجة تصل إلى حد الهوس، في الوقت الذي اهتم فيه بتوفير الموارد المالية من خلال ضرب الفساد وإحلاله بفرض اقتصادية واستثمارية كبرى يمكنها جذب رؤوس الأموال وإطلاق حركة تنمية شاملة في البلاد. اليوم لا يمكن وصف محاولاته بأي كلمة سوى 'النجاح الباهر' الذي تجسدها سنغافورة كقوة اقتصادية هائلة بعد أن كانت دولة 'الشوارع القذرة' في ماضٍ غير بعيد

■ التعليم

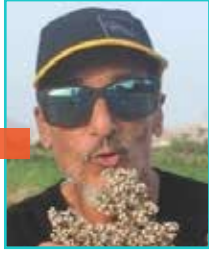
وقد ركزت الحكومة على العديد من الزوايا التي انطلقت منها

كامل قيمة الرشوة او التبريح)
2 - تعزيز نظام ضبط وعقاب الفاسدين على نحو عادل وناجز وفورى يتضمنه ذلك التشريع ويتولاه جهاز مستقل
3 - إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد تابع لرئيس الجمهورية ويكون له سلطات واسعة مثل إلقاء القبض على الأفراد والتحقيق مع أى شخص ايا كان منصبه والتي قد تصل الى تنفيذ عمليات التفتيش والمصادره
4 - إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تتولى التنسيق بين كافة الهيئات ذات الصلة على ان تتضمن هيكل تنظيمى مدعم بموارد بشرية متخصصة على نحو ملائم لمكافحة الفساد . ففى سنغافوره يوجد جهاز فساد واحد فقط الا انه بالتنظيم والصلاحيات والشفافية الكافية كان الأمر كافياً لأداء المهمة (رغمًا عن انه يوجد اكثر من جهاز في البلد ورغمًا عن ذلك فالإداء غير فعال والصلاحيات متضاربة فضلاً عن عدم التشارك في المعلومات)
5 - يجب الا تزيد فترة التحقيقات وتحديد العقوبات على الفاسدين أيضاً كانت مناصبهم عن عام واحد بحد اقصى حيث تتم محاكمة المتهم وإدانته وعقابه او إعلان براءته — حيث ان طول فترة التقاضى تشجع الفاسدين وتعطل أعمال المستثمرين الشرفاء
6 - تشديد العقوبات المتعلقة بالفساد بالحبس (مدة تزيد عن (5) اعوام ، وغرامات تزيد عن (50) ألف دولار فضلاً عن إعادة الرشوة او التبريح او مضاعفة مدة الحبس)
7 - زيادة وعى المواطنين بحضور القانون والدولة في حياتهم اليومية من خلال سن قوانين على مخالفات قد يتم النظر على إنها

امور صغيرة ولكن اثرها كبيرة مثل إلقاء القمامة او عدم التعامل بعناية مع الممتلكات العامة من خلال دفع غرامات او قضاة فترة خدمة عامة — وبعبارة اخرى تنفيذ القوانين بصرامة وبالمساواة
8 - في حالة إدانة اى موظف بالفساد يتم مراجعة كافة التعاقدات والقرارات التى تم اخذها قبلها ، واعتبار عدم ابلاغ الموظف الذى اخذ رشوة عليه حتى لو رفضها جريمة ، واى صاحب أعمال يدفع رشوة تلغى جميع تعاقداته مع الحكومة وليس التعاقد محل الرشوة فقط وعدم حصوله على اى تعاقدات اخرى لمدة خمسة اعوام
9 - تفعيل الرقابة الشعبية على الموقع الرسمي لمكتب تحقيقات ممارسات الفساد حيث يتقدم المواطنين بأية بلاغات في حالات الفساد المعروضة . وعمل حملات إعلامية بذلك
10 - إتاحة الدفع والتحصيل الإلكتروني في كافة التعاملات والتفعيل المستمر للشمول المالى بالبنوك . والاستفادة من الخدمات الإلكترونية خلال تعميم الخدمات الإلكترونية بهدف تقليل التعامل المباشر بين الموظفين والجمهور، مع تحقيق الشفافية والعلنية في التعاملات الحكومية مما يمكن خفض حجم البيروقراطية لأدنى حد
11 - كشف المسئولين على نحو الزامى عن ممتلكاتهم واموالهم هم وأسرههم ، مع مراجعة مكتب التحقيقات لكشف اى فارق بين دخلهم المعلن ومستوى انفاقهم
12 - وضع قانون حرية تداول المعلومات
13 - اللجوء الى تطبيق سياسة وقائية ضد الفساد على نطاق

واسع إضافة الى اللامركزية فى التنفيذ ، مع التأكيد على دور الإعلام فى توجيه الرأي العام نحو المشاركة فى مكافحة الفساد وتأمين الضوابط بوسائلها مع الفصل بين الوزراء واعداد التنفيذ
14 - اتباع هيئة مكافحة الفساد ومنهج الوقاية من الفساد حيث يتعدى دور تلك الهيئة من الضبط القضائى ليمتد الى الجوانب الإرشادية والضبط الإداري الوقائى ، فهي تستطيع ان تمنع أية شركة من الدخول فى مناقصة لمدة خمس سنوات او نهائياً او تحول دون تقلد موظف عام لمركز قيادي
15 - استخدام وسائل تقنية متعددة من قبل هيئة مكافحة الفساد من اجل ضمان الفاعلية فى أدائها ومن ذلك استخدام جهاز كشف الكذب لجميع المعلومات والتأكد من مصداقيتها ، مع الاعتماد على تسهيل إثبات جرائم الفساد بإيجاد ما يسمى بقرائن الإدانه فالزيادة فى دخل الموظف العام من خلال مراقبة طريقة معيشته تعتبر قرينه على كسبه مال فاسداً إلا إذا أثبت العكس

كلمة اخيرة: قضية تجرية سنغافورة فى مكافحة الفساد فريدة ونموذج عظيم يحتذى به من خلال دول العالم.
 ومضاد تلك التجرية ان الشعب فى سنغافورة لم يكن فاسداً وفجأة هداه الله فأصبح شعباً من الملائكة .. فالشعب والناس هما واحد إلا ان اسلوب الحكم وإرادته هو الذى تغير
 ك ومن هنا أثمر ذلك النموذج عن أفضل دولة لممارسة الأعمال ومحاربة الفساد من خلال شهادة كافة دول العالم ومنظّماته الدولية



م. عبدالقادر السميطي

الزراعة.. نجاحات في ظل غياب الدعم الحكومي

المزارعين في حرث الأرض وفي اصلاح القنوات وكذلك استصلاح الاراضي الزراعية، ولكنها نهبت كلياً أثناء الحرب، الذي كانت ابين مسرحاً لها ودمرت الأخضر واليابس بما في ذلك تدمير البنية التحتية في المحافظة بشكل عام وكانت هيئة تطوير دلتا ابين تمثل وزارة مصغرة تحتوي على كل الأقسام، منها الأبحاث والإرشاد الزراعي والبيطرة وادارة الحفر والوقاية ومحطة تأجير الآليات الزراعية وغيرها، لكنها أصبحت حالياً أثراً بعد عين

وفي الوقت الراهن تشهد محافظة ابين تطوراً طفيفاً في القطاع الزراعي، خصوصاً بعد استعادة وتفعيل وترميم مركز البحوث الزراعية في منطقة الكود بأبين، هذا المركز الذي تم تدميره واحراق الوثائق البحثية والذي كانت نتيجة لجهود أكثر من خمسون عاماً

ولكن بفضل الله وبفضل رجال ابين الطيبين تم اصلاح الكثير والكثير من مرافق قطاع الزراعة حيث ضمدت الجراح وتم جمع ما ضاع من المحاصيل والاصناف الذي كانت تعطي انتاجه عالية وقام المزارعين والعمال الزراعيين وبعهد

تدمير إدارة الري التقليدي حيث كان المزارعين يعتمدون عليها في اصلاح كثير من القنوات المائية، بما في ذلك توصيل مياه السيول إلى وسط الحقول الزراعية في إطار دلتا ابين ومناطق أخرى كثيرة مجاورة، حيث أدى تعطيل مسار الري المباشر إلى جعل كثير من الأراضي الزراعية خارج نطاق الزراعة او خارج نطاق الخدمة وتصحرت الأراضي الزراعية أضف إلى ذلك الاجتياح الواسع لشجرة 'السيسان' ووصولها إلى وسط الحقول الزراعية، وقد غابت الحلول الجذرية لمعالجة هذه المشكلة واقتلاع هذه الأشجار المضرة على الأراضي الصالحة للزراعة

كما أدى زحف الكثبان الرملية إلى طمر عدة مناطق زراعية، أبرزها مناطق الفيش والجبلين والمسيمير وجعولة، كما انجرفت الأراضي الزراعية بسبب كمية السيول المتدفقة إلى المنطقة، وتأتي هذه الكوارث مع غياب الاستثمار الحقيقي لهذه المياه، فقد تُركت لتحدث الضرر فقط

كانت ابين تمتلك كثيراً من الآليات والمعدات الزراعية الضخمة منها السيارات الغلابه والحراثات والبلدوزات والغرافات وكانت تساعد



■ وفي دلتا ابين تحديداً حيث تحتضن أكثر من 85 ألف فدان من الأرض الصالحة للزراعة، هذه المساحة كانت قبل عام 1990 مروجاً خضراء تكسوها مختلف المزروعات ذات الجودة الغذائية العالية، ولكن للأسف الشديد بعد عام 1990 أصابتها تقلبات الأوضاع في اليمن بشلٍ تام، ولهذا اعتقد أن أكثر من نصف المساحة المذكورة حالياً أصبحت غير صالحة للزراعة لأسباب كثيرة من أهمها



شخصيه من استعادة زراعة الكثير من المحاصيل مثل زراعة القطن طويل التيلة الذي اشتهرت به ابيّن وزراعة جميع أنواع الحبوب والخضار والفاكهة، وهنا نضع بالاعتبار أن ابيّن تتمتع بأرض خصبة، وتزرع كثيرا من الأصناف على رأسها الحبوب، وأبرزها: الذرة الرفيعة، والشامية، الدخن، الكنب، الشعير، القمح بالإضافة إلى كثير من أنواع الخضروات، ومن محاصيل الفاكهة المانجو، والباباي الأكثر شهرة، والجوافة، والليمون، وكل هذه المحاصيل مهمة من ناحية الفائدة والمكملات الغذائية وأبيّن حاليًا منطقة واعدة بأن تكون سلة اليمن الغذائية، ولن يتحقق ذلك إلا إذا نظرت الجهات المعنية إلى احتياجات الأراضي الزراعية

■ زراعة القطن

محافظة أبيّن معروفة بزراعة أفضل أنواع القطن، وكان يُسمى 'القطن العالمي طويل التيلة'، وكان يُصدّر إلى كثير من الدول الأوروبية، على وجه الخصوص بريطانيا والاتحاد السوفيتي وبلغاريا آنذاك ولكن للأسف الشديد انحسرت زراعة هذا الصنف الأكثر رواجًا على المستوى العالمي بسبب غياب اهتمام الدولة بالصنف وعدم الاهتمام باستمرارية زراعته، ولكن لما زال مركز الأبحاث الزراعية بالكود محافظًا على زراعة القطن ممثلًا بصنف معلم 2000 أضافه إلى وجود مزارعين ممن يعيشون زراعة القطن يقومون بزراعته مساحات صغيرة حبا بهذا المحصول وحفاظًا

شهرته الواسعة عبر حدود العالم كأفضل محصول يماني وأكثره جودة، ولاستعادته عوامل كثيرة في مقدمتها إعادة القانون المركزي للدولة حتى يعود زراعته مجددًا وان تقوم وزارة الزراعة بدعم زراعته هذا المحصول حتى تعود المياه التي مجاريها ومن أجل استعادة امجاد ابيّن الزراعية وهنا ندعو الدولة أن تقوم بدورها تجاه القطاع الزراعي بشكل عام لكننا لا ننكر انه في الموسمين الماضيين شهدت أبيّن تطورًا في زراعة كثير من المحاصيل خاصة الحبوب حيث اهتم كثير من المزارعين بزراعة الحبوب، نتيجة الأزمة التي حدثت بسبب الحرب الأوكرانية الروسية" وخوف المزارعين من الجوع في حال

عليه من الانقراض او الضياع ونأمل إعادة زراعة هذا المحصول القومي بشكل مكثف حيث انه كان يرفد خزينة الدولة قبل الوحدة بأكثر من 25% من الاقتصاد الوطني آنذاك.

من هنا نؤكد بأن زراعة القطن لا زالت مستمرة، لكن للأسف الشديد، بصورة خجولة، ولما يتعدى الإنتاج خلال الموسم الزراعي أكثر من 300 ألف رطل من مساحة زراعية لا تتجاوز 300 فدان، وكانت أبيّن تزرع مساحات كبيرة من القطن قبل عام 1990، ووصل الإنتاج إلى نحو اثنين مليون رطل في مساحة زراعية تقدر بأكثر من 3800 فدان

وكانت زراعة القطن تمثل محورا رئيسا في الاقتصاد اليمني، وخلال

أراضيهم الخضراء بعد الاجتياح المسلح لها، وانتقل بعضهم للمدن طلباً للرزق، وقد اثرت الحرب على الزراعة، بشكل مباشر حيث أجبرت المزارعين على أن يتركوها خاوية على عروشها، وهذا الأمر تسبب في حالة إهمال كبير للأراضي وتركت لسنوات تقاوم الخراب والجفاف والإهمال.

بعد هذه السنوات من الإهمال، حاول المزارعون بجهود ذاتية إعادة ترميم الخراب الحاصل والبدء في نبش الأراضي بعد التأكد من سلامتها من متفجرات ومخلفات الألغام

الاهتمام بالأراضي الزراعية موجود لكنه ذاتي فقط. وبعد إعادة مكتب الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية ممارسة عملهم بعد الدمار شبه الكلي الذي طال القطاع الزراعي بسبب الحرب، بدأت الزراعة تأخذ منحى متصاعداً من التعافي، ولكن لن تكون هذه الجهود ذات قيمة فعالة في حال استمرار غياب الدعم من الدولة

في ظل الحرب الجارية، نشعر أن هذا إنجاز كبير نحو الاكتفاء الذاتي، وهناك جهود حثيثة تبذل من المزارعين رغم كل الصعاب التي وقفت أمامهم، وغياب التشجيع في الاستثمار بزراعة القمح، وطالبنا الجهات المختصة دعم ذلك، لكن للأسف بقاء كل ذلك بالفشل:

لكن التجربة قيمة ومثمرة: لأنها بمبادرة ذاتية من الأهالي وبأدوات بسيطة، وهنا نشير إلى أن وجود الدولة إلى جانب المزارع مهم جداً، لاستصلاح الأراضي، وهي الدافع الرئيس في تطوير الزراعة، ومن دونها ستظل كافة الجهود شحيحة لإحداث نقلة نوعية في القطاع الزراعي

لنا نذكر أن الصراع في البلاد هو العائق أمام التمدد الزراعي، وبسببه تحولت الأراضي الزراعية إلى ساحة حرب، وهو ما اضطر المزارعين إلى تركها، وظلت لسنوات تحت أزيز الرصاص مهملة، حتى خرجت القوى المتصارعة من المنطقة وعادت لها الحياة ترك كثير من المزارعين

توقف الاستيراد، وهذا دفعهم إلى إعطاء أهمية قصوى للزراعة ومعاودة تشيبتها

ووفر هذا النشاط الزراعي البذور بصورة كبيرة في أبين، بالإضافة إلى تصدير هذه البذور إلى بعض المحافظات المحتاجة، وأبين لديها قطاع نباتي مريح إن وجدت النية الحقيقية لإعادة الزراعة بوفرة

أبين بحاجة إلى دعم حكومي لتشجيع الزراعة، وسيستغني الجميع عن مساعدات المنظمات، وهذا اكتفاء ذاتي يُحسب للبلاد ولأمنها الغذائي؛ إذ إن الأراضي المزروعة تراجع وتباتت عرضة للسيول المتدفقة وكذلك تحويل الكثير من المساحات الزراعية إلى التخطيط الحضري.

أما فيما يتعلق بزراعة القمح حصل تطور ملحوظ للبلاد ورافد اقتصادي ثمين للدولة، وهو محصول قومي للأمن الغذائي، صحيح هذه التجربة لم ترتقي إلى المستوى المطلوب، ولكن نستطيع القول إنها خطوة جيدة ينقصها المساندة للاستمرار بالجهد نفسه





د. فهمي شعبان

عميد كلية المجتمع سينون

المشاريع الخاصة تحدي لا بد منه

على الاجزاء المهمة في مشروعك وفي الاستخدام الحكيم لمواردك وستعمل على ان تجنبك الكثير من المتاعب

3. تأكد من حصولك على مساندة ودعم اسرتك. فبالرغم من أنك لا تكسر 168 ساعة اسبوعيا في العمل لمشروعك فسوف تظن اسرتك أنك تفعل ذلك. فإذا تفهمت اسرتك الوضع وكانت على استعداد لان تمدك بالمساندة المعنوية التي ستحتاجها في فترة البدء في المشروع وذلك لقضاء ساعات طويلة في المشروع فان فرصتك ستتحسن بصورة كبيرة جدا

4. كن على استعداد لان تكون مثابرا برغم التعب والإحباط الذي قد ينتابك احيانا. فقوة الاحتمال مهمة وكذلك الاصرار لأنه حينما تتعقد الامور (وسوف يحدث هذا) فمن السهل جدا ان تستسلم، فبداية المشروع دائما ما تكون صعبة وتحتاج جهد مضاعف فعليك بالصبر

5. استخدم الحقائق لكي تجسد افكارك وأحاسيسك قبل ان

نضع في هذا المقال بعض النصائح والتوجيهات التي تساعدهم على الصمود في الظروف الحالية:

■ اولاً: كيف تقلل مخاطر

البدء في المشروع الخاص

ان كل مشروع لا بد ان تقابله مجموعة من المخاطر حيث ان هناك قانون الاعمال يقول كلما زادت المخاطرة زادت الارباح والعكس صحيح، نضع امامك مجموعة من النقاط التي ممكن تساعدك على التخفيف من المخاطرة

1. حاول ان تكتسب خبرة في الادارة وفي نوعية المشروع الذي تخطط لان تبدها، والخبرة ليست هي الطريقة الوحيدة للتعلم، ولكنها ما زالت خير معلم اجمع بين الخبرة وبين العمل والدراسة والمشاركة في المجموعات التجارية، وستكون بدايتك في اقامة مشروع ناجح بداية موفقة

2. قم بالتخطيط مسبقا فالخطوات التي يفخر بها اصحاب الاعمال يجب ان تتميز ببعده النظر وبالتخطيط الدقيق، ولذلك فخطوة العمل المكتوبة تعد تامينا رخيص الثمن فسوف تساعدك في التركيز



■ اننا في اليمن في وضع استثنائي يعاني كثير من المواطنين من قلة الدخل وخاصة في ارتفاع نسب التضخم وثبات معدلات الاجور بمستويات لم يسبق ان وصلت اليه من قبل، كل هذا جعل كثير من الاسر تتجه نحو المشاريع الخاصة البسيطة ربما على مستوى الفرد او الأسرة مع بعض لكي يتناسب دخلهم مع الانفاق، للأسف نحن لا توجد لدينا مؤسسات ثقافية تنشر ثقافة اكتشاف الجديد وثقافة المشروع الخاص، اما مسألة الامكانيات فقبل امتلاك المشروع لا يمكن ان ترى الامكانيات، الامكانيات ليست معدومة، المعدوم هي المشاريع.. اوجد مشروعك وستجد من يمولك

4. سأصبح ثريا بسرعة، لن يحدث هذا فقصص الربح السريع اما قصص مزيضة (حيث يتم اخفاء السنين التي شهدت للإعداد) او قصص صعب حدوثها فالمشروعات الصغيرة طريقة عظيمة لتكوين ثروة ولكنها تستغرق وقتا. فقد لاحظ أحد الباحثين (ان أكثر من ثلث المشروعات التي تتطور بصورة ملحوظة لا تصل الى هذه المرحلة قبل عشر سنوات من ممارسة النشاط

5. ليس لدي ما اخسره. سأشترك مع اشخاص اخرين واستخدم اموالهم. كلام تافه، ان 'قناع الشراكة' يوجد فقط في احوال نادرة حين يكون المشروع ممولا تمويلا ضخما، ويكون قويا وكبيرا بالدرجة التي تجعل الدائنين مطمئنين بما فيه الكفاية

6. ان تكوين ثروة يتطلب وجود ثروة، هذه هي نصف الحقيقة، فالأفكار العملية الجيدة تجذب النقود في حين لا تفعل ذلك الافكار السيئة. ففي بعض المشاريع تكون عقبة البدء في العمل قوية لدرجة ان تصبح الحاجة الى رأس مال ضخمة حتمية

فان نقص راس المال يعد المسبب الأكبر لفشل المشروعات الخاصة ويؤدي الى صرف غير مقنن للأموال فيكون المال المنفق أكثر من المال الداخل

2. أستطيع ان اعتمد على الدخل الذي يدره على المشروع بسرعة انس هذه الفكرة، فمعظم اصحاب المشروعات وجدوا انها تستغرق ما بين ستة أشهر الى سنة حتى تستطيع ان تدر عليهم عائدا مقبولا، فالمصاريف الاولى دائما ما تتفوق على العائد الاولى

المشروع الخاص قد يكون مشروع تجاري أو خدمي أو اجتماعي أو سياسي

3. سأكون انا رئيس نفسي لن يحدث هذا فالمشروع وعملاؤه هم رؤساءك وسيجعلونك تعمل 60 ساعة او أكثر في الأسبوع، وهناك ايضا رؤساء اخرون: الموظفون- البائعون — مديرو البنوك — المستثمرون

تضعها موضع التنفيذ، فالقرارات المبنية على الحقائق هي قرارات صائبة أكثر من تلك المبنية على النزوات، اذكر القول المأثور الذي يقول 'العجلة من الشيطان' وذلك الذي يقول 'انظر اين تضع قدميك' فهما ينطبقان ايضا على العمل والمشروع الخاص

6. اتبع نقاط قوتك واهتماماتك، فسوف تدعم حماسك. فاذا كنت تحب البيع ولكنك تكره مسك الدفاتر، فعين كاتباً للحسابات حتى تستطيع ان تفعل الاشياء التي تحبها. فمن الاسباب التي تدفعك الى اقامة مشروع ان تصبح قادرا على ممارسة مهاراتك واهتماماتك المفضلة

7. لا تخجل من ان تترك العمل، فاذا لم تكن افكارك صائبة، فلا تستمر لمجرد أنك لا تريد التخلي عن المشروع. فقد تستطيع ان تعدل خطة البدء في المشروع او ان تعمل مشروع اخر او ان تتغلب على العقبات التي تواجهك، فهناك فرق كبير بين الاصرار والحماسة

الخرافات الستة الخاصة بامتلاك المشروع الخاص

كثير من الناس يعتقدون ان المشروع الخاص ما هو الا تسلية وحرية مطلقة وهذا المفهوم ربما يكون أحد عوامل فشل وانحيار المشاريع الخاصة، ان امتلاك مشروع خاص ما هو إلا شي محاط بالكثير من الخرافات. لتقع في الالخطاء التالية التي تعتبر شائعة ولكنها خطيرة جدا قد تؤدي الى فشل المشروع وهي:

1. أستطيع ان اقوم بتمويل المشروع كله، وفي هذه الحالة





■ أ. حسين شيخ بارجا

عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

تنمية الإيرادات

- 1- ينبغي التأكيد على أهمية التوريد للبنك المركزي اليمني لإيداع كافة المتحصلات من مبيعات المشتقات النفطية وذلك للحد من شحة السيولة وانعدامها من السوق
- 2- زيادة الإنتاج النفطي في حقول المسيلة في حضرموت
- 3- ضرورة استئناف الإنتاج النفطي في جميع حقول إنتاج النفط التي كانت عاملة قبل الحرب للاستفادة من العائد، والعمل على تصدير النفط من كافة الحقول في مأرب وشبوة وحضرموت عبر ميناء النسيمة في شبوة وميناء الضبة في الشحر
- 4- أهمية إعادة تشغيل منشأة بلحاف الحيوية، والعمل على إعادة تصدير الغاز الطبيعي المسال عبر هذه المنشأة
- 5- تفعيل تشغيل مصافي عدن لتكرير النفط وتكرير النفط الخام المحلي لتغطية الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية بدلاً من الاستيراد من الخارج
- 6- ضرورة إنشاء مصفاة لتكرير النفط بالمشاركة مع المستثمرين اليمنيين ويمكن أن تكون في محافظة حضرموت
- 7- تولى شركة النفط القيام باستيراد النفط فيما يخص الاستهلاك المحلي من خلال وفد الشركة بمبالغ معينة لشراء المحروقات والبيع للاستهلاك المحلي، وذلك حتى يتم السيطرة على شراء

■ وتمثل الموارد التالية أهم مصادر الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة

- الموارد النفطية من بيع النفط الخام وهذا المورد يشكل ما نسبته (59%) من موارد الموازنة العامة للدولة
- موارد بيع الغاز المنزلي المنتج من منشأة مأرب
- حصة الدولة من بيع الغاز الطبيعي المسال المنتج من حقول مأرب والذي كان يتم تصديره من منشأة ميناء بلحاف في محافظة شبوة
- حصة الدولة من إتاوات وضرائب الشركات العاملة في تنقيب واستخراج النفط
- حصة الدولة من أرباح الشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية مثل شركات النفط والغاز ومصافي عدن ومصافي مأرب وشركات الاتصالات والتأمينات والبنوك المملوكة للدولة، والمؤسسات التجارية والصناعية مثل مصانع الأسمت وغيرها
- الضرائب بجميع أنواعها وأهمها ضرائب الأرباح التجارية وضرائب المرتبات والأجور وغيرها
- الرسوم الجمركية للسلع المختلفة بكافة أنواعها
- رسوم الخدمات المتحصلة من الموانئ والمطارات والمنافذ البرية

■ أولاً: تنمية الإيرادات النفطية والغازية:



بات الشأن الاقتصادي محل اهتمام متزايد خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وما أفرزته الحرب طيلة السنوات الماضية من آثار كارثية على الوضع الاقتصادي وشحة الموارد المالية ونظراً للأهمية القصوى لموضوع تنمية الموارد المالية نتناول في هذا المقال عرض بما تتكون منه الموارد العامة للدولة من أوعية رئيسية وما يتطلبه تنمية هذه الموارد والعمل على تطوير وتفعيل آليات التحصيل المتعلقة بهذه الأوعية.

الدولار من التجار من السوق، والقضاء على الاحتكار

8- التوسع في الاستثمار النفطي مثل التنقيب في مواقع جديدة أو حفر الآبار المكتشفة والمؤجلة

9- الحد من الفساد الذي يندرج تحت مسمى نضط الكلفة باعتبار هذا البند من أهم البنود التي تعمل على تآكل العائد من النفط

■ ثانياً: الإيرادات الضريبية:

لغرض تنمية الإيرادات الضريبية، هناك بعض الحلول نورد منها:-

1- إطلاق نظام إلكتروني لتقديم الإقرار الضريبي وبهذه الطريقة سيؤدي النظام إلى تحسين كفاءة تحصيل الضرائب وتقليل فرص التهرب الضريبي وعمل موقع إلكتروني خاص بمصلحة الضرائب لتلقي الشكاوى والاقتراحات

2- وضع التدابير اللازمة للحد من زيادة نسبة التهرب الضريبي ومنع تقديم أي مساعدة المكلفين بالتهرب ضريبياً وإهدار موارد الدولة و إخفاء بعض البيانات الضريبية التي من شأنها تقليل حجم الوعاء الضريبي وبالتالي انخفاض الضريبة المستحقة على المكلف أو بقبول واعتماد قوائم مالية غير صحيحة لا تعبر عن النشاط الحقيقي للمكلف أو بالقبول بالربط الذاتي هروباً من مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية اللازمة بالرغم من المعرفة أن بعض هذه الشركات كبيرة ومكلفين ولديهم أنشطة فعالة

3- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء أي نشاط تجاري مما يؤدي إلى توليد المزيد من الإيرادات الضريبية

4- أهمية القيام بإصلاح اقتصادي شامل والحد من الفساد الذي ينطوي على التهرب الضريبي والخصومات الضريبية غير المشروعة وصون الإيرادات الضريبية الحكومية التي تترك المالية العامة مثقلة بالأعباء وذلك من خلال سياسة عدم التسامح المطلق حيال كل مظاهر الفساد

5- الحد من اعتماد مصلحة الضرائب على البيانات الجمركية عند المحاسبة ضريبياً وبالتالي في حال عدم صحة تلك البيانات فإن ذلك سينعكس سلباً على الضرائب المستحقة على المكلفين وحرمان الخزينة العامة للدولة من مليارات الريالات

6- تعديل القانون الضريبي مما يؤدي إلى تبسيط النظام الضريبي وتخفيض المعدلات والغاء مجموعة من الضرائب المحلية البسيطة التي تولد إيرادات ضعيفة، وتعويض الإيرادات التي فقدت نتيجة انخفاض المعدلات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وامتثال أفضل وإنفاذ أكثر صرامة، حيث أن المبالغة في فرض الضرائب يؤدي إلى تثبيط القرار الاستثماري للأفراد والشركات

7- تنقية البيانات لتحديد العدد الحقيقي لممولي الضريبة على الدخل وحجم إيراداتها والضرائب المستحقة عليهم

8- مراجعة المعاملة الضريبية للسجائر والدخان وبعض السلع بما يحقق حصيلة إضافية للخزانة

9- وضع المعالجات اللازمة لضمان توريد ضريبة القات إلى الخزينة العامة للدولة

10- إصلاح المنظومة الإدارية بمصلحة الضرائب ووضع مستهدفات شهرية للحصول الضريبية مع إيجاد آليات المتابعة

■ ثالثاً: الإيرادات الجمركية:

هناك بعض الحلول المقدمه لتنمية الإيرادات الجمركية تهدف إلى الارتقاء بالخدمات الجمركية وتحسين الإيرادات والحد من التهريب والتهرب الجمركي لحماية أمن المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني وهي كالتالي:-

1- العمل على الحد من تهريب البضائع وتحصيل الرسوم الجمركية على الواردات بشكل جاد وفعال

2- توحيد التعرفة الجمركية في جميع المنافذ والموانئ

3- اعتماد بعض المنافذ الجمركية عند الترسيم على أصول فواتير الشراء ووثائق الشحن بالرغم من أن البعض منها واضحة للعيان بأنها مزورة أو صور إسكانر من خلال ما وقفت عليه الهيئة في العديد من القضايا التي حققت فيها، علاوة على أن الأسعار المبينة في الفواتير غير حقيقية مقارنة بأسعارها في السوق الأمر الذي يؤدي إلى فقدان جزء كبير من الرسوم الجمركية والضريبة معاً كون الضرائب يتم احتسابها بنسبة من الرسوم الجمركية الأمر الذي يتطلب وضع التشريعات اللازمة لمنع ذلك وتحديد العقوبات لمن يخالفها

4- الالتزام بالمعاينة الحقيقية والفعلية والتوصيف الصحيح للسلع وفقاً لمسميات النظام المنسق وكذا التحري من

شبكة متطورة تساهم في النقل المباشر والحي لكل العمليات داخل المنفذ الجمركي.

رابعاً: إيرادات المطارات والموانئ البحرية والبرية:

وهناك بعض المقترحات لغرض تنمية الإيرادات المتحصلة من المطارات والموانئ منها:

- 1- وضع آليات فعالة لضمان توريد جميع إيرادات المنافذ البرية والجوية والبحرية إلى البنك المركزي اليمني في عدن
- 2- العمل على زيادة قدرة الموانئ على المنافسة الإقليمية والدولية وتحقيق النمو المستمر في حركة مبادلة البضائع
- 3- إعادة فتح كافة المطارات للمسافرين بشكل كامل
- 4- تفعيل مطار عدن وميناء عدن على وجه الخصوص ليعمل بالطاقة المتاحة كونهما يمثلان إحدى المصادر لرغد خزينة الدولة

ملاحظات عامة:

بالإمكان أن تساهم الهيئة في تنمية الموارد المالية من خلال استخدام صلاحياتها القانونية وقد قامت الهيئة بحجز واسترداد الأموال إلى الخزينة العامة للدولة حيث سبق للهيئة أن تلقت بلاغات وقامت بالتحري والتحقيق في قضايا تهرب ضريبي من كبار المكلفين وعلى مدى سنوات مختلفة، وقامت الهيئة بالحجز التحفظي وفقاً لصلاحياتها القانونية في عدد من قضايا التهرب الضريبي بالتنسيق مع باقي الشركاء في المنظومة الوطنية للنزاهة

8- الوقوف أمام إصدار الإغضات الجمركية لبعض التعاقدات والتوريدات الخاصة بالجهات الحكومية وبطريقة عشوائية ودون وضع ضوابط وقيود لها، الأمر الذي أدى إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من مليارات الريالات بسبب استغلال بعض الموردين لتلك الإغضات وإدخال مواد وأجهزة ومعدات خارج إطار العقود والاتفاقيات المعضية

9- العمل على إعادة النظر في التراخيص الممنوحة للمخلصين الجمركيين والعمل على تطبيق كافة الشروط المتعلقة بمنح التراخيص

10- ضرورة القيام بالعمل على إعداد دراسة لرفع مبالغ الغرامات المفروضة في القانون على العديد من المخالفات الجمركية وتقديمتها في مشروع تعديل للقانون

11- تعظيم دور تكنولوجيا المعلومات وإحكام الرقابة وتحسين أداء الخدمات من خلال منصات تكنولوجية متطورة وفاعلة، بغية تحسين جودة وكفاءة الخدمة المقدمة ورفع مستوى الشفافية والرقابة والتحول من الآليات التقليدية المتبعة في سلسلة الإجراءات وتطبيقاتها في القطاعات الجمركية للتدقيق والتفتيش بالمنافذ الجمركية، لتتم كل عمليات توزيع البيانات من خلال محركات إلكترونية مدعمة بتقارير إحصائية ومؤشرات رقابية للأداء

12- تدشين منظومة رقابة إلكترونية باستخدام كاميرات المراقبة لمراكز العمل الرئيسية بمنصات التفتيش والبوابات الجمركية وساحات التفتيش عبر

شهادات المنشأ والكميات والأوزان مما يؤثر على القيم الجمركية الخاضعة للرسوم بالإضافة إلى كتابة نتائج المعاينة الفعلية وتدوينها آلياً والاكتفاء بالمعاينة الشكلية من واقع المستندات المقدمة مما يؤثر سلباً على حجم الإيرادات الحقيقية لتلك السلع

5- تدني القيمة للأغراض الجمركية للعديد من السلع مقارنة بالأسعار السائدة في السوق علاوة على اختلاف أسعار السلع من جمرك لآخر

6- أهمية مراجعة الجانب الرقابي على أعمال التخليص سواء من قبل الإدارة المختصة أو من قبل الدوائر والمكاتب الجمركية وهناك العديد من مكاتب التخليص الجمركي في المنافذ الجمركية يمارسون أعمال التخليص بطريقة غير قانونية وبعض هذه المكاتب تابعة لموظفين في تلك المنافذ ناهيك عن فتح بعض البيانات الجمركية بأسماء مخلصين وليس بأسماء الشركات المستوردة مما يصعب متابعة وتحصيل الرسوم الجمركية والضريبية وبالتالي حرمان الخزينة العامة للدولة من الرسوم الجمركية والضريبية الحقيقية

7- ضرورة وضع حد لعملية التلاعب بالكميات والأوزان الخاصة بالبضائع قيد الترسيم بهدف الحصول على مكاسب مادية مما يؤدي إلى حرمان الدولة من مليارات الريالات الأمر الذي يتطلب وضع آلية مناسبة ورقابة صارمة لمنع مثل هذه التصرفات حيث ما تزال الهيئة تجري تحريات في العديد من هذه القضايا



د. محمد جمال الشعيبي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- جامعة عدن

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن

الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية وتحفيز الاقتصاد، وقد تعددت المساعدات الاقتصادية المقدمة لليمن، إلا أنه يمكن حصرها في نوعين من المساعدات هي مساعدات الأمن الاقتصادي للمجتمع ومساعدات التمكين الاقتصادي

أولاً: المساعدة في توفير الأمن الاقتصادي للمجتمع.

ركزت هذه المساعدات الاممية على توفير حد معقول من الأمن الاقتصادي للمجتمع وللمعوزين تحديداً، بداية من خلق فرص كسب العيش وتوليد الدخل لشراء الاحتياجات الأساسية وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية الأساسية، إذ

ومنذ بداية الازمة ومع اشتداد وتيرتها وتداعياتها، تدخلت الأمم المتحدة عبر هيئاتها ومكاتبها والوكالات التابعة لها وبرامجها المختلفة، في تنفيذ العديد من المشاريع للمساعدة في الحد من تأثير التداعيات المتعددة التي افرزتها الأزمة، وذلك من خلال خلق فرص كسب العيش، وتوليد الدخل، التي تمكن الأسر والأشخاص المستضعفين والمتضررين من الحرب، بما في ذلك النازحين داخلياً والنساء والشباب من شراء الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء، والرعاية الصحية والملابس والمياه، التي جانب إعادة تأهيل الأصول المجتمعية الأساسية والبنية التحتية لتوفير



أدى النزاع في اليمن، منذ مارس 2015 إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في البلد، مما جعل ملايين اليمنيين في حاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة، وفقاً لتقارير واحصائيات الأمم المتحدة حول الازمة، فهي تعد أكبر أزمة للأمن الغذائي في العالم، مع نزوح ملايين اليمنيين من منازلهم ومناطقهم جراء الصراع المستمر، وانهيار الخدمات العامة الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء، وتوقف دفع الرواتب، والانخفاض الحاد في الاقتصاد المرتبط بالتضخم المفرط، وانهيار أسعار الصرف، وتدهور الأنشطة الزراعية، وارتفاع أسعار الوقود، وكل ذلك تعرض ملايين الأشخاص إلى فقدان سبل العيش، في ظل انعدام وجود حل سياسي



يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة مع الحكومة والشعب اليمني منذ أكثر من 50 عامًا، وعلى الرغم من هذه الجهود التي يقوم بها، إلا أن الصراع أدى إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة، حيث ان ما يقرب من 80% من اليمنيين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، و10 ملايين شخص على شفا المجاعة، وأكثر من 3 ملايين مشردون، وتحتل اليمن المرتبة 178 على مؤشر التنمية البشرية، مقارنة بالفترة السابقة قبل الحرب حيث كانت في المرتبة 153، وفي ضوء الحاجة الملحة والواسعة الانتشار، أنشأ البرنامج الإنمائي مكاتب فرعية في عدن والحديدة والمكلا، ويقف إلى جانب اليمن بهدف إعادة البناء بشكل أفضل، حيث قام البرنامج بتوسيع نطاق الاستجابة للأزمات الطارئة، وبناء قدرة المجتمعات الريفية على الصمود، من خلال نهج يبدأ من القاعدة إلى القمة، يعمل مع الأنظمة المحلية على تعزيز قدرات المؤسسات على استئناف تقديم الخدمات بشكل تدريجي وتوسيع نطاقها، حيث استهدفت البرامج الموسعة التي جانب التخفيف من تأثير الأزمات المتعددة من خلال استعادة سبل العيش، وإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية، وتعزيز تقديم الخدمات، وتحسين الوصول إلى التمويل والأسواق، أيضا تقديم التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر حتى تتمكن من تقديم الخدمات لعملائها، وإعفاء الشركات الصغيرة المتأثرة بالأزمة من ديونها، وفي مجال الطاقة ومع استمرار نمو الطلب

على مصادر الطاقة الموثوقة اسهم في تقديم حلول الطاقة الشمسية للمجتمعات المحلية لتحسين سبل العيش، والخدمات في القطاعات ذات الأولوية، إذ ان الطاقة الشمسية هي وسيلة مستدامة ومنخفضة التكلفة، كما أنه يخفف من الأثار البيئية السلبية للاعتماد على الوقود والاستخدام الكثيف للأخشاب والفحم

وفي ظل استمرار الحرب عمل البرنامج الإنمائي وما زال يعمل ضمن الفريق القطري للأمم المتحدة في اليمن، الذي ينسق بين المساعدات الإنمائية المقدمة من قبل جهات مختلفة بمنظمة الأمم المتحدة، وتطوير إطار المنظمة للتعاون الإنمائي المستدام، إذ يمكّن هذا الإطار من العمل كوحدة واحدة في دعم أولويات التنمية في اليمن في ظروف الأزمة، وبناءً على تفويضات وإشراف الفريق القطري، شارك البرنامج في فرق ومجموعات عمل محورية، شملت فريق الأمم المتحدة الإنساني القطري، وفريق إدارة عمليات الأمم المتحدة، والفريق المنسق للتحويلات النقدية، ومجموعة نتائج إطار التعاون الإنمائي المستدام، حيث تعتبر هذه المجموعة مسؤولة عن مراقبة تنفيذ برامج (UNSDCF)، وتتكون المجموعة من أربع مجموعات فرعية، هي الأمن غذائي، والتنمية المحلية، والاقتصاد الشامل، والخدمات الاجتماعية

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت عن الاطار الاستراتيجي الانتقالي 2017-2019م، الذي

احتوى على عدد من الاهداف منها تخفيف أثار النزاع الحالي على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على المرونة الاقتصادية، حيث كان من ضمن النتائج المترتبة عن هذا الاطار الحفاظ على الوظائف المهمة والاساسية لمؤسسات الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي، والمساهمة في بناء الثقة بين اطراف النزاع، واستمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية الى عموم السكان، وزيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً من خلال قيام المجتمعات المحلية بإدارة التهديدات الخارجية والمخاطر والصدمات بشكل أفضل وتعزيز التماسك الاجتماعي، أيضا ضمان القيادة الفعالة ومشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني وتعزيز مساهمتهم في تحقيق السلام والأمن في اليمن

والى العام 2020م، وعبر برنامجها الإنمائي استمرت الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية لليمن، إذ حققت إنجازات مختلفة التأثير على المجتمع، منها الذي يتصل بالاقتصاد كدعم الأمن الغذائي والمالي للمشاريع المنفذة، وتجهيز السلطات المحلية لتخطيط وتنسيق ومراقبة تقديم الخدمات ذات الأولوية بشكل أكثر فعالية، وذلك في سبيل تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

1. تعزيز الأمن المالي من خلال أنشطة مدرة للدخل وتحديث أو استبدال الأدوات اللازمة المستخدمة في العمل والموارد
2. تعزيز قدرة السلطات المحلية

10 محافظات، أن **72%** من الرجال المستهدفين و**63%** من النساء، أبلغوا عن زيادة في الدخل، حيث ان **81%** من عملاء التمويل الأصغر يوظفون ما لا يقل عن ثلاثة عمال في كل مشروع، كما حافظ أكثر من **87%**، من المستفيدين على مشاريعهم واستمروا في العمل على الرغم من الظروف القاسية والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة، وبلغت نسبة قطاعات الأعمال المستفيدة من المشروع **34%** تجارية، و**23%** صناعة خدمات، و**21%** مواشي، و**18%** صناعة يدوية، و**4%** زراعة ومن أوجه الدعم الأخرى التي تقدمها الأمم المتحدة المساعدات الغذائية، وذلك عبر صندوق المساعدات الغذائية الذي يعد أحد الأذرع المهمة في الجانب الإنساني، وتفيد تقارير الصندوق ان برنامج المساعدات الغذائية الذي قدمها اسهمت في تخفيف اثار الازمة من خلال توزيع المواد الغذائية، حيث توسع نشاط الصندوق ليشمل أكثر من **12** مليون شخص، وذلك من خلال توزيع المواد، وتزويد المستهدفين بالقسائم التي تمكنهم لاحقاً من استخدامها في متاجر التجزئة في المناطق التي تفتح فيها المحلات التجارية، حيث كانت تحصل كل أسرة مكونة من عدد من الافراد على حصة شهرية، الان ان البرنامج استبدل تلك القسائم بعد ذلك بطريقة أخرى تقوم على تلقي الأشخاص مباشرة تحويلات نقدية شهرية تعادل **12** دولار عن كل فرد، وهو ما يوفر السيولة في الاقتصاد المحلي،

الطاقة الشمسية بما في ذلك **35** مدرسة، و**101** مرفق صحي، وفي القطاع الزراعي تم بناء واستصلاح أكثر من **8.529** هكتار من الأراضي الزراعية، وفي جانب التخلص من الاضرار التي افرزتها الحرب تم تطهير **4.8** مليون متر مربع من الأراضي، وإزالة أكثر من **100.000** جسم من المتفجرات وفي الربع الثاني من العام **2021م**، حقق البرنامج إنجازات في دعم سبل العيش والأمن الغذائي في اليمن (الصمود الريفي **2**)، وإنعاش سبل كسب العيش، وبناء قدرات صيادي الأسماك من أرباب الأسر في محافظتي عدن وحضرموت، ومشروع بناء سبل العيش القادرة على التكيف وتحسين خدمات الحماية للمجتمعات المتأثرة بالصراع في عدن ولحج، حيث تمثلت الإنجازات التي حققتها البرنامج خلال تلك الفترة في تعزيز القدرة الشرائية للمجتمعات المتضررة، أيضاً استعادة البنية التحتية المجتمعية من خلال حصول العمالة على فرص عمل مؤقتة، حيث استفاد أكثر من **10,260** شخص من أنشطة النقد مقابل العمل بشكل مباشر، وأكثر من **37,580** شخص بشكل غير مباشر، واستصلاح **371** هكتار من الأراضي الزراعية كما قام البرنامج بدعم عملاء التمويل الأصغر على استعادة أعمالهم التجارية التي كانت في كثير من الحالات مصدر دخلهم الوحيد، حيث أظهرت نتائج دراسة أجرتها شبكة اليمن للتمويل الأصغر، والتي استهدفت عينة من عملاء التمويل الأصغر في

على تقديم الخدمات الأساسية من خلال تخطيط وتنسيق أفضل مساعدة أكثر المجتمعات تضرراً للوصول إلى الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي **4**. إصلاح وتجهيز مركز التدريب التابع لميناء الحديدة، كذلك تقييم موانئ البحر الأحمر وشراء معدات عاجلة لميناء الحديدة بما في ذلك إصلاح رافعتين بحريتين

وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها البرنامج في مجال بناء قدرات المجتمعات والسلطات المحلية لتخطيط وتحقيق أهدافها بشكل أفضل، تم إنشاء وإعادة تنشيط **230** مجلس تعاون قروي، وتصميم **230** خطة مرونة مجتمعية من قبل مجالس التعاون القروية، وتنفيذ **789** مبادرة مجتمعية ذاتية، وتنفيذ **257** بدعم مادي، أيضاً تدريب **1,952** شخص على المهارات الحياتية، وتدريب **9** فرق إدارية من السلطة المحلية، وخلال الفترة بين يناير **2019م**، ويونيو **2020م**، جرى توفير أكثر من **2.3** مليون يوم عمل للمتضررين من الأزمة، وتشغيل حوالي **102.000** من أفراد الأسر الضعيفة في برامج النقد مقابل العمل، الذي يستفيد منها بشكل غير مباشر أكثر من **600.000** فرد، أيضاً حصول أكثر من **2.2** مليون شخص على خدمات المياه والتعليم والطرق المحسنة، كذلك إعادة ترميم وتجديد **1600** فصل دراسي، وتحسين **191** كيلومتراً من الطرق، وحصول أكثر من **342.900** شخص على مصادر



أ- دعم وتعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية

تم تصميم المشروع لدعم مرونة أنظمة الحوكمة المحلية، بهدف تعزيز مرونة وتعافي المجتمعات المتضررة من النزاع، حيث اعتمد المشروع على تقييم النزاع الذي طال أمده والتحركات السكانية الضخمة في جميع أنحاء البلاد، التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، ولا يمكن أن تعتمد مرونة السكان المحليين فقط على المساعدة الذاتية أو الخارجية، إذ أنه من الضروري أيضاً أن تكون السلطات المحلية قادرة على تنفيذ مهمتها بشكل أكثر فاعلية من حيث القيام بالمهام الأساسية، وتقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاحتياجات الطارئة مثل حل النزاعات، والمساعدة الانسانية، وإدارة الكوارث، ودعم النازحين، وعلى الرغم من الوضع غير المستقر، أثبتت

متقدمة في تمكين أفراد من المجتمع ليصبحوا فاعلين في الاقتصاد، ويعد ما تعرض له الاقتصاد اليمني من اضرار، ارجعت برامج التمكين خطوة إلى الوراء، الامر الذي برز في التعديل الذي طرأ على إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث أصبحت الأولوية للفئات السكانية الأكثر عرضة للاستبعاد الاقتصادي وعدم الأمان الاقتصادي، حيث أن الحرب أدت إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة، وذلك يؤكد وجهة نظر الأمم المتحدة بشأن الاستبعاد الاقتصادي الذي شهدته اليمن بزمن الحرب، ليس فقط للعاملين، بل حتى منشآت القطاع الخاص العاملة في مجال الصناعات الخفيفة، وقطاع الزراعة، وأصحاب المهن الحرة وغيرهم، وإزاء ذلك قدمت مساعدات في سبيل دعم التمكين الاقتصادي من خلال دعم العديد من المشروعات

كما يقدم دعماً غذائياً لأكثر من 3 مليون امرأة وطفل دون سن الخامسة

ثانياً: تنفيذ خطط وبرامج التمكين الاقتصادي.

مما يجدر الحديث عنه حول اليمن أن المساعدات الأممية للتمكين الاقتصادي اتت في مضمار تدخلات برنامج التعافي الاقتصادي والتنمية، وهذه التدخلات مترابطة ومكملة لبعضها البعض، من حيث أنها وإن بدت مهتمة بتفاصيل تخص حياة الناس وبالأصول الإنتاجية والبنى التحتية وغيره، إلا أن آثارها تتغلغل إلى منشآت البنيان الاقتصادي للمجتمع الخاصة والعامة، المنضوية في قطاعات الاقتصاد الكلي للبلد، إذ أن تعافي هذه القطاعات يمنح المجتمع القدرة على الصمود الاقتصادي والابقاء على القطاعات الأساسية بالاقتصاد المولدة للنتائج المحلي ويعد البرنامج خطوة

عملية تخطيط سنوي يتجاوز فترة المشروع

5. تم تدريب 375 شخص من أعضاء منظمات المجتمع المدني و432 شخص من أعضاء اللجان المجتمعية على الحكم المحلي والمواضيع المراعية لحساسية الصراع

6. دعم المشروع أيضاً مكاتب التعليم على المستوى المركزي والمحافظات والمديريات بأنظمة إدارة البيانات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مكون المرونة الاقتصادية: حقق المشروع الإنجازات التالية:

1. تم تحديد 7 قطاعات من سلاسل القيمة بالتعاون بين القطاع الخاص والسلطات المحلية في عدن وحضرموت، مثل الملابس والتمور وتصنيع الأسماك والصحة والعسل والقمح، لتلقي الدعم

2. تمكن 680 شخص من صغار المنتجون، و249 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، و16 جمعية أعمال، و7 شركات رائدة من تطوير خطط لاستمرارية الأعمال وخطط الأعمال عالية الجودة بفضل مهاراتهم التجارية والتقنية المعززة

3. حصل عدد 501 شخص من صغار المنتجين على منح (150) في مجال التمور، و100 في مجال الحناء، و251 في قطاعات الخضار في حضرموت)

4. حصلت عدد 106 شركة صغيرة ومتوسطة على منح جزئية

5. يستفيد أكثر من 2,000 مزارع من إنشاء أربيع قنوات للري

6. تم تحديد عدد 5 بنى تحتية للأسواق من خلال عمليات تشاركية

لتوسيع نطاق الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً، وتقوية العلاقات المركزية والمحلية والأفقية بين أصحاب المصلحة في الحكم المحلي، وتعزيز فرص التعاون بين الشركات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في سلاسل القيمة، وزيادة الوصول الآمن إلى الخدمات المالية للوكلاء الاقتصاديين في سلاسل القيمة الواعدة

وفيما يتعلق بالإنجازات حقق مكون المرونة المؤسسية، الإنجازات التالية:

1. تم تمكين السلطات المحلية من الاستجابة لاحتياجات المجتمع من خلال تحسين قدرات 548 عضواً 25% نساء، من فرق التيسير للمحافظات والمديريات في 45 مديرية مستهدفة بطريقة تكاملية وتشاركية فيما يتعلق بالتخطيط، وإعداد الموازنات، والتنفيذ

2. كذلك قامت 41 مديرية في 9 محافظات بإنتاج خطط تنموية محلية تراعي النوع الاجتماعي من خلال العملية التشاركية والشاملة المذكورة أعلاه.

3. تجهيز أكثر من 40 مشروعاً محلياً ذا أولوية ضمن 41 خطة، حيث استفاد منها أكثر من 1.6 مليون شخص، مما أتاح لهم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والطاقة المتجددة، والتحسينات البيئية، والصحة والصرف الصحي، والمياه، والأسواق

4. تم تقديم أدوات وأدلة ومناهج موحدة يمكن استخدامها خارج الـ 47 مديرية المستهدفة ولكل

السلطات المحلية أنها صامدة بشكل ملحوظ في مواجهة الآثار الطويلة للصراع، لكن سيكون لمزيد من التدهور آثار خطيرة على استدامة المساعدة والانتعاش واستمرارية أي تسوية سياسية وتحول في المستقبل، وتؤدي الفجوات المتزايدة في نظام الحكم المحلي في القدرات والموارد والنتائج في جميع أنحاء البلاد إلى خلق عدم استقرار مؤسسي واقتصادي شديد يهدد بإطالة فترة النزاع ويطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً منظماً وممنهجاً للسلطات المحلية للمساعدة في الحفاظ على أداءها وتعزيزه وتوسيعه، حيث استهدف المشروع ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لليمنيين، لا سيما للفئات الأشد فقراً وضعفاً، واستجاب للتحديات التنموية الحاسمة، والتي يحرص البرنامج الإنمائي على بناء الشراكة القائمة مع الاتحاد الأوروبي والعمل بشكل وثيق لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في اليمن والمنطقة، التعبير عن التزامه بدعم الاستجابة للآزمة الإنسانية، وفي نفس الوقت دعم تنفيذ رابطة الإنسانية والتنمية والسلام من خلال تعزيز القدرة المؤسسية والاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي، ودعم الشركات الصغيرة وتحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية للنساء

كما استهدف المشروع تعزيز قدرات السلطة المحلية على الاستجابة لاحتياجات المجتمع من الخدمات بطريقة شاملة وخاضعة للمساءلة، وتحسين قدرات مقدمي الخدمات العامة

تشمل القطاع الخاص وغرفة التجارة والسلطات المحلية (عدن وحضرموت وصنعاء)

ب- التمكين الاقتصادي للشباب وللمرأة والأسرة

تماشياً مع استراتيجيات المساواة بين الجنسين والخطوة الاستراتيجية للشركات، ومن خلال الخطط متعددة القطاعات، عزز برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل في حالات الطوارئ، وفرص كسب الدخل وكسب الدخل لمعالجة العقبات الهيكلية أمام المساواة بين الجنسين وتمكين النساء اقتصادياً، كما عمل مشروع دعم وتعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية على تبسيط المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة من خلال ضمان تنفيذ كلاهما في جميع مراحل البرنامج مع الاعتراف بالحواجز الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة في اليمن، كذلك تعزيز دور المرأة والشباب في عملية التخطيط التنموي، كما ساعد على تقليل الفجوة لمشاركة المرأة في هيكل الحكم المحلي في اليمن من خلال إشراك النساء والشباب في كل من فريق التيسير للمحافظات، وللمديريات، لا سيما في مأرب حيث توجد مشاركة أقل، حيث ركز على بناء المهارات الفنية وخاصة في المجالات التي تراعي النوع الاجتماعي والشباب، وتنفيذ تحليل خاص بالنوع الاجتماعي يقوم بقياس تأثير الصراع على التغيير في أدوار واحتياجات النساء، والرجال،

والفتيات، والفتيان واستهدف من هذه الجهود تشجيع السلطات المحلية على عكس احتياجات المجتمع وخاصة النساء والشباب، بطريقة دقيقة وشاملة في خطط التنمية المحلية، وقد أدى ذلك إلى انعكاس احتياجات المرأة والشباب في خطط الحكومة المحلية، وبناء أو إعادة تأهيل المدارس ومستشفيات الأمومة والطفولة والمراكز المهنية للمرأة وإعادة تأهيل المعاهد الفنية للشباب أيضاً إشراك المرأة في سلاسل القيمة، حيث ساعد البرنامج على تعزيز مشاركة المرأة في سلاسل القيمة اليمنية من خلال تدريبها على إنتاج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وربطها بشركة رائدة تساعد في الترويج للمنتجات وتسويقها وتوزيعها، وتشمل قطاعات سلسلة القيمة التمور وتجهيز الأسماك والحناء والعسل ومنتجات أخرى، إضافة إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين الفتيات والنساء، وذلك من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية الخدمية الأساسية كالمدارس والمرافق الطبية، والصرف الصحي، ومرافق المياه، وغيرها، والتي تمكن الفتيات والنساء من المشاركة بشكل نشط في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بفضل هذه الخدمات الأساسية المحسنة حيث تمثلت الإنجازات التي حققها المشروع في مجال تمكين المرأة بالآتي:

1. مثلت الفتيات ما يقرب من 80% من الطلاب المستفيدين من مبادرات البنية التحتية للتعليم

2. تضمنت مشاركة المرأة بنشاط (أكثر من 25%) في فرق التيسير للمحافظات والمديريات أخذ احتياجات النساء والشباب في الاعتبار أثناء تطوير الخطط التنموية للمديريات وقوائم الأولويات، إلى جانب معايير الاختيار النوع الاجتماعي، أدى ذلك إلى زيادة استجابة النوع الاجتماعي للخدمات، والخدمات الصحية للأمومة والطفولة، والمراكز المهنية للمرأة، وإعادة تأهيل المعاهد الفنية للشباب

3. نتيجة لورشة العمل المخصصة للسيدات في حضرموت، أنشأت سيدات الأعمال في سينون اتحاداً نسائياً يروخ لمشاريع نسائية. سيساعد تسليط الضوء على دورهم في المجتمع على زيادة تمثيلهم وتأثيرهم على سياسات وقرارات الحكومة المحلية

4. شاركت أكثر من 65 امرأة من الكيانات المدنية والتجارية في اختيار القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية التي للدعم المقدم من مشروع سيري

5. ساعد المشروع في وضع حجر الأساس لتأسيس ملتقى سيدات الأعمال في حضرموت من خلال تقديم الدعم للبناء المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي، ليتمكن من إنشاء هيكل إداري قوي وخطة عمل جيدة للملتقى

6. تمكنت 81 امرأة، بدء أعمالهن الخاصة بفضل تنمية القدرات في أنشطة سلسلة القيمة، والحصول على منح للشركات الناشئة والشراكة مع شركات رائدة لتسويق منتجاتهن

دولار ما نسبته 60% منها، وخطه الاستجابة الإنسانية للعام 2017م، والتي قدرت بـ 2.3 مليار دولار نفذ منها 1.62 مليار دولار بنسبة 70.5%

4- خطة الاستجابة للعام 2018م، والتي قدرت بمبلغ 2.96 مليار دولار، جمع منها 1.35 مليار دولار

5- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2019م، والتي قدرت بمبلغ 4.2 مليار دولار، جمع منها 206 مليار دولار

6- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2020م، والتي قدرت بمبلغ 3.38 مليار دولار، وجمع منها 1.70 مليار دولار ما نسبته 50%

7- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2021م، قد قدرت بمبلغ 4.27 مليار دولار

وقد ركزت خطط الأمم المتحدة على القضايا الأساسية مثل حماية المدنيين، واستعادة الخدمات الأساسية والمؤسسات، وتوفير سبل العيش، والاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد

قيمة الطاقة الشمسية وإدارة النفايات وقطاع مصائد الأسماك مع إشراك الرجل لدعم هذه الأدوار الجديد

■ ثالثاً: خطط الاستجابة الطارئة لمواجهة الازمات الاقتصادية والإنسانية

من بداية الازمة والأمم المتحدة تضع خطط للاستجابة الطارئة لمعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتدهورة نتيجة لانهايار مؤسسات الدولة، وتطلب من المجتمع الدولي وأصدقاء اليمن والمناحين التفاعل مع هذه الخطط، 1- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2014م، والتي قدرت بمبلغ 595 مليون دولار، نفذ منها 290 مليون دولار وذلك ما نسبته 49%

2- خطة الاستجابة للعام 2015م، والتي قدرت بمبلغ 1.6 مليار دولار، استطاعت جمع 775 مليون دولار ما نسبته 49%

3- خطة الاستجابة للعام 2016م، والتي قدرت بمبلغ 1.63 مليار دولار، تم حشد 980 مليون

ومن المساعدات الأخرى التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في اليمن، تقديم التمويل للنساء لتشجيعهن على دخول الأسواق المحلية، وتنمية أعمالهن التجارية الصغيرة، والعمل بشكل مستقل، إذ أنه خلال فترة من الفترات ساعد هذا الدعم، أكثر من 400 شركة صغيرة ومتوسطة يقودها حرفيون من النساء اللذين ينتجون منتجات الحرف اليدوية، وينقلنا ذلك إلى مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية والاجتماعية وخصوصاً المساعدات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمتضررين من الحرب الرجال والنساء على حد سواء، حيث وصل الدعم إلى ما هو أبعد من المدى القصير مع التركيز على الحلول التنموية المستدامة طويلة الأجل التي تمكن المرأة من أن تصبح عوامل تغيير فعالة في مجتمعاتها، من خلال الأساليب المبتكرة، كما عزز برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية وصول المرأة إلى قطاعات جديدة بما في ذلك سلسلة

مصادر:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة في اليمن، متاح على الرابط: <https://www.undp.org/ar/yemen/undp>
2. الموقع الرسمي للأمم المتحدة في اليمن: <https://yemen.un.org/>
3. شبكة اليمن للتمويل الأصغر، متاح على الرابط: <http://yemen-network.org/ar>
4. برنامج الغذاء العالمي، الأمم المتحدة، 2019م، متاح على الرابط: <https://ar.wfp.org/conutries/yemen-ar>
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن، متاح على الرابط: <https://www.undp.org/ar/yemen/projects-fy-alymn>
6. الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية 2021م، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، صنعاء — اليمن، 2021م

إعداد: سارة خدابخش
محاضر في كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية

دولارة الرواتب



■ **بقراءة سعر الصرف والارتفاع المتصاعد فيه نجد أن قرار التعويم الحر في ظل الظروف والإضطرابات الأمنية والسياسية والتراجع الاقتصادي الذي يشهده البلد لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي اليمني خاصة وإن الاقتصاد اليمني يتسم بكونه اقتصاد ريعي لا يتميز بأي عملية إنتاجية بالتزامن مع إيقاف تصدير البترول والذي كان يتذبذب إنتاجه وتصديره في الفترة التي سبقت إيقاف تصديره لأسباب أمنية وسياسية؛ وفي هذه الفترة -ما قبل عيد الأضحى- وبالتزامن مع زيادة المعروض النقدي من العملة الأجنبية الذي يتفق مع النظرية الاقتصادية لقانون العرض والطلب فإنه لابد من انخفاض سعر الصرف لزيادة العرض**

الطبعة وتبديلها بالطبعة الجديدة وزيادة الإصدار النقدي من قبل، والتعويم الحر والمزادات للعملة الصعبة وغيرها من القرارات التي حُصرت في مناطق الشرعية ففقدت الحكومة رصيدها من النقد الأجنبي لكون سعر الصرف يدور في دائرة من القرارات غير المدروسة بشكل كامل فكل قرار يتأخذ يجب أن يدرس أثره في كافة الجوانب والتبعات التي ستعود عليه لربما لم يكن التدهور في قيمة العملة سيصل إلى هذا الحد

ونجد أن هنالك بعض الدول -مثل العراق ولبنان وغيرها- قد عمدت على حل مشكلات تدهور قيمة العملة الوطنية الخاصة بها وتأثيرها المباشر على موظفي الدولة من خلال دولارة الرواتب،

ولكن يبدو وأن بعض القوانين الاقتصادية غير قابلة للتطبيق في هذه البلد وفي المقابل كان سعر الصرف في تزايد متصاعد مصاحباً لكل مزاد يقيمه البنك المركزي لتحويل العملة لسيولة لصرف الرواتب بسبب أزمة السيولة المحلية، وبالإضافة لما سبق لقرارات البنك المركزي في سحب العملة القديمة من الأسواق حيث أدى ذلك لزيادة قيمة العملة القديمة وتدهور قيمة ريال الشرعية بالمقابل لزيادة الطلب على العملة القديمة - قانون العرض والطلب يتناسب وحالات خاصة فقط - فالعديد من التبعات والقرارات تعود فقط على تدهور قيمة العملة الوطنية التي يتحملها المواطنون بشكل مباشر من ضعف وفقدان القيمة الحقيقية لرواتبهم بسبب إلغاء

وهذا يعني أن يتم تسليم الرواتب للموظفين بالدولار بدلاً من العملة الوطنية التي تفقد قيمتها - كل يوم وليس كل شهر في بلدنا- حتى تقوم بحماية الموظفين من تقلب سعر الصرف وتحافظ على ما يمكن إنقاذه من القيمة الحقيقية للرواتب فما هي إيجابيات وسلبيات دولاره الرواتب بشكل عام:

الرد	السلبات	الإيجابيات	الرد
في الواقع يقوم البنك المركزي بعمل مزادات لبيع العملة الأجنبية لأجل الحصول على السيولة لدفع الرواتب مما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.	فقدان النقد الأجنبي	تحويل النقد الأجنبي إلى الرواتب مباشرة	إن تحويل العملة إلى الموظفين كرواتب بشكل مباشر للذين بدورهم يقومون بصرف هذه العملة مما يزيد من المعروض النقدي ويقلل من سعر الصرف وبالتالي تعود العملة إلى البنك عبر المصارفة.
عند عمل المزادات فإن التجار هم من يقومون بشراء العملة وبذلك أيضا يفقد البنك استقلالية سياسته النقدية.	فقدان البنك لاستقلالية السياسية النقدية	فقدان التجار السيطرة على سياسة البنك النقدية	عند القيام بدولارة الرواتب فإن ذلك يلغي سيطرة التجار على العملة الأجنبية.
حيث يسعى البنك لسحب العملة المحلية لتقليل التضخم وذلك عبر المزادات لسحبها وكان ما يحصل هو أنه يفقد النقد الأجنبي ويعاود ضخ العملة المحلية على شكل رواتب وفي هذه الحالة فإن ذلك لا يعد حلا لعلاج التضخم.	تفاقم مشكلة التضخم	تقليل التضخم	عند ضخ الرواتب بالعملة الصعبة فإن ذلك سيعمل على تقليل العملة المحلية وسحبها من الأسواق وبالإضافة لتقليل سعر الصرف من خلال زيادة المعروض من النقد الأجنبي ستساعد كل هذه الإجراءات على الحد أو تقليل مشكلة التضخم.
لا توجد لدى الدولة أي استثمارات قد تعود عليها بالنقد الأجنبي بالعكس فإنها تستمد العملة من خلال الودائع والإعانات.	غياب الاستثمارات الأجنبية	تقليل الركود الاقتصادي	تحسين الأوضاع المعيشية للموظفين والمواطنين.
لا يمكن تهريب وغسيل الأموال لرواتب الموظفين التي لا تبلغ قيمتها أكثر من الـ \$100 كحد أعلى للغالبية العظمى ولكن تتم هذه العملية على المبالغ الضخمة التي قد يتم التحصل عليها من المزادات.	تهريب وغسيل الأموال لمناطق غير الشرعية	تجنب والمساعدة على ملاحظة وتبعية فئات التجار المشتبهين بتهريب وغسيل الأموال لمناطق غير الشرعية	يمكن ملاحظة وتتبع عملية صرف العملة والتجار اللذين يحاولون جني أكبر قدر من العملة الأجنبية من خلال رفع سعر الصرف بالإضافة إلى دور جهاز الرقابة في متابعة النشاط المصرفي لهم بالإضافة إلى قرارات إلغاء التحويلات بالعملة الأجنبية للمناطق التي لا تسيطر عليها الشرعية ومنع التحويلات من الخارج لها وحصرها على التحويلات بالعملة الوطنية فقط
عند فقدان العملة الوطنية لقيمتها وارتفاع سعر الصرف غير المسبوق فإن ذلك يعمل على إلغاء تعزيز الثقة بالعملة الوطنية.	طمس هوية العملة الوطنية وإلغاء تعزيز الثقة بالعملة	إعادة قيمة العملة الوطنية بفتحها وإعادة الثقة التي فقدت بقيمتها	دولارة الرواتب ستعمل على انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية بالإضافة إلى إجبار التجار الجزئيين بالعمل من خلال العملة الوطنية مما يساعد على ضبط وإعادة الثقة بالعملة الوطنية

المراجع:

- 1- <https://www.almodon.com/economy/2024/3/9/>
- 2- <https://www.nrtv.com/ar/detail/3/9180>
- 3- <https://almaalomah.me/articles/19344/>
- 4- <https://www.alhurra.com/business/2024/05/17/>

الممتدة لسنوات طويلة فإن الحل الأنسب والأمثل لإسعاف الوضع الاقتصادي للموظفين هو دولاره الرواتب بقيمتها الحالية الآن التي لم تستطع العلوات أو الزيادات تحسين قيمتها بسبب إنهاء العملة المتسارع للعديد من العوامل التي لا تستطيع القوى السياسية أو السلطات النقدية السيطرة عليها

فمشكلات سعر الصرف وغياب القيمة الحقيقية للرواتب مشكلات قد تجذرت ولا عودة فيها وفي ظل الإنتظار الطويل لسياسات الإصلاح التي لم تأت وإن جاءت فإنها تزيد من تأصيل المشكلات، إذ أن تحسن الاقتصاد يرتبط بالإنتاخ غير الموجود والاستثمارات التي لن تأت في ظل الأزمة السياسية والأمنية



د. احمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

تعزير الحوار بين القطاع الخاص والحكومة والقطاع العام

وضع تحركات مشتركة، مدعومة بقواعد تؤسس لتسهيل الاعمال واطلاقها، وقد تم السعي حاليا من القطاع الخاص لمؤتمر حوار بين القطاع الخاص والحكومة في عدن خلال العام الماضي بتواصل من الغرفة التجارية وممثلي القطاع الخاص، ولم يتم تحديد مواعده في انتظار تحديده من القيادة السياسية في عدن، ولذا اعتقد حان الوقت لإزالة الجزء المفقود في الأدوار بين القطاعين العام والخاص:

- ضعف التواصل او غياب الثقة بين القطاعين.
- التخطيط غير الجيد وعدم وضوح الرؤية،
- خطر الاستحواذ من أحد الأطراف خاص او عام وتحويله الى إطار من السلطة او البيروقراطية واعتقد انه حان الوقت، لتأسيس منصة اقتصادية وطنية على المستوى الوطني، ومنها يتفرع على المستوى المحلي للمحافظات، وكذا القطاعات، ان تطلب الامر،

والتجارة شاملة لكل الاعمال في القطاع الخاص، كما يشمل الجانب الاقتصادي المملوك للدولة القطاع العام، وهذه من الفجوات الكبيرة في بلدنا الذي لا يتم الفصل بينه دور الحكومة المشرف على تسيير الاعمال وتنفيذ القوانين، وتفعيل قوي لقطاع الاعمال، الخاص، والشركات الحكومية الخالصة او المختلطة، ونحن اليوم نستطيع احداث تغيير كبير سيسهم في تعزيز قدرات اليمن، في الإقليم والعالم، فما تمتلكه اليمن ليس النفط والغاز، بل موقعها وقدرات أبنائها الفاعلون في العالم بتجارتهم، فأصل التجارة اليمن واهل اليمن، ومن اجل تنمية مستدامة، تحقق النهضة لبلادنا، يتطلب الامر ان يتحرك الجميع في قلب رجل واحد ونسابق الزمن، من اجل رؤية جامعة للجميع، يمن ينهض بأبنائها وينهضون به. بإذن الله تعالى، لذا أتوقع صار من الأهمية بمكان ان نضع قواعد تلك التحركات، ويبدأ ذلك بقبول مشترك بالحوار الذي يسهم في



اليوم ونحن في اطار السعي لتأسيس الدولة وفق استراتيجية فاعلة، تفعل مجموعة من الأدوار، وتدعم تعزير التكيف، بمنهجية واعدة في اطار يدعم تحولنا كاملا الى اقتصاد فاعل قادر على توليد الاعمال وخلق الوظائف، يسهم في تأسيس توجه اقتصادي عادل مبني على نهج اقتصاد منفتح ومنتج، ويحدد الأدوار بفاعلية، ويسهم في رفع كفاءة اليمن، غب تحقيق الاكتفاء عبر معالجة الميزان التجاري الصادرات والواردات

والقطاع الخاص من خلال:

- 1.1. تطوير القوانين والإجراءات الداعمة لبيئة الأعمال والقطاع الخاص وتيسير مهامه.
- 1.2. تطوير الإجراءات المنظمة للشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية.
- 1.3. تحفيز وتعزيز بيئة الاستثمار والتشغيل وتيسير الأدوات المناسبة لذلك.
- 1.4. تعزيز متطلبات التمويل وضمان التمويل
- 1.5. تحديد متطلبات تطوير كفاءات الموارد البشرية.

2. تنمية القطاع الحكومي:

- 2.1. تنمية قدرات الحكومة والقطاع العام.
- 2.2. تنمية موارد السلطة.
- 2.3. تطوير آلية المراقبة وتقييم الأداء.
- 2.4. تحسين الوصول الى الخدمات.
- 2.5. تطوير آلية إدارة البيانات والمعلومات والوصول اليها.
3. تحسين التنمية الحضرية للمدن اليمنية:
- 3.1. تطوير آلية الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية
- 3.2. تحسين المظهر الجمالي للمدن اليمنية.
- 3.3. وضع آليات تطوير المخططات الحضرية.
- 3.4. وضع آليات توزيع الخدمات العامة والوصول الى الخدمات.
4. وأخرى ...

المبادئ المقترحة:

1. يعمل المجلس وفق آلية

واضحة لتحديد القضايا محور النقاش في كل جلساتها وفق الأولويات الرئيسية الداعمة لتعزيز الشراكة بين القطاعين.

2. يتم اتخاذ القرار وفق آلية واضحة، يدعمها الطرفين ويتخذ رئيس المجلس بها قرار للعمل على تنفيذه من الجهات المختصة، كما وضمن المجلس ان أي قرارات تم مناقشتها مع جميع الأطراف المعنية المشاركة في المجلس او غير المشاركة في المجلس التي قد تتأثر إيجابا او سلبا بقرارات المجلس

3. يضمن المجلس الشفافية في مشاركة جميع جلساته مع الأطراف المعنية والمجتمع اليمني، كما ويضمن آلية للتجاوب مع المقترحات والشكاوى من جميع الأطراف العضو او غير العضو في المجلس.

4. يتابع المجلس مخرجات قراراته ويتابع تنفيذها عبر السلطات والكيانات المعنية بالتنفيذ .

لجان المنصة او المجلس:

• تشكيل عدد من اللجان التي تتناسب مع القضايا الرئيسية التي اقرها المجلس - على ان يكون عمل اللجان:

1. دراسة القضية التي احوالها اليها رئيس المجلس او نائبه، ورفع التوصيات الكاملة بها فور انعقاد المجلس الذي ينعقد مرتين في الشهر او مرة في الشهر.

2. تطوير مقترح المخرجات وعرضها على المجلس في الانعقاد وتقديم ملخصها.

• كما يمكن تشكيل منصات

فرعية في المحافظات،

يسهم تعزيز ذلك تطوير عدد من القوانين المرتبطة بالاقتصاد، من ذلك قانون الشركات، وكذا تطوير قانون لتأسيس شركات حكومية وادارتها وفصلها عن الوزارات من الناحية الإدارية، كما يتم تطوير قانون للنظف والغاز وشركاته، حتى يقلل من فترة تأسيس شركات نوعية بدون الحاجة لتعقيدات مجلس النواب، والتي أظهرت عدم وجود قوانين من هذا النوع، زيادة الفساد عند تأسيس شركات نوعية او التعاقد مع شركات اجنبية،

كما ان من ابرز القضايا هي البطاقة والتشغيل، وتعزيز خلق الوظائف، وهنا اضع مقترحا لمراجعتة:

الأول:

الحاجة اليوم الى فصل الأدوار ، واطلاق وزارة مختصة بالعمل او الموارد البشرية مستقلة عن الشئون الاجتماعية ،

بل الحاجة الى تطوير قانون للموارد البشرية يجمع بين قانون العمل في القطاع الخاص وقانون الخدمة المدنية،

سيسهم اصدار قانون فاعل للموارد البشرية ، ان يدعم التوظيف المباشر عبر الشركات والمؤسسات الحكومية مباشرة دون الحاجة لزيادة عدد موظفي الدولة ، مما يخفف العبء على الدولة في الوظائف، ويفتح حرية وظائف ، وتنقل الوظائف عبر عقود عمل طويلة او قصيرة،

هذا يسهم في ان تحصل الدولة على قدرات وكفاءات عالية

من سوق العمل، دون الحاجة الى اطلاق وظائف حكومية، حيث يصبح المجال في تسجيل الوظائف في وزارة الموارد للجميع، والتنافسية على الوظائف في القطاع الخاص والعام مشتركة،

وهذا يعني بالضرورة تطوير قانون التأمينات لمؤسسة التأمينات، ولهيئة التأمينات، وبدعم فتح باب أوسع للتأمين حتى على العمالة الحرة، حيث يمكنهم الحصول على تأمين مباشر، حتى سائقي التاكسي او الباص او السمكري او المزارع وليس بالضرورة ان يكون موظفا في جهة حكومية او خاصة، وينتقل تأمينه تلقائيا كملف بحسب انتقاله من جهة لجهة دون روتين غير صحي،

وهذا يفتح بابا لان تتمكن الدولة من خلق وظائف في جميع القطاعات وتدعم خلق الوظائف

مع القطاع الخاص وفي شركاتها، والتي يمكن ان تكون شركات مساهمة مع الجمهور، مما يتطلب أيضا تطوير قوانين لمنصات إدارة الأسهم، والصكوك الإسلامية، وغير ذلك

الثاني:

قد يتطلب أيضا نقاش تطوير قانون الاتحادات والجمعيات التعاونية وهي مؤسسات تعمل في اطار الاقتصاد التعاوني، وهذا القانون أتوقع من الجيد نقل الاشراف عليه على وزارة التجارة، ومن الجيد ان يتم النظر في توسيع اطار الوزارة لتصبح وزارة الاقتصاد، لتشمل الاشراف على عدد من الأطر الاقتصادية، والقوانين الحالية التي تشرف على تطبيقها وكذا القوانين المتوقعة تحسينها من ذلك، قوانين الجمعيات والمؤسسات والشركات التعاونية، وكذا الشركات الحكومية

وغيرها. ما تم طرحه من قضايا فتحتها للإسهام في النتيجة في تعزيز الاكتفاء، والاكتفاء في الاقتصاد أي تعزيز الميزان التجاري للدولة بين الصادرات والواردات، تاريخ وموقع اليمن وقدراته ان يكون منصة للتجارة، وقادرا على تحريك النقد من الخارج للداخل، مما يعزز التنمية بإذن الله،

هذا المقترح اولي، أتوقع ان تنظروا اليه برؤية استراتيجية، حيث الجميع شركاء من اجل هذا الوطن الذي من خلال قدراته يمكنه التأثير في كل نواحي الحياة، من ابرز ذلك من اكبر الدول هجرة لأبنائها هم اليمنيون واليمنيون في الخارج متعلقون بنهضة يسهمون في ان يكونوا شركاء فيها، ولذا أتوقع أيضا ان يكون جزءا من المنصة الاقتصادية،





تجارب ناجحة



اليمنيون في أمريكا.. تجربة اقتصادية رائدة

د. سامي محمد قاسم

رئيس قسم العلوم السياسية بكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

بالمجتمعات اللبنانية والفلسطينية)

عمل العديد من اليمنيين أيضاً في مصانع الإقليم الأوسط الشمالي الشرقي والمزارع في سان هواكين فالي في كاليفورنيا. منذ الكساد الكبير في 1929 الذي استمر حتى عام 1945، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تباطأت الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة بشكل كبير

في عام 1945، هاجر العديد من اليمنيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من فيتنام، حيث عمل

المسيحية في الغالب؛ كما كان الأمريكيون من أصول سورية وفلسطينيو أمريكا من المسيحيين. بعد استقرارهم، انتقل العديد من اليمنيين غرباً بحثاً عن فرص عمل أفضل. في أماكن كثيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل شيكاغو وبروكلين ونيويورك وديربورن، ميشيغان (ميشيغان)، (سان فرانسيسكو كاليفورنيا)، كان أول رجال الأعمال اليمنيين أصحاب مقاهي ومحلات تجاريه لبيع المواد الغذائية (هذه الشركات ليست من سمات الثقافة اليمنية في شيء، وأنه من المرجح أنهم تأثروا

على الرغم من أن تاريخ وصول اليمنيون الأوائل غير معروف، يعتقد أن اليمنيين بدأوا بالهجرة إلى الولايات المتحدة بعد عام 1869، لكن ذكر ذلك ورد في سجلات فترة 1890. اكتسب أكثر اليمنيين الجنسية الأمريكية جراء مشاركتهم في القتال في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. استقر المهاجرون اليمنيون في عدة مدن كمدينة نيويورك. كان اليمنيون في تلك المجتمعات قلة كمسلمين، حيث كان اللبنانيون الأمريكيون ينتمون للطوائف

والتي تقدر بأكثر من 4 مليار دولار سنويا وقد تأثرت هذه التحويلات بقرار الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج الحوثيين ضمن قائمة الارهاب حيث اصبح اجراء تحويل مالي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليمن يحتاج موافقة مسبقة كجزء من عملية مراقبة التحويلات المالية لليمن

كان اليمنيون، الذين انجذبوا للعمل في صناعة السيارات والصلب والزراعة، يستقرون عادة في المناطق التي تعيش فيها مجتمعات يمنية أو عربية أخرى. الوظائف التي شغلها المهاجرون غالباً كانت تلك التي تتطلب القليل جداً من فهم اللغة الإنجليزية والتحدث بها. غالباً ما كانت هذه الوظائف تتكون من العمل البدني الشاق مقابل أجر ومزايا قليلة. وبسبب حاجز اللغة هذا، كانوا يجهلون حقوقهم كعمال. ناهيك عن أن معظم هذه الوظائف كانت مخصصة للعمال المهاجرين فقط، وكان العديد من العمال ضحايا لظروف قاسية وسوء معاملة وممارسات غير عادلة

كان النهج المبكر للعامل المهاجر اليمني، مثل غيره من العمال المهاجرين من أيرلندا والمكسيك وألمانيا، هو كسب ما يكفي من المال لدعم أنفسهم وأسرهم في الوطن. لم تبدأ النساء اليمنيات وأطفالهن في الانضمام إلى أزواجهن وأبائهن في الولايات المتحدة إلا في السبعينيات، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والحروب

مصانع السيارات ومحطات الوقود وبيع الهواتف المحمولة واكسسواراتها ومكاتب الخدمات ومبيعات الجملة والتوزيع وينخرط عدد قليل جداً من اليمنيين في القطاع العام، كما يعمل عدد محدود للغاية في شركات القطاع الخاص، أما نسبة اليمنيين الذي يعملون لدى المنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث ما زالت متدنية وخجولة للغاية

انخرط قدامى المغتربين من المهاجرين اليمنيين في العمل في قطاع صناعة السيارات (مشجن)، أو تجارة التجزئة وبالذات في مجال البقالات وبيع الوجبات الخفيفة (نيويورك)، لكونها لا تتطلب الكثير من المهارة والخبرة والتعليم. تتبع الأبناء، وأكثرهم لم يحظ بتعليم جيد، خطى الآباء وعملوا في نفس المجال واستثمروا فيه

يكاد يكون قطاع الأعمال الصغيرة محصوراً على اليمنيين في أماكن كثيرة من نيويورك وبعض الولايات الأخرى ويواجهون منافسة متوسطة من المهاجرين القادمين من الدومنيكان وبعض بلدان أمريكا الجنوبية، الذين سبقوا اليمنيين في عمل المحلات والدكاكين الصغيرة، كما يقول بعض قدماء الجالية اليمنية

بلغت تحويلات اليمنيين من الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبت (6-11%) من حجم التحويلات المالية للمغتربين اليمنيين في عموم انحاء العالم

العديد من اليمنيين في تلك الفترة في المستودعات والمحلات التجارية، وعلى الأرصفة، كان العديد من المهاجرين اليمنيين أميين، لا يعرف القراءة والكتابة بالعربية، التي كانت لغتهم الأم. عام 1965 عندما تم القضاء على نظام الحصص للهجرة، أصبح حصول المزيد من اليمنيين على تأشيرات للإقامة في الولايات المتحدة والحصول على وظائف أكثر سهولة، ما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين اليمنيين. هذا ويمتاز المهاجرون اليمنيون في الولايات المتحدة في سنوات الهجرة التي وقعت عام 1970، بأن جميعهم تقريباً كانوا من الذكور البالغين

يقدر عدد اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية بين 550 الف و700 الف مغترب عمل المهاجرون الأوائل في مصانع السيارات ومصانع الحديد في كلا من ديترويت وبافلو ونشط أغلب من سكن نيويورك في مجال التجارة، كما عمل بعضهم، كما هو الحال في كاليفورنيا، في مجال الزراعة وتربية المواشي وغيرها من الأنشطة المتصلة بهذه الحرفة

يتوزع أغلب أبناء الجالية اليمنية اليوم في ثلاث ولايات رئيسية هي ميتشجن ونيويورك وكاليفورنيا

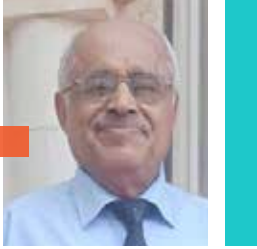
عمل أغلب اليمنيين في أعمال حرة وأغلبها تتعلق بتجارة التجزئة وأكثرها بقالات و'دلي' وبعض المطاعم، فيما يعمل آخرون في



ولليمنيين في أمريكا قصة طويلة مع صناعات السيارات في ولاية متشيجان ، بدأت القصة منذ عشرينيات القرن الماضي ، حين عانى هنري فورد (مؤسس شركة فورد الأمريكية للسيارات) من إضراب واسع من قبل العمال 'ذوي الأصول الأوروبية المسيسة' ، فسأل عن بلد لا تستهوي عماله بالإضرابات ، فأشير له باليمن أرسل 'فورد' سفينة إلى ميناء عدن عادت إلى أميركا وعلى متنها ألفا عامل يمني استقر جزء منهم في ضاحية ديربورن في ديترويت بولاية متشيجان ، في قصة شهيرة صارت جزءاً من السيرة الذاتية لـ 'هنري فورد' وللجيل الأول من يمني أميركا

تفاني العمال اليمنيون في عملهم في مصانع فورد ، وتضاعف عدد اليمنيين العاملين بمصانع سيارات أميركية ليصبح عددهم اليوم وفق إحصائية تقديرية من منظمة 'يمايو المهجر' ، نحو 5 آلاف يمني

ولليمنيين تأثير لا يستهان به في اقتصاد بعض الولايات المتحدة الأمريكية ، فمثلا هناك 6 الف بقالة يمتلكها يمنيون في ولاية نيويورك ، هذا بالإضافة إلى العديد من الاستثمارات في قطاعات التغذية والمطاعم والمقاهي ، كما تساهم تحويلات ومبادرات المغتربين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من لمبادرات التنمية في العديد من المناطق اليمنية والتي تشمل شق الطرق وحضر الابر وترميم المراكز الطبية والمدارس



يكتبه: د. حسين الملعي

رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

إلى من يهمه الأمر:

أوقفوا انهيار الريال

وغير منتظمة

- انقسام وضعف السياسات المالية والنقدية وضعف الرقابة على البنوك وشركات الصرافة والتحويلات وسوق الصرف عموماً
- زيادة المعروض النقدي خارج سيطرة البنك المركزي وضعف شديد في تحصيل الموارد المالية وسوء استخدامها
- عدم انتظام بيع العملات عبر عمليات المزاد
- قرارات البنك المركزي الأخيرة

■ آثار انهيار صرف الريال

ان اثار تسارع انهيار سعر صرف الريال خطيرة جداً حيث يتسبب في اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية وانسانية تضاف الى الثار المدمرة للحرب والتي ادت الى انهيار التنمية وتراجع المنتوخ الوطني الاجمالي وتعرش نشاط القطاع الخاص وانهيار الخدمات العامة ومخاوف حادة في ازمة الامن الغذائي وزيادة حدة الفقر والبطالة والجوع وسوء التغذية وتدهور الوضع

هذا وقد وصل سعر صرف الريال في شهر يونيو 2024 الى 1825 ريال للدولار وهو اعلى سعر لسرف الريال على الاطلاق عبر التاريخ منذ ان أصبح الريال عملة شمال اليمن في ستينات القرن الماضي

ان اهم اسباب انهيار سعر صرف الريال هي:

- الحرب الاهلية الحالية وانهيار مؤسسات الدولة وانقسامها الحاد والخطير
- الثار الاقتصادية للحرب ومنها انقسام المؤسسات المالية والمصرفية بشكل خطير ومؤثر جداً
- وقف الانتاخ والصادرات لاهم الانشطة الاقتصادية في البلد
- شحة العرض من العملات الأجنبية من الموارد الاعتيادية كالصادرات والمساعدات والمنح والقروض والتحويلات
- نفاذ الاحتياطات من العملات الأجنبية والاعتماد على مصادر خارجية غير مضمونه



■ لأول مرة في تاريخ الريال اليمني تجاوز سعر صرفه مقابل الدولار في 13 يونيو 2024 حاجز 1800 ريال وهو حدث غير اعتيادي في تاريخ البلد له من الاسباب والتداعيات الكثير والتي من الصعب احصائها لتعقدها وتشابكها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا



الانسانى بشكل حاد ووخيم يضاف الى الخسائر الكبرى الناتجة عن تدمير وتهالك البنية التحتية، ويقدر البعض الخسائر بحوالي 125 مليار دولار في فترة سابقة من العام الماضي ان استخدام الاقتصاد والعملية والموارد المالية في الحرب لها اكبر الاثر في انهيار اسعار الصرف في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليا في الفترة الحالية على اثر اصدار البنك المركزي المعترف به دوليا القرارات رقم 17 ورقم 20 لعام 2024 والتي هدفت الى فرض السيطرة على الوضع النقدي والمالي وفرض عقوبات وقيود على التعامل مع اكبر سته بنوك في البلد وذلك بهدف فرض سيطرة البنك على الوضع المالي والتحويلات وحصر التعاملات مع البنوك وشركات الصرافة المرخصة والمصرح لها بمزاولة تلك الانشطة

وما زاد الطين بلة هو رد فعل بنك صنعاء على إجراءات بنك عدن من خلال اجراءات ادت الى ارباك شديد في الوضع الاقتصادي المنهار في عدن وصنعاء على حد سواء مما أثر بشكل عاصف على سعر الصرف في عدن حيث وصل سعر صرف الريال الى أدنى قيمة في التاريخ

حلول عاجلة

ان وقف انهيار الريال تتطلب انتهاج اجراءات وقرارات محسوبة الاثر على سوق الصرف مع اخذ الحيطة والحذر لردود الافعال دوليا واقليميا ومن سلطات الامر الواقع، ونقترح بعض الاجراءات التي يمكن ان تحد من استمرار انهيار سعر الصرف ومنها على سبيل الحصر:

- اعتماد طبعة واحدة للريال ودراسة إمكانية تطبيق سعر صرف موحد يأخذ بالاعتبار

وضع الصرف في السوق

- الحد من المضاربة في سوق الصرف وخاصة من قبل سلطات صنعاء النقدية
- تنفيذ قرارات البنك المركزي عدن التي تساعد في ضبط سوق الصرف ومنها:
 - سيطرة البنك المركزي على المتحصلات من العملات الأجنبية واستخداماتها
 - العمل بالشبكة الموحدة للتحويلات الداخلية والخارجية
 - استمرار عمليات المزاد.
 - البحث عن ودائع وهبات ومساعدات جديدة
 - السيطرة على المعروض من العملة المحلية
 - زيادة الموارد المالية وضبط الانفاق من قبل الحكومة
 - استمرار وقف التمويل بالعجز
 - التعاون بين الحكومة والبنك المركزي في ضبط اسعار الصرف

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة

AL
ROBAN
الروبان

